جامعة المسيلة

كلية الحقوق

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة تخرج تحت عنوان:

تأثير التنمية السياسية على تطوير الواقع الاجتماعي في الوطن العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة وحكامة محلية

من إعداد الطالبة:

- كلتوم خينوش

لجنة المناقشة

- زايدي عبد العزيز	رئيسا
-زوبيري عبد الله	مشرفا
- عروسي الميلود	مناقشا

السنة الجامعية: 2013 / 2014

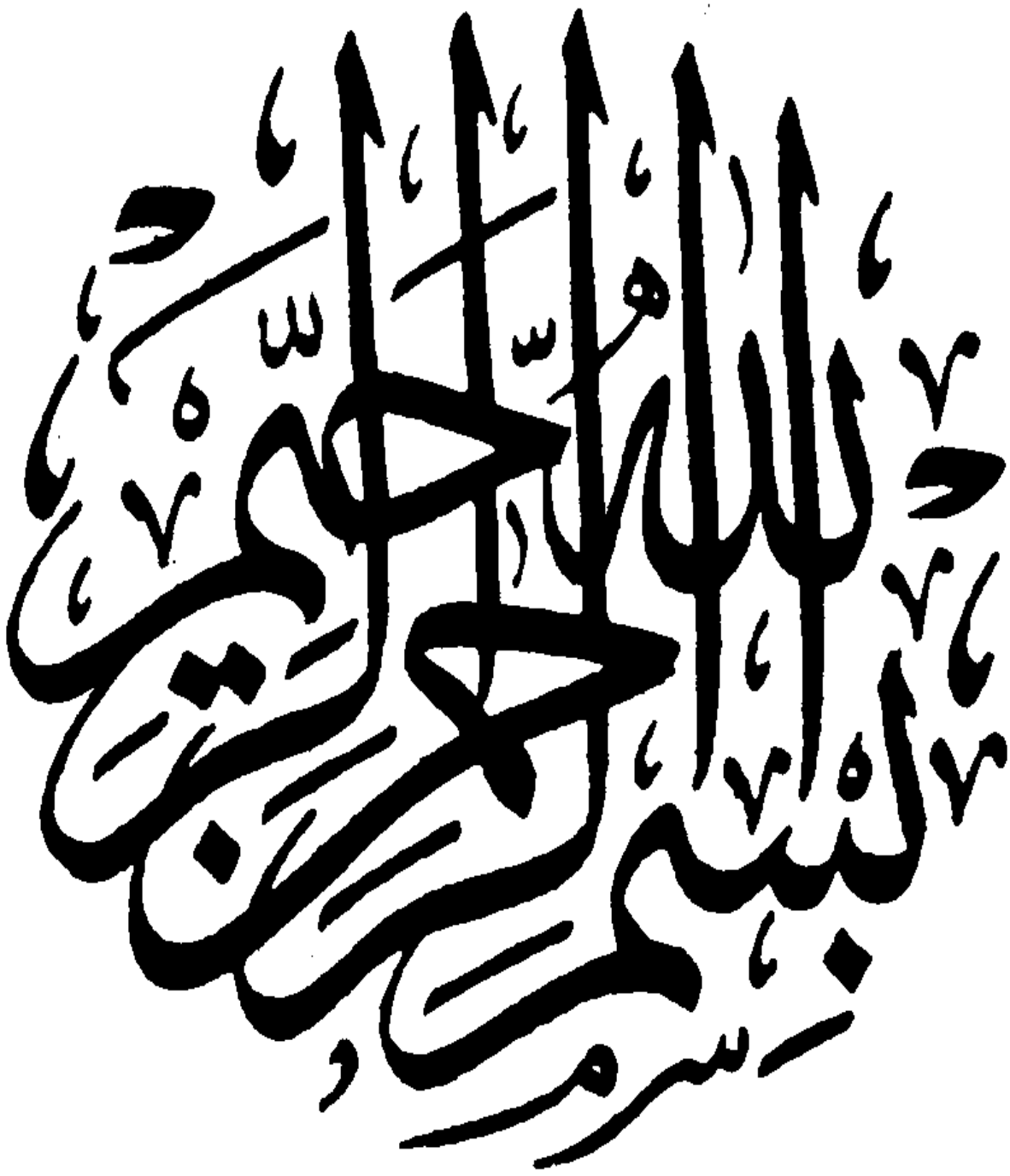
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

اللهم لك الحمد والشكر على النعم التي تفضلت بها علينا ، لك الحمد والشكر على جزيل عطاءك فالحمد والشكر لله إذ أتم نعمته علينا وكان لنا الرفيق والعون والميسر لهذا العمل، والصلاة والسلام على بدر التمام ومصباح الظلام ومفتاح دار السلام وشمس دين الإسلام محمد عليه الصلاة والسلام أما بعد:

أتقدم بالشكر والامتنان والتقدير للأستاذ الدكتور المشرف زوبيري عبد الله على التوجيهات القيمة .

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبولهم وحضورهم لمناقشة هذه المذكرة .

كما لا أنسى أن أتقدم بعظيم شكري وامتناني للأساتذة الذين لم يبخلوا علي بنصائحهم وتوجيهاتهم القيمة وأخص بالذكر الأساتذة: بن مرزوق عنترة، عروس الميلود، بوعنان ليندة والأستاذ فلاك نور الدين.

و أتقدم بشكري وامتناني إلى رئيس قسم العلوم السياسية وكل أساتذة قسم العلوم السياسية وكل العاملين بالقسم.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل عمال وعاملات مكتبة العلوم سياسية وعمال مكتبة العلوم تجارية وكذلك عمال مكتبة العلوم الاجتماعية وعمال مكتبة الإعلام والاتصال.

وإلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد، شكرا للجميع .

مقدمة

مقدمة:

شهد الوطن العربي منذ زمن بعيد مجموعة من التغيرات والتحولات التي مست جميع المجالات وجوانب الحياة فيه وهزت كيانه وزعزعت نظامه، ولهذا فرضت هذه التحولات على البلدان العربية الأخذ بجميع الوسائل والحلول في سبيل المحافظة على تماسك مجتمعاتها والمحافظة على قيمها ومعتقداتها، بالإضافة إلى محاولة النهوض بجميع القطاعات وتطويرها والتغلب على مختلف التحديات التي تواجهها والتكيف مع المستجدات التي تظهر في الساحة الدولية.

وعلى اعتبار أن الوطن العربي بمكانته الإستراتيجية وموقعه الجغرافي المتميز لطالما شكل تهديدا للعالم الغربي وذلك بتكتل دوله وثرواته اللامحدودة التي تشكل مصدر قوته ونفوذه. لقد أخذت دول الوطن العربي على عاتقها مسؤولية تحقيق التقدم والتطور لواقعها خاصة الاجتماعي، فكانت التنمية هي العملية التي يتم بها تحقيق هذا التطور إذ أن التنمية لم تعد كما في بداياتها تهتم بالجانب الاقتصادي وفقط بل تعدته إلى جوانب أخرى اجتماعية ثقافية وسياسية، فالتنمية السياسية كمفهوم برز بعد الحرب العالمية الثانية مستقلا عن علم الاقتصاد إلى علم السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، فهي تضم العديد من المفاهيم الفرعية كالعدل والمساواة وأهمية هذا المفهوم تبرز في تعدد أبعاده ومستوياته حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان النامية نحو الديمقراطية والتعددية. فالتنمية السياسية تحمل في مضمونها التغيير الإيجابي المتعدد الجوانب الهادف إلى إيجاد سبل تعبير وممارسة قانونية وذلك من خلال المشاركة والمنافسة واحترام حقوق الإنسان والاعتراف بالتنوع والاختلاف والخضوع للقانون.

فنجد أن هدف التنمية السياسية هنا بالنظر إلى موضوعنا المتناول هو تسخير كل أدواتها وآلياتها للنهوض بالواقع الاجتماعي العربي من خلال تطوير التفاعلات المجتمعية بين مختلف أطراف المجتمع في سبيل تحقيق وحدة المجتمع وتحقيق الصالح العام والخاص وبالتالي تطوير جانب من المجتمع مرتبط بباقي الجوانب الأخرى.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية موضوع الدراسة تأثير التنمية السياسية على تطوير الواقع الاجتماعي العربي في كون التنمية السياسية لا تزال مجالا خصبا للكتابة والبحث فيه خاصة في ظل التغيرات والتحولات التي تحدث في العالم وخاصة مع التطور الذي تشهده المفاهيم للدلالة على المعنى الحقيقي لها كذلك تحديد مفهوم التنمية السياسية بصورة علمية دقيقة بعيدا عن كل التأثيرات الذاتية وذلك من خلال استعراض مختلف أراء الباحثين والمفكرين.

أيضا تظهر أهمية الموضوع في كون الواقع الاجتماعي هو البيئة التي تنشط فيها جميع الأنظمة والتقدم والتطور الذي يلحق بهذا الواقع واستقراره سينعكس حتما على هذه الأنظمة وفاعلية نشاطها.

أضف إلى ذلك تظهر أهمية هذا الموضوع في التعرف على الدور الذي تلعبه أدوات وآليات التنمية السياسية في تطوير الواقع الاجتماعي في الوطن العربي.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعرف على دور التنمية السياسية في تطوير الواقع الاجتماعي العربي، أيضا معرفة مدى قدرة أدوات وآليات التنمية السياسية على تحقيق هذا التطور فالمهمة ليست بالسهلة والمجتمع العربي وإن كان فيه جانب من التشابه والتماثل أيضا هو على درجة من التعقيد والاختلاف.

كذلك الهدف من الدراسة هو التطرق إلى مختلف النظريات التي تناولت التنمية السياسية حيث تناولت كل نظرية التنمية السياسية من جانب مختلف، أيضا القيام بدراسة عامة للمجتمع العربي والتطرق إلى مختلف خصائصه ومدى توافق آليات التنمية السياسية مع هذه الخصائص.

مبررات الدراسة:

إن مبررات اختيار هذا الموضوع تعددت ما بين مبررات ذاتية وأخرى موضوعية.

- المبررات الذاتية والتي تمثلت في الميول الشخصية والرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع والتزود بالمعارف.

أيضا الميول الذاتية نحو المواضيع التي تتعلق بالوطن العربي وكل ما يتعلق به من الدراسات التي تخص المجتمع العربي وتاريخه والتطلع إلى مستقبله خاصة في ظل المكائد التي تحاك ضده والتي تسعى إلى تقسيمه وضرب وحدته.

الرغبة في دراسة موضوع التنمية السياسية للاستفادة منه في الحياة العلمية والعملية ومحاولة الإصلاح قدر الإمكان والوصول إلى نتائج مرضية.

- أما المبررات الموضوعية تمثلت في إبراز دور التنمية السياسية في تحقيق التطور للواقع الاجتماعي العربي وهو المبرر الأقوى حجة، تزايد الاهتمام بعملية التنمية السياسية باعتبارها بداية لتحقيق التنمية الشاملة، دراسة الواقع الاجتماعي في الوطن العربي وتحليله والوقوف عند أبرز السمات المشتركة للتشكيلات الاجتماعية العربية.

إشكالية الدراسة:

إن تطوير الواقع الاجتماعي مرهون بمواجهة التحديات الكثيرة والمتداخلة التي تعترض الوطن العربي لذلك كانت التنمية السياسية عملية مرتبطة بتطوير هذا الواقع والنهوض به، حتى تكون الدول العربية مواكبة لنظيراتها من الدول في التقدم والازدهار ومن هنا تتبلور إشكالية الدراسة كالتالي:

إلى أي مدى يمكن للتنمية السياسية أن تؤثر في تطوير الواقع الاجتماعي في الوطن العربي؟ وما هي الآليات المتبعة والوسائل المستخدمة لتطوير هذا الواقع؟

وبناء على هذا فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

- ما هو مفهوم التنمية السياسية؟

- ما هي أهم النظريات التي تناولت التنمية السياسية؟

- على ماذا يقوم الواقع الاجتماعي العربي؟

- ما مدى حاجة تطوير الواقع الاجتماعي العربي للتنمية السياسية؟

حدود الإشكالية:

تتضمن الإشكالية حدود مكانية تمثلت في الوطن العربي الذي يتشكل من 22 دولة توزعت ما بين قارتي آسيا وإفريقيا.

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

- التنمية السياسية هي العملية التي تلعب الدور المهم في تطوير الواقع الاجتماعي في الوطن العربي وتطوير هذا الواقع يتوقف على مدى فاعلية آلياتها.

- إن هدف التنمية السياسية يتمثل في عمل النظام السياسي بجميع مؤسساته وآلياته وبالتعاون مع باقي المؤسسات غير رسمية على تحقيق التطور والتغيير المنشود.

- على الرغم من الدور الذي تلعبه التنمية السياسية في تطوير الواقع الاجتماعي العربي إلا أن هناك عجز في الدور الذي تقوم به أدواتها من أجل تطوير هذا الواقع.

أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت التنمية السياسية والواقع الاجتماعي العربي نجد منها:

- كتاب عبد الحليم الزيات،[1] "التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي"، الجزء الثالث، 2002 والذي تناول فيه أدوات وآليات التنمية السياسية المتعددة والمتنوعة بتعدد أبعاد هذه العملية وغاياتها المنشودة، كما ميز بين هذه الأدوات من حيث كونها نظامية وغير نظامية وأشار أن لكل منها أدوار وظيفية فاعلة في تطوير بنى الحياة السياسية الفكرية والمؤسسية.

- كتاب نور الدين زمام،[2] "القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي"، 2007 حيث تناول في المبحث الذي يتعلق بالتنمية شقين متكاملين فهو يشير إلى الجهد العلمي الموجه للإلمام بالواقع الموضوعي وتشخيصه، وتتبع مسار التغيير وآلياته ووسائله، كما أنه يشير من ناحية أخرى إلى ما ينطوي عليه المفهوم من قيم وايديولوجيات وتصورات واجتهادات.

- كتاب بومدين طامشة، "دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب"، 2011 حيث تناول في هذا الكتاب مختلف المداخل والنظريات التي تناولت التنمية السياسية والتي عانت من قصور في وضع نموذج تنموي يتناسب والمجتمعات المتخلفة وبناء على النقد والتحليل لهذه المداخل حاول وضع مدخل بديل يتناسب وخصوصية المجتمعات المتخلفة.

[1] _عبد الحليم السيد الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي الأدوات و الآليات**، الجزء الثالث، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 2002) .

[2] _ نور الدين زمام، **القوى السياسية و التنمية دراسة في الاجتماع السياسي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).

- كتاب أحمد سعيد وأحمد جمال،[1] "الوطن العربي والتحديات المعاصرة" 2007 حيث تطرقا الباحثان في هذا الكتاب لجملة التحديات التي تواجه المجتمع العربي وتحديد الجذور التاريخية لكل تحد بالإضافة إلى استخلاص الأساليب والوسائل التي يمكن اتباعها لمواجهة هذه التحديات.

- كما أن هناك العديد من المذكرات المقدمة لنيل شهادة الماجستير والتي تتعلق بالتنمية السياسية منها مذكرة الماجستير "دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المحلية المنتخبة" من إعداد الطالب زكرياء بختي، 2008 -2009.[2]

- مذكرة الماجستير "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989 – 1999"، من إعداد الطالب هشام عبد الكريم، 2006.[3]

مناهج الدراسة:

نظرا إلى موضوع الدراسة الذي يتطلب أكثر من منهج وبغية التوصل إلى دراسة شاملة للظاهرة والإحاطة بجميع جوانبها، كان لابد من الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي من أجل استقراء الواقع الاجتماعي العربي.

وحول مفهوم المنهج التحليلي الوصفي، نجد أن البحوث الوصفية تهدف إلى دراسة ووصف خصائص وأبعاد ظاهرة من الظواهر في إطار معين أو في وضع معين يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن هذه الظاهرة، وتنظيم هذه البيانات وتحليلها للوصول إلى أسباب ومسببات هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها وبالتالي استخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلا، وبصفة

[1] _ أحمد نوفل سعيد، أحمد جمال الظاهر، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة**، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2007)

[2] _ زكرياء بختي، **دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 2008-2009.

[3] _ هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري**، جامعة الجزائر، مارس2006.

عامة يمكن القول أن كل بحث وصفي يبدأ بخطة وهدف محدد يتم بناء عليها وعليه تحديد مصادر المعلومات التي يجب اللجوء إليها واستيفاء البيانات المطلوبة منها وتسجيلها وتحليلها وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها سواء لتأييد أو نفي اقتراحات معينة قام الباحث بفرضها في بداية الدراسة، ويجب أن يتم ذلك كله في إطار من الصدق والموضوعية وعدم التحيز وفي حدود التكلفة المحددة للدراسة.[1]

أيضا تم استخدام المنهج التاريخي وذلك من خلال التطرق إلى تاريخ الدول العربية، وعليه يمكن القول أن المنهج التاريخي يتعامل مع مغزى وأهمية المعلومات الكامنة في التاريخ البعيد منه والقريب، وحيث أن التاريخ هو مجموعة من الظواهر والأنشطة البشرية والإنسانية، فإنه على الباحث أن يقوم بدراستها وفحصها، والأنشطة والظواهر التاريخية لا تقتصر على موضوع واحد أو مجال واحد ولكنها تشمل كافة المواضيع والمجالات، وبعبارة أوضح فإن المنهج التاريخي أو الوثائقي لا يقتصر على موضوع واحد ولكنه قد يستخدم مع كافة المواضيع والمعارف البشرية، حيث أن لكل موضوع ومجال في العلوم البشرية خلفياته وأصوله ومسبباته، أي تطوراته التاريخية المهمة في البحث العلمي، لأنها تفسر لنا أصول الحالة الراهنة للأنشطة والأحداث التي ندرسها.[2]

ولأننا بصدد دراسة المجتمع العربي تم استخدام منهج دراسة الحالة، وعليه يمكن تعريفه أنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة

[1] _ محمد عبد الغني، محسن أحمد الخضيري، **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1992)، ص ص (50، 51) .

[2] _ عامر إبراهيم قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص (100، 101) .

جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المشابهة.[1]

مفاهيم الدراسة:

إن الدراسة اشتملت على المفاهيم التالية:

تأثير: في المعنى العام يمكن تعريف التأثير مثلما نعرف أي شكل من أشكال الفعل المؤثر المفعول، وعليه فإن التأثير يدخل في نطاق علاقات النفوذ والسلطة، فالمؤثر هو النافذ القادر بالفعل على تغيير فعل الآخر في الاتجاه الذي يختاره له، ويمكن اعتبار التأثير بمثابة شكل خاص جدا من أشكال النفوذ-السلطة مستمد بشكل أساسي من الإقناع.[2]

التنمية السياسية: يقصد بالتنمية السياسية أو التحديث السياسي تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغيير في القيم والمعتقدات والاتجاهات السياسية لدى الأفراد إضافة إلى تطوير النظم والبناءات السياسية في المجتمع وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك كله إلى تكامل وانسجام النسق السياسي، والتنمية السياسية هي جزء مكمل للتنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية.[3]

كما عرفت بأنها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات...إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع، ويرى عبد المطلب غانم أن التنمية السياسية هي مجموعة التغييرات المخططة التي يتم تنفيذها للأبنية أو العمليات المجتمعية، بغرض زيادة قدرات النظام

[1] _ عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (ط3؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، ص ص (130، 131) .

[2] _ خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، (ط1؛ بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984)، ص 48.

[3] _ هشام محمود الأقداحي، **الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية**، (الإسكندرية: الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص 40 .

السياسي وزيادة استجابته للنظم المجتمعية وزيادة إسهامه في زيادة قدرات النظم المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1]

الوطن العربي: إن الوطن العربي يشتمل على الأقاليم الخمسة الكبرى وهي المشرق العربي، الخليج العربي، شبه الجزيرة العربية، وادي النيل والمغرب العربي تجمعها وحدة الثقافة والتاريخ والشعور بالانتماء القومي الواحد وبالمصالح السياسية والاجتماعية المشتركة وبروابط من الوحدة الشعبية والروحية والشخصية الحضارية الواضحة والمصير الواحد.[2]

صعوبات الدراسة:

لا تكاد تخلو أي دراسة من صعوبات ومعوقات تواجه صاحبها تتفاوت بقدر أهمية هذا البحث، لذلك لابد من بذل الكثير من الجهد والتحلي بالصبر لتخطي هذه الصعوبات، وكذلك بذل المستطاع لإخراج هذا البحث في صورته العلمية، من بين الصعوبات التي واجهت هذا البحث:

_ شمولية البحث وسعته مما أدى إلى إغفال الكثير من جوانبه.

_ نوعية المصادر المتوفرة فالكثير منها يفتقد للدراسة الأكاديمية العلمية.

_ صعوبة الحصول على المراجع والاتصال بالمكتبات لغياب التسهيلات اللازمة لذلك.

_ ضيق الوقت بالنظر إلى حجم الموضوع.

[1] _ علي عباس مراد، **المجتمع المدني والديمقراطية**، (ط1؛ بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص ص(28، 29).

[2] _ عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دون تاريخ)، ص 306 .

تقسيم الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة من هذه الدراسة وبالإضافة إلى المقدمة والخاتمة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول.

تضمن **الفصل الأول** ماهية التنمية السياسية حيث تناولنا تعريف التنمية السياسية والمفاهيم المرتبطة بها، مراحل تطور المفهوم، بالإضافة إلى دراسة مداخل ونظريات وأزمات التنمية السياسية.

أما في **الفصل الثاني** فنتناول فيه دراسة للواقع الاجتماعي في الوطن العربي نتطرق فيه إلى نشأة الدول العربية، الواقع الاجتماعي للوطن العربي ومؤشرات هذا الواقع، بالإضافة إلى أبرز السمات المشتركة للتشكيلات الاجتماعية العربية.

وفي **الفصل الثالث** تم التطرق فيه إلى التنمية السياسية كفاعل أساسي في تطوير الواقع الاجتماعي في الوطن العربي من خلال أدوات التنمية السياسية، إذ نقوم بالتعريف بها وإعطاء لمحة عن كل منها الأحزاب السياسية، الجيش والسياسة، الثقافة والتنشئة السياسية وأخيرا الاتصال السياسي، وأخيرا قمنا بدراسة الأدوار التي تقوم بها هذه الأدوات لتطوير الواقع الاجتماعي العربي.

الفصل الأول

ماهية التنمية السياسية

تمهيد:

تعتبر مسألة تحديد المفاهيم والمصطلحات أثناء القيام بأية دراسة من المسائل المهمة التي تعنى بها العلوم الاجتماعية والإنسانية، فمحاولة التعبير عن الأفكار والآراء التي يتقدم بها العلماء والمفكرين والباحثين تكون بالتحديد الدقيق لهذه المصطلحات التي يتم بها الفصل التام فيما بين المعاني الحقيقية للظاهرة المدروسة والوصول إلى تفسيرها تفسيرا دقيقا.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى كل ما يتعلق بالتنمية السياسية من تعريف لهذا المصطلح إلى ارتباطه بمفاهيم أخرى، بالإضافة إلى دراسة المراحل التي تطور من خلالها مفهوم التنمية السياسية، مداخل، نظريات وأزمات التنمية السياسية. حيث سيتم إدراج مبحثين في هذا الفصل لدراسة هذه العناصر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية السياسية

لقد بدأ الاهتمام بالتنمية السياسية كحقل مستقل عن علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التحولات التي عرفها العالم خاصة بعد نيل الكثير من دول العالم الثالث استقلالها، إذ حاولت هذه الدول النهوض بواقع مجتمعاتها ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرقي بالمستوى المعيشي للمواطن وتمكينه من المشاركة في الحياة السياسية بكل عدالة وحرية دون فرض القيود والقوانين التعسفية عليه، وهذا كله في إطار مواكبة الدول المتقدمة ومحاولة الوصول إلى ما وصلت إليه. فالتنمية السياسية إذا جاءت نتيجة تراكم العديد من الدراسات خاصة تلك التي ركزت على الفرد وعلى النمو الاجتماعي في الدول المتخلفة خاصة دول الوطن العربي.

المطلب الأول: تعريف التنمية السياسية

أولا: تعريف التنمية

إن التنمية تعني النماء والزيادة مطلقا، وهي نمو في الأشياء والأشخاص والمنافع والفوائد، أي أنها الزيادة والوفرة والجودة، وهي الاستمرار والاطراد في ذلك كله، ولفظ التنمية هو من الألفاظ الدالة على معنى محدد غير أنه واسع على نحو يجعله مستوعبا كل عمل يتجه نحو الرقي بالإنسان في أي جانب من جوانب حياته.[1]

ولقد عرف مفهوم التنمية تغير وتبدل عدة مرات، إذ لم يعد يقتصر على الجانب الاقتصادي وحسب بل تعدى ذلك إلى جوانب أخرى اجتماعية، ثقافية، سياسية ومن هذه التغيرات نجد:

1. **من المفهوم التقليدي للتنمية** حيث هي " الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة "
2. **إلى المفهوم المعدل للتنمية** وهو الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدي أو المتاحة لدى الغير."
3. **إلى التنمية البشرية** حيث اتجهت التنمية إلى التركيز على العنصر البشري عن طريق تنمية الموارد البشرية resources developments human على أساس أن البشر هم ركيزة تقدم الدول وليس الموارد الطبيعية.
4. **إلى تنمية نوعية الحياة** حيث انتقلت من التنمية البشرية أي من تحسين نوعية البشر human quality development إلى تحسين نوعية الحياة quality of life development.[2]

كما أن هناك عدة تعاريف للتنمية اختلفت فيما بينها لاختلاف المفكرين والمنظرين الذين تناولوا هذا المفهوم، فلكل واحد منهم رؤيته الواضحة لهذا المفهوم. من بين هذه التعاريف:

[1] _ محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص 17.
[2] _ سعد طه علام، **التنمية والدولة**، (القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2003)، ص ص (109، 110) .

- **تعريف علي غربي:** التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة.[1]

- **تعريف الدكتور محمد شفيق:** التنمية تعني عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد.

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة:** التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات، وهكذا اهتمت هيئة الأمم المتحدة بتحليل مفهوم التنمية بأنه عبارة عن مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية.[2]

من خلال طرح هذه التعاريف نستخلص أن للتنمية عدة سمات تتصف بها:[3]

1. **الشمولية:** فهي تغير شمولي لجميع أنشطة المجتمع من اقتصادية وسياسية وإدارية واجتماعية، وهي تتعامل مع المجتمع على أساس كونه نظاما متكاملا.

---

[1] _ حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، (**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: الدراسات الأورومتوسطية**)، جامعة تلمسان، 2011 – 2012، ص 49.

[2] - المرجع نفسه، ص ص (49، 50) .

[3] _ مهدي حسن زويلف، سليمان أحمد اللوزي، **التنمية الإدارية والدول النامية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993)، ص 8.

2. **الاستمرارية:** إذ أنها ذات طبيعة استمرارية ما دام المجتمع في تغيير مستمر في حاجاته ومتطلباته.

3. **كونها عملية إرادية واعية ومخططة:** فهي ليست عشوائية، بل عملية ارادية تعتمد على التخطيط المسبق للوصول إلى أهداف معينة.

4. **كونها عملية هادفة** غايتها رفاهية المجتمع عن طريق زيادة كفاءة وأداء مختلف أنشطته.

ثانيا: تعريف التنمية السياسية

إن التنمية السياسية كغيرها من المفاهيم التي تضاربت الآراء واختلفت حول تعريفها نظرا إلى أن أغلب التعاريف التي قدمت لها كانت من قبل علماء وباحثين ينتمون إلى بلدان العالم المتقدم، وبذلك هي تحمل في مضمونها وجهات نظر أغفلت طبيعة العالم الثالث وبالخصوص العالم العربي، فهي وإن كانت قد عرفتها من جوانب مختلفة إلا أنها قد أغفلت جوانب أخرى. ومن هنا نحاول عرض بعض التعاريف التي قدمت حول التنمية السياسية.

- **تعريف هنتغتون للتنمية السياسية:**

حدد **هنتغتون** مؤشرات للحداثة السياسية دون أن يقدم تعريفا للتنمية السياسية وتبعا له فإن مقومات الحداثة السياسية – وبالتالي غايات عملية التنمية السياسية تتمثل في ما يلي:

- ترشيد السلطة
- تمايز المؤسسات والوظائف السياسية - المشاركة السياسية

ويقصد بترشيد السلطة أن تمارس استنادا إلى أسس رشيدة، في معنى أن يخضع اعتلاؤها وممارستها وتداولها لدستور مسبق، وبالتالي تنسلخ السلطة عن شخص الحاكم فهو ليس صاحبها وإنما هو مجرد عامل عليها يمارسها لحساب صاحبها الأصيل المتمثل في الدولة، إذن فترشيد السلطة لا يعدو أن يتمثل في سيادة القانون.

أما تمايز المؤسسات والوظائف السياسية فيشير إلى مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة لعدم تدلى القائم على السلطة إلى الاستبداد، وعلى ذلك يتعين التمييز بين وظيفتي التشريع والتنفيذ من ناحية، والتمييز بين هيئتين تقوم إحداهما على الوظيفة التشريعية، والأخرى على الوظيفة التنفيذية من ناحية أخرى، بحيث لا تتجمع الوظيفتان في قبضة هيئة واحدة أو حاكم واحد.[1]

أما المقوم الثالث من مقومات الحداثة السياسية – **حسب هنتغتون** – فيتمثل في تعاظم معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية عموما، سواء فيما يتصل باختيار الحكام على المستويين المحلي والقومي، أو التأثير في عملية صنع القرار السياسي ... إلخ. ولكي يتم ذلك يتعين على الصفوة ألا تضع العراقيل أمام الجماهير المتطلعة إلى المشاركة، فضلا عن العمل على توفير قنوات شرعية عديدة يمكن من خلالها لهذه الجماهير أن تشارك في الحياة السياسية.[2]

إن الملاحظ على هذه المقومات الثلاث التي قدمها **هنتغتون** نجد أنه اهتم بتنظيم السلطة وجعلها غاية التنمية السياسية، فحين أن هناك غايات عديدة لابد من بلوغها كتحقيق التقدم الاقتصادي وترسيخ الثقافة الوطنية والمحلية وكذلك تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تطوير الواقع الاجتماعي.

أما **لوسيان باي** فقد ساق لنا عشر تعريفات للتنمية السياسية يمكن تصنيفها ووضعها ضمن توجهات خمسة تتفق واهتمامات النظم السياسية والأغراض التي تسعى لتحقيقها من خلال عمليات من هذا النوع، وهي كالتالي:

- التعريف الذي يتناول التنمية السياسية باعتبارها عملية بناء الأمة الدولة.
- التعريف الذي يأخذ في اعتباره المحتوى الاقتصادي لعملية التنمية السياسية.

[1] _ أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2002- 2003)، ص ص (105، 106) .

[2] _ المرجع نفسه، ص ص (106، 107) .

- التعريف الذي يرى فيها توجيها نحو إحداث نقلة نوعية في النظم الاجتماعية والسياسية تتحول النظم التقليدية تحت تأثيرها إلى نظم أعلى درجة على مقياس التحديث السياسي.
- التعريف الذي يربطها بعملية تحقق الديمقراطية.
- التعريف الذي يأخذ في اعتباره مدى ما يحققه النظام السياسي من قوة.[1]

انطلاقا من هذه التعاريف التي قدمها **لوسيان باي** نلاحظ أنه قد عرفها من مختلف الجوانب الأساسية للمجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي القوى الثلاث التي يمكن من خلالها تحقيق بناء الدولة الديمقراطية في العالم الثالث والعالم العربي باعتباره جزء منه وذلك بناء على مقاييس الدول الصناعية المتقدمة.

لقد أخذ العالمان **ألموند وكوليمان** المبادرة في إدراج التنمية السياسية في صلب النظرية الوظيفية في معناها الأكثر كلاسيكية، حيث أن المجتمع أو النظام السياسي مجموعة عناصر متبادلة أو مترابطة، كل واحد من هذه العناصر يساهم بطريقة خاصة في تنظيم وسير المجموعة التي يعمل كجزء منها. إن تحليل ألموند الوظيفي يعطي للتنمية السياسية إجمالا صورة متناسقة ومطمئنة، مشبها إياها بالتحول البطيء والمتصل المؤثر في كل المجتمعات.[2]

فالتنمية السياسية عند **ألموند** " هي استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع أم البيئة الدولية، خاصة منها تحديات بناء الدولة والمشاركة والتوزيع فهي عبارة عن بنية متميزة تحتوي على أنظمة فرعية مستقلة وذات ثقافة علمانية." [3]

إن التعقيب على وجهة نظر هذان العالمان حول مفهوم التنمية السياسية نجدها مرتبطة بالنظام السياسي والمجتمع وكيفية عمل هذا الثنائي بصورة متناسقة من أجل إحداث التغيير الايجابي.

[1] _ زكرياء بختي، مرجع سابق، ص ص (17، 18) .
[2] _ مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، (بنغازي: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007)، ص 92.
[3] _ زكرياء بختي، مرجع سابق، ص 21.

هناك جملة من التعاريف للتنمية السياسية، حيث يعرفها البعض بأنها الاحتياجات السياسية فعندما يركز على مشاكل النمو الاقتصادي وتحويل الاقتصاديات الراكدة إلى اقتصاديات تتسم بالسمة الديناميكية، فإن الظروف السياسية والاجتماعية لها دور في زيادة متوسط الدخل الفردي أي أن دور التنمية السياسية يتحدد في تسهيل النمو الاقتصادي.

وهناك من يعرف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي political modernization أي تغيير القيم والمعتقدات والبنيات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة. [1]

وعرفها **السيد عبد الحليم الزيات** بأنها " عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق ايديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية، ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وما إلى ذلك من كيانات نوعية تمتاز عن بعضها نوعيا بنائيا، وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها وظيفيا، وتمثل بشكل أساسي الغالبية العظمى من جموع المواطنين، وتعكس مصالحها، ومن ثم تهيئ المناخ الملائم لشراكتها الايجابية الفاعلية في جدليات العملية السياسية وديناميات العمل العام، مما يساعد في النهاية على تجذير أسباب التكامل الاجتماعي – السياسي وتعميق مشاعره، وفسح المجال رحبا أمام توفير أوضاع مواتية ومناسبة لإرساء قواعد النظام العام، وكفالة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي بوجه عام. [2]

[1] _ محمد علي العويني، **الراديو والتنمية السياسية**، (القاهرة: دار البخاري للطباعة، 1981)، ص 11.

[2] _ ياسين ربوح، **الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر 1996 – 2008**، (**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم سياسات عامة غير منشورة**)، جامعة الجزائر، جوان 2009، ص 47.

أما **أحمد وهبان** يرى أن " التنمية السياسية هي عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تكون كل منهما هيئة مستقلة على الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين. [1]

وكتعريف إجرائي للتنمية السياسية يمكن القول أن " التنمية السياسية هي تضافر جهود النظام السياسي مع منظمات المجتمع المدني باستعمال كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق التقدم في جميع المجالات وتشجيع المشاركة في الحياة السياسية مع مراعاة طبيعة المجتمع."

المطلب الثاني: التنمية السياسية والمفاهيم المرتبطة بها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى المفاهيم التي ترتبط بالتنمية السياسية لأن في الكثير من المرات تستعمل هذه المفاهيم كمرادفات للتنمية السياسية أو مكملة لمفهومها.

1. مفهوم التحديث السياسي:

غالبا ما يقرن تعريف " التحديث السياسي " بالناحية التاريخية، حيث يشار إلى ما شهدته البلدان الأوروبية من تغيرات مست نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ابتداء من القرن السابع، ثم انتشرت أصداؤها لتصل إلى قارات العالم القديم ... [2]

[1] _ ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 48.

[2] _ نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص 191.

مما جعل العلماء يعبرون عن هذا التغير الاجتماعي والسياسي بواسطة الأعراض التي يتزامن ظهورها مع خصائص التحديث السياسي التي أجملها **لوسيان باي** في النقاط التالية:[1]

-اتجاه عام نحو المساواة، بشكل يسمح بالمشاركة في صنع السياسة والمنافسة على المواقع المختلفة.

- قدرة النسق السياسي على صياغة السياسات المختلفة وعلى تنفيذها.

-التنوع والتخصص في الوظائف السياسية.

- علمانية العملية السياسية، أي فصل السياسات عن الأهداف الدينية.

2. مفهوم التغير السياسي:

نجد هنا " **جون كاوتسكي** " في كتابه (النتائج السياسية لعملية التحديث) يحصر مفهوم التحديث بطريقة غير عادية فهو يرى أن هذا المفهوم يختص بالعمليات التي تسبق وتنتج عن عملية التصنيع باستثناء الجوانب السياسية التي هي محور اهتمامه. وفي مناقشته للجوانب السياسية يتجنب وعن عمد مصطلحات التحديث السياسي والتنمية لأنهما يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد ألا وهو الديمقراطية الغربية . ولذلك فهو يفضل مصطلحا أكثر حيادية مثل التغير السياسي ليترك المجال للبحث فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التغيرات السياسية سواء كانت تحديثا أو تنمية سياسية بدلا من أن يغلق الباب بتعريف محدد للمصطلح .

فهو يكتب حول موضوع التغير السياسي تحت تأثير التحديث مع تركيزه على تحديث المجتمعات التقليدية من الداخل ومن الخارج وإلى السياسة في الأنظمة المتحضرة .

ومع كل هذا التغير فإن مدى الاتجاه نحو استبدال مفهوم التغير بمفهوم التحديث والتنمية تبقى مسألة يقررها المستقبل مع أنه من المؤكد اتجاه مرغوب فيه وذلك لأنها تتميز باستبدال مفاهيم

[1] _ نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 191.

فردية وقيمية بمفهوم حيادي وغير قيمي وهذا سبب كاف للتغير التدريجي في استعمال هذا المفهوم.[1]

3. مفهوم الإصلاح السياسي:

إن المدلول اللفظي والضمني للإصلاح يعني التقويم والتحسين للأوضاع الراهنة وتطويرا لها، وارتباطها بطموحات مستقبلية، فهو يقوم على تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام السياسي والإداري لتحسينها وتطويرها معتمدا المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظا على الأصل ومجددا ومطورا له.

ويمكن تعريف الإصلاح كما عرفه الأستاذ الدكتور **حسن أبشر الطيب** بأنه جهد سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي وثقافي، وإداري هادف لإحداث تغييرات أساسية ايجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانيات الجهاز الإداري، مما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه.[2]

4. مفهوم التحول السياسي:

يمكن تصنيف التعريفات المعطاة للتحول السياسي إلى مجموعتين أساسيتين الأولى تعرف التحول السياسي كسلوك والثانية تعرفه كأسلوب.

[1] _ فيريل هايدي، **الإدارة العامة: منظور مقارن**، تر. محمد قاسم القريوتي، (ط2؛ عمان: الجامعة الأردنية، 1983)، ص ص (82، 83) .

[2] _ بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص ص (18، 19) .

أ – التحول السياسي كسلوك:

يعني التحول السياسي انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو للحزب ... كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة. مما يفتح المجال لكل الاحتمالات.

كما يعني انتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه: رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية، وهو حسب **صامويل هنتغتون** تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية. وهناك من ربط المفهوم بما حدث في أوربا الشرقية، فعرف التحول السياسي بأنه انتقال الأنظمة السياسية في شرق أوربا وانتقال الشيوعية الاشتراكية إلى الديمقراطية الاشتراكية.

ب – التحول السياسي كأسلوب:

ترتكز هذه المجموعة في تعريفها للتحول السياسي على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.[1]

5. مفهوم التقدم:

يدل هذا المفهوم على تلك الحالة من التغير التقدمي الذي يحمل دلالة لتحسين دائم في الظروف المادية واللامادية للمجتمع في سياق غائي مثالي، فإذا كنا نستطيع أن نتفق على مدى تطور المجتمع بالأدلة. فإن مفهوم التقدم يحمل أحكاما قيمية، وهو يرتبط برؤية تنظر إلى عملية

[1] _ سمير محمد عياد، **ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات**، (جامعة شلف، دون تاريخ)، ص ص (4، 5) .

التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية يتحقق فيها نوع من المثل الأعلى أو المجتمع المثالي وفي الغالب يكون هذا المثل الأعلى هو الأفضل بالضرورة من سابقتها . فالتقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية الشاملة .[1]

المطلب الثالث: مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية

حظي مفهوم التنمية السياسية من ناحية تناوله ودراسته بأهمية بالغة باعتباره يتعلق بدراسة العلاقة بين السياسة والمجتمع. لذلك كانت هناك صعوبات عديدة انطوى عليها هذا المفهوم ولتخطي هذه الصعوبات سنحاول تتبع المراحل التي مرت بها دراسات التنمية السياسية كقضية علمية.

فمفهوم التنمية السياسية مر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بشكل عام تغطي فترة استقلال دول العالم الثالث خلال الخمسينيات وبداية الستينيات، وكان الاهتمام في هذه المرحلة مركز حول الأفاق الجديدة التي تواجه هذه الدول حديثة الاستقلال، وتم التركيز على النموذج الوظيفي الليبرالي كمعيار لتنمية هذه الدول، وتشترك هذه النماذج في تصورها واعتمادها على فكرة أن هناك مقياسا واحدا للتنمية.

وفي هذه المرحلة لعبة لجنة السياسات المقارنة دورا بارزا وملموسا في هذا المجال وقدمت في هذا الصدد سلسلة متتابعة من المؤلفات والكتابات العلمية الرائدة في مقدمتها كتاب **"جبرييل ألموند"** و**"جيمس كولمان"** عن السياسة في المناطق النامية. واجتهادات **"ليونارد بيندر"**، **"لوسيان باي"** إلى غير ذلك من المساهمات والاجتهادات المتميزة للباحثين الذين أصبحوا يركزون في دراساتهم على الجوانب الدينامية (الحركية) للظواهر السياسية ويحددون بشكل دقيق المتغيرات

[1] _ ياسين ربوح، مرجع سابق ، ص 44.

المؤثرة في هذه الظواهر بخلق نوع من المزاوجة المنهجية بين الالتزام النظـــري والبحـــث الميـــداني (الامبريقي).[1]

ومما ساعدهم في تطوير دراسات التنمية السياسية استحداث مداخل بحثية إلا أن ثمة تـــأثير كبير في هذه المرحلة للايدولوجيا الليبرالية الأمريكية أو كما يطلـــق عليهـــا "باكنـــهام" باســـم إيديولوجيا نزعة التنمية.

إن أدبيات التنمية في هذه المرحلة قد تعرضت لجملة من الانتقادات من بينها:

- أن هذه الأدبيات عادة ما كانت تصور المؤسسات التقليدية في الدول النامية تصويرا خاطئـــا وتعتبرها غير فعالة ولا تستحق الإبقاء عليها، مع أن الواقع العملي أظهر أن العديـــد مـــن هـــذه المؤسسات أثبتت مرونتها وحيويتها.
- في الدول النامية نفسها، كان هناك إحساس قوي بأن أدبيات التنمية السياسية خلقت توقعات كاذبة وأهدافا غير واقعية لهذه المجتمعات، وأنها لم تقدر تقديرا سليما مصاعب التنمية، وقللت من أهمية الآلام والصدمات التي تسببها، وفرضت على الدول النامية إنشاء وتكوين مؤسسات غربيـــة وغريبة عنـــها. وكانـــت النتيجـــة الانقلابـــات العســـكرية وعـــدم الاســـتقرار السياســـي والاقتصادي والاجتماعي.
- إن منطق ومنهاجية والمفاهيم الأساسية لأدبيات التنمية والمتغيرات النمطية والتقسيم الثنـــائي للتقليد والحداثة، ومشكلة مقارنة مجتمعات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي كانـــت تاريخهـــا وثقافاتها مختلفة - كلها كانت مفاهيم وافتراضات ومداخل غير ملائمة لدراسة الدول النامية.[2]

[1] _ هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 49.

[2] _ محمد زاهي بشير مغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، (ط 2؛ ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، 1998)، ص 281.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة بدأ عدد من علماء السياسة في تغيير اتجاه وطبيعة دراسات التنمية من خلال إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية، ومن أبرز العلماء السياسيين في هذا المجال **"هنتغتون"** الذي اهتم بمناقشة ونقد فكرة التطور الخطي لنظرية التحديث.

يرى **هنتغتون** أن التحديث يتضمن التصنيع والتمدين وزيادة معدلات القراءة والكتابة والتعليم والثروة والتعبئة الاجتماعية والمزيد من البنى المهنية المتنوعة والمتقدمة، وهذا كله نتاج للتوسع الهائل في المعرفة العلمية والهندسية التي بدأت في القرن الثامن عشر وجعلت بإمكان البشر أن يتحكموا في بيئتهم ويشكلوها بطرق غير مسبوقة بالمرة. التحديث عملية ثورية تقارن فقط بالتحول من المجتمعات البدائية إلى المجتمعات المتحضرة.[1]

إذ يميل **هنتغتون** إلى ربط عملية التنمية السياسية بمحاولة المجتمع السياسي الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية. ومن ثم فالتنمية السياسية تعني تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، وتبعا لذلك إنما تعتمد بمعناها العام على قوة ومجال المؤسسات السياسية والتي تعني بدورها إجماعا ومصالح متبادلة، وهذا يعني دراسة النظام ومكوناته من الداخل. ويعكس هذا الاهتمام الجديد بالنظام تغير الواقع السياسي في دول العالم الثالث والاستجابة للنزعة السلوكية التي سيطرت على أعمال **"ألموند"**.[2]

ومن جهة أخرى فقد شهدت هذه المرحلة نمو النقد الراديكالي لدراسات التنمية، من خلال الكتابات النقدية لمجموعة من الأكاديميين الراديكاليين أمثال **"ماكيلاند"** و**"هاجن"** والتي أكدت على دافعية الانجاز و**"بيندر"** في تركيزه على البيروقراطية والقدرات الحكومية، وإتجاه الماركسيين

[1] _ صامويل هنتغتون، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، تر. طلعت الشايب وتقديم صلاح قنصوه، (ط 2؛ د ب ن، د د ن، 1999)، ص ص (112، 113) .

[2] _ هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 50.

المجددين الذي يعرف باسم نظرية التبعية، والتي عبرت عنهم أعمال **"باران"** و**"سمير أمين "** و**"والرشتاين "** و**"كاي"** و**"فرانك جندر"** (تنمية التخلف).

وهذه المرحلة شهدت أيضا جدلا حول طبيعة التكوين الطبقي ودور الدولة في مجتمع ما بعد الاحتلال.

المرحلة الثالثة: تتميز هذه المرحلة بوجود محاولات لأنصار المدخل التحديثي للرد على انتقادات نظرية التبعية من خلال تطوير المدخل التحديثي، فمنذ سنة 1971 احتفظ الاتجاه الأكاديمي غير الماركسي باهتمامه وانشغاله بالحفاظ على النظام العام كمقياس لمفهوم التنمية السياسية، إلا أنه وفي إطار المدخل التحديثي فإن مفهوم التنمية السياسية أصبح يشمل قدرة السلطات السياسية على وضع وتنفيذ السياسات العامة.[1]

ولقد تحولت الدراسات السياسية المتعلقة بالتنمية من نظرية التحديث إلى السياسة العامة، حيث فشل علم السياسة خلال الستينيات في تأسيس نظرية كبرى في التحديث تستطيع أن تتعامل بكفاءة مع مشكلات العالم الثالث سواء على مستوى الوصف أو التحليل، أو على المستوى السياسي وليس من الغريب من ثم أن يفضي ذلك إلى بداية محاولات سعت إلى تأسيس نظرية أكثر امبريقية وأكثر بعدا عن التجرد.

ومن هنا كانت التنمية السياسية بحاجة إلى أن ينظر لها في سياق الاتجاهات المهيمنة داخل علم السياسة بشكل عام، وإن هذا الاتجاه أصبح واضحا خلال فترة السبعينات، حيث شهدت هذه الفترة استخداما متزايدا لنماذج السلوك الرشيد في تحليل السلوك السياسي.[2]

[1] _ هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 52.

[2] _ ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، تر. عبد الرحمان حمدي ومحمد عبد الحميد، (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2001)، ص 53.

كما أصبحت دراسة التنمية السياسية وبشكل متزايد تنفصل عن دراسة التحديث وأصبحت ترتبط بشكل أكبر بدراسة عمليات التغير السياسي، ونتيجة لهذا اتجه الباحثون إلى البحث عن أطر نظرية ملائمة لدراسة عملية التغير السياسي.

من خلال هذه المراحل نصل إلى أنه هناك تراكم للدراسات الفكرية حول التنمية السياسية وأدبيات جاء بها المفكرين في إطار تحليل هذا المفهوم الذي تطورت الدراسات حوله بفضل اسهامات وانجازات مختلف التيارات والمدارس الفكرية التي عنيت به.

وعلى الرغم من ذلك ما زالت الدراسات متواصلة حول هذا المفهوم خاصة في الآونة الأخيرة مع بروز الاهتمام العالمي بالتنمية واعتبارها حق من حقوق الإنسان.

المبحث الثاني: مداخل ونظريات وأزمات التنمية السياسية

إن التنمية السياسية مفهوم يشتمل على مجموعة من المتغيرات التي تستهدف الثقافة والبنية السياسية التي تسعى إلى نقل المجتمعات من التقليد إلى الحداثة وبالتالي بناء الإنسان السياسي الذي يمتلك القدرة والقابلية على التواصل مع النظام السياسي وتطوير قيمه واكتسابه للوعي الذي يمكنه من التكيف مع المطالب والمتغيرات المستمرة والاستجابة لها بما يحقق أهداف اجتماعية تساهم في تطوير المجتمع والنهوض به إلى واقع التقدم والعصرنة.

وانطلاقا من هذا نجد أن مفهوم التنمية السياسية مفهوم متشعب تعددت مداخل ونظريات دراسته كما أن التنمية السياسية كعملية تواجهها العديد من الأزمات. وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مداخل ونظريات وأزمات التنمية السياسية.

المطلب الأول: مداخل دراسة التنمية السياسية

لا زالت التنمية السياسية حتى الآن مجالا للبحث والدراسة فهي ترتبط بالعديد من العلوم وتتداخل معها، لذلك أثناء البحث ينبغي الاعتماد على نتائج أكثر من علم واحد بالإضافة إلى التعامل مع العديد من القضايا والظواهر والعمليات المتنوعة والمتفاعلة معها.

من هنا سنحاول التطرق إلى المداخل الأهم التي عولجت من خلالها التنمية السياسية.

أولا: المدخل القانوني المؤسساتي

يعود المدخل القانوني إلى أنصار المذاهب الشكلية في تفسير أصل القاعدة القانونية، فنجد أن المدخل القانوني يقتصر أساسا على دراسة الأوضاع الدستورية والإدارية وبالتالي فهو يعد في دراسات التنمية السياسية من المداخل التقليدية التي تركز على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية بالإضافة إلى أن المدخل القانوني يفترض وجود مجموعة من المعايير والضوابط والقواعد ومن ثم يستخدم تلك الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق أو الانتهاك.[1]

وبناء على ذلك، فإن الزاوية التي ينطلق منها المدخل القانوني في دراسته للتنمية السياسية مؤداه أن النظام السياسي النامي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمجردة تقوم على حمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه. فجوهر التنمية السياسية عند فقهاء القانون يتمثل في تأسيس دولة القانون وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون، ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا وبذلك تتحدد للقانون وليست لإدارة الحاكم.

[1] _ بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص ص (50، 51) .

وحتى تكون هناك دولة القانون يتوجب وجود دستور الذي يقيم السلطة في الدولة، كما يفترض وجود في دولة القانون حقوق للأفراد محمية، وبذلك ثمة ضمان لسيادة العدالة والمساواة بين الجميع ومن ثم تصبح إمكانية الحكم على أن النظام السياسي نظام نامي.[1]

صحيح أن المدخل القانوني قد عالج مسألة التنمية السياسية من الناحية القانونية التي تشكل الالتزام التام والصارم بالقواعد القانونية، بالإضافة إلى ضمان سير هذه العملية إلا أنه قد أهمل بقية الجوانب الأخرى التي تحيط بعملية التنمية السياسية باعتبارها ظاهرة سياسية اجتماعية يتدخل فيها العنصر البشري لذلك لا يمكن التحكم فيها، كما لا يمكن القيام بهذه العملية دون أن يكون هناك جوانب غير رسمية في هذه العملية، فالالتزام الحرفي بالقانون قد يقضي على روح الإبداع والاجتهاد.

ثانيا: المدخل البنائي الوظيفي

من بين الذين ساهموا في هذا المدخل **"تالكوت بارسونز"** و**"دفيد استون"** و**"ألموند"** حيث أضافوا الكثير على التحليلات البنائية الوظيفية من أبعاد ومفاهيم جديدة، حيث وفرت إمكانيات واسعة لدراسة النظام السياسي.

الاهتمام بهذا المدخل جاء نتيجة اتجاه معظم الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة إلى الأخذ بمفهوم النسق أو النظام كما عبرت عنه نظرية النظم. كذلك بروز الحاجة إلى إطار جديد للتحليل العلمي يتسم بالواقعية.[2]

[1] _ بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص ص (52، 53) .

[2] _ ريم بن عيسى وآخرون، **التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة** ، 17 . 10 . 2012 [http://www. Alnoor. Se/ article. Asp]، تاريخ الاطلاع (15 ماي 2014)، ص ص (13، 14) .

وتنطلق تحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية من افتراض أساسي مؤداه أن النظام السياسي النامي أي المتطور هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث.

وعليه فإن جوهر التنمية السياسية في التحليل البنائي الوظيفي يتمثل في قدرة النظام السياسي على الاستجابة والتكيف مع بيئته الداخلية وعلى نحو أقل مع بيئته الخارجية وكذلك باستعمال النظام لقدراته سواء الاستخراجية أو التوزيعية أو الرمزية أو التنظيمية أو الاستجابة مع بيئته والتعامل مع المدخلات التي تدخل إليه من طرف بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى بشكل عقلاني يضمن تحقيق المساواة والعدالة واتساع نطاق الديمقراطية في المجتمع.[1]

على الرغم من أن هذا المدخل حاول دراسة التنمية السياسية من زاوية تحليل النظام السياسي وآلية عمله، إلا أنه قد أهمل أن هذا النظام هو جزء من النظام الاجتماعي وقد تطرأ عليه تغيرات مفاجئة.

وكغيره من المداخل، المدخل البنائي الوظيفي أهمل بقية الجوانب لدراسة هذه الظاهرة والتي بطبيعة الحال سيكون لها تأثير عليها.

ثالثا: مدخل التاريخ المقارن

لا يبدأ هذا المدخل بنموذج نظري أو بالتركيز على العلاقة بين متغيرين أو أكثر بل ينطلق من مقارنة تطور مجتمعين أو أكثر. من أبرز الرواد الذين استخدموا هذا المدخل في تحليل ظاهرة التنمية السياسية هم كل من (**روستو، بلاك، مور، ايزنستاوت**) ومعظم دراساته هي دراسات امبريقية ولكنها ليست كمية بالضرورة، وهو مهتم أساسا بالمؤسسات والثقافة والقيادة، ويصنف أنماط

[1] _ ريم بن عيسى و آخرون، مرجع سابق، ص 14.

التنمية السياسية عن طريق افتراض وجود مراحل معينة يجب أن تمر بها كل المجتمعات أو عن طريق وجود قنوات متمايزة قد تمر من خلالها مختلف المجتمعات.

"**روستو**" على سبيل المثال يرى أن هناك ثلاثة متطلبات أساسية للتحديث السياسي "فالهوية مهمة للأمة"، و"السلطة للدولة"، و"المساواة للحداثة" أما الاختلافات الجوهرية بين المجتمعات في هذا الإطار فتتعلق بكيفية مواجهتها لهذه المشاكل. وهل كان ذلك في نفس الوقت والفترة الزمنية أم في فترات متعاقبة، وإذا كانت قد واجهتها في فترات متعاقبة فكيف كان ترتيب هذا التعاقب.

واقترح "**روستو**" أن التعاقب الأمثل في مواجهة المشاكل، والأكثر نجاحا في التقليل من أضرار ومعاناة التحديث هو مواجهة مشكلة الهوية ثم السلطة ثم المساواة بهذا الترتيب.[1]

رابعا: مدخل تغير الأزمة

لقد رأى **ألموند** أن المداخل النظرية الأولى في السياسة المقارنة وفي التنمية السياسية يمكن تصنيفها على أساس بعدين: الأول ينطوي على تساؤل إلى أي مدى تتضمن هذه المداخل نماذج توازنية أو نماذج تطورية ؟ والثاني ينطوي على تساؤل إلى أي مدى تكون فيه هذه المداخل مستندة على الحتمية أو الخيار؟ وباستعمال مدخل مختلف نوعا ما، ركز ألموند على ما يعرف بتغير الأزمة، وقدم إطارا عاما لتحليل الديناميات السياسية، وذلك من خلال تصور أن التغير من حالة إلى أخرى يمر بخمس مراحل:

أ – في المرحلة الأولى: يمكن افتراض حالة توازن سابقة، ويمكن افتراض أن التغير يبدأ من خلال تأثر التوازن الموجود ببعض متغيرات البيئة الداخلية غير السياسية أو البيئة الدولية للنظام السياسي.

[1] _ ثامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004)، ص ص (144، 145) .

ب– في المرحلة الثانية: تقود التطورات إلى تغيرات في بنية المطالب السياسية وفي بنية توزيع الموارد السياسية.

ج– في المرحلة الثالثة: تصبح المتغيرات السياسية والمتمثلة في البنية المتغيرة للمطالب السياسية وفي البنية المتغيرة لتوزيع الموارد السياسية هي المتغير المستقل وتقوم القيادة السياسية باستغلال هذه المتغيرات لخلق ائتلافات سياسية جديدة أو سياسات عامة جديدة.

د– في المرحلة الرابعة: تؤدي هذه الائتلافات السياسية والسياسات العامة إلى خلق تغيرات ثقافية وبنيوية.

هـ– في المرحلة الخامسة: ينشأ توازن جديد.[1]

خامسا: المدخل الجدلي المادي

إذا كانت التنمية السياسية تهتم بدور المؤسسات السياسية التي تتحلى بجملة من الخصائص والمميزات تمكنها من أداء أدوارها ووظائفها، وبوجود نسق ايديولوجي ملائم لتطوير وتحديث النظام السياسي، فإن المدخل الجدلي المادي ينظر إلى النظام السياسي من خلال مسلمات أساسية هي:[2]

1. أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي.
2. أن المجتمع ينقسم إلى تكوينات تراتبية أو نوعية.
3. أن العلاقة بين هذه التكوينات تقوم على وجود نمط ما أو درجة ما من الصراع حيث بعضها يحكم وبعضها يحكم.

[1] _ ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 148.

[2] _ بومدين طاشمة، **استراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، (أطروحة دكتوراه مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري)**، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص 32.

4. أن فهم العملية السياسية ونتائجها يستلزم بداية فهم التكوينات أو الجماعات الاجتماعية التي تسير النظام، سواء كانت طبقة أو جماعة أو نخبة.

تنطلق تحليلات المدخل الجدلي المادي لقضية التنمية السياسية من اعتبار الديكتاتورية البروليتارية دولة ديمقراطية حقيقية، تعكس نمط ديمقراطيا على درجة عالية من الانجاز والامتيازات هو ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير، التي لم تلبث أن تتحول خلال عملية تطورها إلى ديمقراطية اشتراكية للشعب ... ففي ظلها لا يتمتع العمال بحقوق شكلية ولكنهم يملكون بفعل جميع وسائل الإنتاج التي تمكنهم من ادارة اقتصاديات البلاد ... ومن ثم فهم يتولون حكم البلاد بالفعل، ويديرون شؤون حياتها الاقتصادية، السياسية والثقافية. وهذا في حد ذاته جوهر العملية التنموية السياسية، والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق المدخل الجدلي المادي. [1]

إن ما يعاب على هذا المدخل أنه أعطى أولوية تامة للطبقة العاملة للسيطرة على وسائل الإنتاج وكأن هذا من شأنه أن يحقق تنمية سياسية، بالإضافة إلى تركيزه على العامل الاقتصادي المادي وإهماله لبقية العوامل الأخرى التي لا يمكن إسقاط دورها وتأثيرها في تحقيق التنمية السياسية.

المطلب الثاني: نظريات التنمية السياسية

هناك العديد من النظريات التي كانت منطلق دراسة التنمية السياسية، إذ يصنف بعض الأكاديميين أمثال **"علي غربي"** و**"ناجي شراب"** نظريات التنمية السياسية إلى ثلاث نظريات أساسية هي نظرية التحديث، النظرية الماركسية ونظرية التبعية.

أما **نصر محمد عارف** صنفها على أساس أنها نتاج أوربي وهي النموذج الليبرالي والنموذج الاشتراكي ونظرية التبعية أو كما يسميها الماركسية الجديدة.

[1] _ بومدين طاشمة، **إستراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، مرجع سابق، ص33.

أما **ريتشارد هيجوت** فيصنف النظريات إلى نظريتين رئيسيتين هما: نظرية التحديث الغربية والنظرية الراديكالية، التي يرى أنها تضم نظرية التبعية والنظرية الماركسية والماركسية الجديدة.

نجد من بين نظريات التنمية السياسية هذه التي سنعرضها في مايلي:

1- نظرية التحديث:

كان التركيز والاهتمام في دراسات التنمية السياسية الأولى منصب أكثر على التعرف على الخصائص التي تميز المجتمعات المتقدمة وتطورها عن الخصائص التي تميز المجتمعات المتخلفة. كما جرى التركيز على المراحل التي تمر بها المجتمعات نحو التطور، والقوى والعوامل التي تعجل من عملية التنمية.

وقد تعددت مناهج وأساليب دراسة التنمية السياسية وطرق تحقيقها والوصول إليها في نظرية التحديث، إذ أن هناك عددا كبيرا من الاقترابات والتعريفات التي جعلت من مفهوم التنمية السياسية مفهوما فضفاضا يحمل معاني ودلالات متنوعة.

ويرى **"ديفيد باكنهام"** أن هناك خمسة اقترابات لدراسة التنمية السياسية هي الاقتراب القانوني، الاقتراب الاقتصادي، الاقتراب الإداري، اقتراب النظام الاجتماعي واقتراب الثقافة السياسية.[1]

يرى **"لوسيان باي"** أن التنمية السياسية هي جانب من عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الجوانب وتقوم على ثلاثة مقومات رئيسية هي المساواة، القدرة والتمايز والتخصص.

أما **"ألموند"** يعرف التنمية السياسية على أنها التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية، ويرى **"ألموند"** أن التمييز بين النظم التقليدية والحديثة يجري على أساس

[1] _ غسان سعيد، **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، (أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية)**، جامعة فلسطين، 2009، ص 27.

أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة، إذ يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي. وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية التي تعد نموذجا للتطور والتنمية لبقية البلدان.[1]

من خلال هذه التعريفات للتنمية السياسية يلاحظ أنها ارتبطت بالمنظور أو التنميط الثنائي الذي يسوق خصائص ومواصفات للمجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية، واعتماده على الأنماط المثالية للحداثة كما يراها منظرو نظرية التحديث، وتعثرت عملية التنمية وانتقال الدول حديثة الاستقلال من النمط التقليدي إلى النمط الحديث. وقد اتجه علماء السياسة على ضوء ذلك إلى دراسة مشاكل وأزمات التنمية والتحديث. ورأى بعضهم أن عمليات التحديث التي تجري في المجتمعات لا تسير بصورة سلسلة وخطية ومتصاعدة كما صورت من قبل، بل إن تلك العملية يرافقها أو ينتج عنها مشاكل متنوعة وأزمات بحاجة إلى حل ومعالجة.[2]

يمكن القول أن نظرية التحديث قد أخذت النماذج الغربية كنماذج مثالية للتنمية واعتبرتها الأفضل بالنسبة لتحقيق التنمية، لكن الواقع يثبت أن هذه النماذج لا تتناسب وخصوصيات المجتمعات المتخلفة، كما أن الظروف والأوضاع تختلف من بلد إلى آخر. مع هذا لا يمكن نكران مقاربات التنمية السياسية التي جاءت بها نظرية التحديث والتي تتضمن بعدا معرفيا مهما.

2- نظرية التبعية:

ارتبط ظهورها كنتيجة لنظرية التحديث التي تؤكد على النمط الغربي في التنمية. وهي عبارة عن نقد لأسس ومضمون نظرية التحديث، وهي تعود لجهود كتاب وعلماء ومفكرين ينتمون إلى دول العالم الثالث، لذا يصنفها البعض بأنها نظرية محلية. من أبرز رواد هذه النظرية **"سمير أمين"** **"فرانك اندريه"**، **"بول سوبزي وبول باران"** في كتابهما (الاقتصاد السياسي للنمو).

[1] _ غسان سعيد، مرجع سابق، ص 28.
[2] _ المرجع نفسه، ص 29.

تقدم النظرية تفسيرا كاملا لظاهرة التخلف السياسي والاقتصادي من منظور الظروف التاريخية والموضوعية الموضعة التي عاشتها هذه البلدان. لذا تناولت بالتحليل العوامل غير الاقتصادية كالمحددات السياسية والاجتماعية.

هذه النظرية تحاول أن تجيب عن التساؤل: لماذا التخلف؟. وذلك من خلال التركيز على بنية وهيكل النظام الاقتصادي الدولي، وفي هذا الصدد قدمت مفاهيم المركز والهامش. حيث تمثل الدول المتقدمة (المركز) والدول النامية (الهامش) أو الطرف.[1]

لم تقف النظرية عند حدود تفسير التخلف، بل قدمت محاولة أو حلولا لحل قضية التخلف والتبعية للاقتصاديات الغربية. ترى أن التخلص من التبعية يتطلب تحقيق درجة أعلى من تعبئة الموارد المحلية وهو ما يطلق عليه استراتيجية الذات.

وفي معنى التبعية هي تعبير عن ظرف موضوعي تعيش في ظله معظم الدول النامية، ومن وراء هذا التعبير نظرية لتفسير الأوضاع المعروفة بالتخلف في هذه الدول. لا يوجد إجماع بين مفكري وكتاب العالم الثالث حول تعريف واحد ومحدد لمفهوم التبعية وذلك نظرا لانتمائهم لمدارس فكرية متنوعة ولأقاليم متنوعة في درجة تطورها.[2]

يلاحظ أن معظم الكتابات العربية في التنمية السياسية، تعتمد في تحديدها لأسباب التخلف على تفسيرات أحادية البعد، ترجع ظاهرة متشابكة متعددة الأبعاد إلى سبب واحد، على أنه السبب الجوهري الموجد لها، حيث يرجع بعض منهم أسباب التخلف إلى عوامل داخلية نابعة من البيئة الاجتماعية والتاريخية للمجتمع بينما يلجأ البعض الآخر إلى العامل الخارجي المتمثل في

[1] _ أمين محمد دبور، **دراسات في التنمية السياسية**، (غزة: الجامعة الإسلامية، 2011 – 2012)، ص ص (37، 38) .
[2] _ المرجع نفسه، ص 39.

السيطرة الأوروبية وما ترتب عليها من استنزاف لموارد هذه المجتمعات، على أساس أن ذلك يمثل محور قضية التخلف والسبب الموجد لها.[1]

عموما التبعية لا تقتصر على دول فقيرة، بل قد تكون تلك الدول غنية من حيث مواردها المالية والطبيعية ولكن الذي يجعل هذه الدول تبدو وكأنها فقيرة الاعتقاد وكأنها غير قادرة على التصرف الذاتي، وكأن مصيرها وقدرها السياسي والاقتصادي في يد غيرها. التبعية علاقة اعتماد متبادل ولكنها لا تقوم على التكافؤ والندية والتراضي بين أطرافها.

من الانتقادات التي توجه لنظرية التبعية:

1.نقد الاقتصادي الهندي **(سانجي لال)** القائل بأن نظريات التنمية تطرح أوصاف الدول المتخلفة من تخصيص واعتماد على التجارة الدولية. وهي أوصاف تنطبق في نفس الوقت على البلدان الرأسمالية المتقدمة ذاتها.

2.نظريات التبعية تهمل آثار الأوضاع المحلية في توليد التخلف وفي الفكاك منه.

3.ما قاله بعض الكتاب السوفييت (قبل الانهيار) على نقد التبعية على أنها ترى التناقض بين دول صناعية رأسمالية واشتراكية ودول منتجة ومصدرة للمواد الخام وهم يرون أن الانقسام الأساسي في العالم هو بين المعسكر الاشتراكي وحركة القرار الوطني من ناحية والمعسكر الاستعماري من ناحية ثانية.[2]

3-النظرية الماركسية:

حلل **"كارل ماركس"** المجتمع الرأسمالي وتطور المجتمع البشري انطلاقا من المفهوم المادي للتاريخ، ووضع الأسس لما يعرف بالمادية التاريخية، التي صارت تشكل الإطار الرئيسي لعلم

[1] _ نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، (القاهرة: دار القارئ العربي، 1993)، ص 59.

[2] _ أمين محمد دبور، مرجع سابق، ص (40- 43) .

الاجتماع الماركسي، وتوفر له الأسس النظرية والمنهجية في دراسة الأبنية والعلاقات والتفـــاعلات الاجتماعية.[1]

يعد مفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية أهم مفهوم في المادية التاريخية في تشخيص وتحليل تطور المجتمع البشري. إذ إن كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية هي جهاز اجتماعي خاص يتطـــور حسب قوانينه الخاصة به، وما يحدد طبيعة وخصائص كل تشكيلة منها أو مرحلة من مراحل تطور المجتمع البشري، هو "أسلوب الإنتاج" الخاص بها الذي هو شكل معين ومحـــدد لنشـــاط النـــاس المعيشي ونمط حياتهم، ويتألف من وحدة قوى الإنتاج (أدوات ووسائل الإنتاج والبشر المنـــتجين) وعلاقات الإنتاج (التي تنشأ بين الناس في نشاطهم الإنتاجي).

وترى الماركسية أن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية القائمة على الاستغلال تؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقات، وإلى تفاقم التناقضات الاجتماعية.

وقد استخدم **ماركس** مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي وسيلة نظرية لدراســـة المجتمعـــات غـــير الأوروبية التي تتميز بخصائص معينة مثل غياب الطبقات، غياب الملكية الخاصة وهيمنـــة الدولـــة وتتميز بأنها مجتمعات زراعية منغلقة على ذاتها وسيادة الروابط العائلية والعشـــائرية في المجتمـــع. واستخدم بعض الباحثين هذا المفهوم في تحليل قضايا التنمية والتخلف.

وإذا كانت نظرية الامبريالية التي جاء بها **"لينين"** قد تناولت لاحقا موضوع التخلف والتنمية بصورة غير مباشرة كنتاج للصراع الامبريالي، فإن الماركسية المحدثة تنطلق مـــن التنـــاقض بـــين الامبريالية وشعوب البلدان النامية، وتفهم العالم كوحدة واحدة مع الاهتمام بموضوع الخصوصية

[1] _ غسان سعيد، مرجع سابق، ص 33.

التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي، لذا درست التنمية والتخلف انطلاقا من بحث الأبعاد التاريخية للتخلف، وبحث صور تراكم التخلف أثناء عملية التنمية ذاتها.[1]

ولقد كان هدف التنمية السياسية لدى الماركسيين واضحا، وهو بناء الدولة الاشتراكية، وهذا يتحقق من خلال قيادة العمال والتحالف مع شعوب الدول المستعمرة المعادية للرأسمالية حليفة الثورة الاشتراكية. وكمثال على ذلك الصين التي قدمت تجربة مهمة للرؤية الماركسية للتنمية السياسية في العالم الثالث.[2]

4- نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة:

على الرغم من حداثة حقل التنمية وارتباطها بالتطورات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية والتغير في ميزان القوى الدولية وظهور فاعلين دوليين جدد خصوصا من دول الجنوب، فقد شهد تحولا جذريا عندما زالت العناصر الأساسية في التركيبة الاجتماعية والسياسية والدولية التي أنشأته، وحدوث ملامحه بانتهاء الحرب الباردة، وتغيير هيكل النظام الدولي في بداية التسعينيات من القرن العشرين بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والقطب العالمي الثاني الاتحاد السوفياتي، وانحسار النظم الاشتراكية في دول الجنوب وانتشار النموذج الرأسمالي، نتج عنه ظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد على المستوى الواقعي وحركة ما بعد الحداثة على المستوى الفكري والثقافي والعلمي، لكل ذلك كان لزاما أن يتحول حقل التنمية ويتم تجاوز النسق التقليدي المتمثل في النسق الحديث أو التنموي، وظهور ما بعد الحداثة وما بعد التنموي.[3]

[1] _ غسان سعيد، مرجع سابق، ص 34.
[2] _ المرجع نفسه، ص 35.
[3] _ ياسين ربوح، مرجع سابق، ص ص (61، 62) .

المحددات النظرية لحقل التنمية وماهية التغيير الذي وقع فيها، سواء تمثل هذا التغـــيير في اســـتبدال الموضوعات وأفكار نظرية وحلول أخرى محلها، أو تغير الأوزان النسبية للمكونات القائمة أو تغير دلالة المعنى واتجاهه يمكن إيجازها في التالي:

التنمية المستديمة ويعتبر هذا المفهوم في التنمية مفهوما جديدا قدم لتجاوز قصـــور النظريـــة السلوكية في التنمية والتي أدت إلى تفجر العديد من المشاكل والأزمات أكثر مما عالجت منها.[1]

التنمية المستديمة تعني الاستجابة لحاجات ومطالب الأجيال الحالية مع الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة الذي يمكنها من تحقيق التنمية، بالإضافة إلى رفع شعار حماية البيئة والمحـــيط والاســـتغلال الأمثل للموارد والثروات.

بالإضافة إلى محددات أخرى للتنمية في ما بعد الحداثة كالمجتمع العالمي، تآكل مفهوم السيادة وبداية نهاية مفهوم الدولة القومية جعل السوق أكثر فعالية ووضعه في مركز عملية التنمية.

إلى جانب هذه المحددات هناك الخصوصية والعالمية في نظرية التنمية في ما بعد الحداثة إذ أنهـــا ترفض فكرة وجود خصائص بشرية مشتركة وعامة حيث ترى أن كل شيئ بالنسبة لهـــا نســـبي يخضع لسياقه وإطاره المجتمعي، والسياق يختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر حتى داخل المكان نفسه، فالثقافة هي التي توجد الأشخاص وليس الأشخاص هم الذين يوجدون الثقافة.[2]

المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية

لقد انطوى مفهوم التنمية السياسية على الاعتقاد بأن جوهر التنمية إنمـــا يتمثـــل في تحـــول المجتمعات المتخلفة من الحالة التقليدية إلى الحالة الحديثة، وعليه فإن عملية التنمية السياسية تواجـــه

[1] _ ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص 197.
[2] _ المرجع نفسه، ص ص (210، 211) .

العديد من الأزمات بحسب دارسوها والمتمثلة في أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل بالإضافة إلى أزمة التوزيع.

أولا: أزمة الهوية

تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه.[1]

وتحتل هذه الأزمة أهمية كبيرة في عملية التنمية السياسية، ذلك لأن غالبية الدول الجديدة تعاني من الانتماءات إلى العشيرة، الطائفة، الجماعات الاثنية واللغوية، وهذه الانتماءات تتنافى مع الشعور بالهوية الوطنية. ومن هنا إذا أرادت الأنظمة السياسية أن تصبح عصرية عليها أن تخلق شعورا مشتركا بين أفراد المجتمع الواحد، هذا الشعور يجعلهم يشعرون بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى. وعليهم أن يدركوا تماما بأن وطنهم الحقيقي هو الرقعة الإقليمية التي يعيشون فيها وأن هويتهم تتجسد بانتمائهم لهذا الإقليم فحسب.

ثانيا: أزمة الشرعية

إن هذه الأزمة تتجسد في إمكانية تحقيق الاتفاق حول مشروعية السلطة القائمة لذلك فإن مآل هذه الأزمة هو بناء الأمة وهذه الأزمة تتفاوت من دولة إلى أخرى ففي بعض الدول تتجسد في كونها مشكلة دستورية وفي دول أخرى تدور حول الروح التي يجب أن تسيطر على الحكومة والأهداف الأساسية للأمة هل هي ايديولوجية تنموية اقتصادية .. إلخ. أما في الدول الانتقالية فقد

[1] _ عناد أبو وندي، **التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية**، الحوار المتمدن، العدد 2755، (31 أوت 2009)، [http://www.alhewar . org / debat] ، تاريخ الاطلاع (14 ماي 2014)، ص1 .

تكون الأزمة ناشئة أساسا عن فقدان القوة السياسية التي بوسعها أن تسيطر وتمارس السلطة بشكل شرعي.[1]

ثالثا: أزمة المشاركة

كلما تزداد المشاركة الشعبية تزداد المطالب التي توجه إلى النظام السياسي، مما يتطلب فاعلية أكبر من النظام للاستجابة إلى هذه المطالب الجديدة لأن هؤلاء السكان الذين دخلوا في العملية السياسية لهم مصالح جديدة تظهر على السطح، الأمر الذي يقضي إلى تقطع استمرارية النظام وتجد حاجة لإعادة النظر في بنية العلاقات السياسية بأسرها.

إن هذه الأزمة تتجه أساسا نحو تحقيق الديمقراطية من خلال إشراك الجماهير بالعمل السياسي. ولكن هذا لا يعني بالضرورة حتمية ظهور الديمقراطية الغربية فقد تلجأ الدول إلى أسلوب التعبئة الجماهيرية لإسناد سياستها وليس لأسلوب الديمقراطية الغربية.

رابعا: أزمة التغلغل

تتعلق بالعلاقات بين المجتمع السياسي والبيئة التي يتواجد فيها والتي تميزت في الفترات الأخيرة بنمو في عمق الرقابة السياسية ومداها والتي وصلت إلى هياكل اجتماعية كانت قديما محصنة، أو إلى مناطق جغرافية لم يكن الوصول إليها سهلا.[2]

كما أن أزمة التغلغل هي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه، وكذلك التغلغل إلى كافة الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وترجع أهمية هذه الأزمة إلى اعتبار أن الإقليم هو أحد الأركان الأساسية لقيام الدولة، وأحد دعائم سيادة

[1] _ زكريا بخيتي، مرجع سابق، ص ص (34، 35) .
[2] _ فيريل هايدي، مرجع سابق، ص 67.

الدولة هو سيطرتها على إقليم الدولة بالشكل الذي يمكنها من تطبيق القانون وحفظ الأمن والنظام، بل لقد أصبح التحكم في إقليم الدولة مصاحبا للشعور بهوية مشتركة.

يمكن القول بوجه عام إن أزمة التغلغل وإن كانت ذات أبعاد سيكولوجية وسياسية ونظامية تتعلق بنمط الأداء الحكومي، ومواقف الناس تجاه النظام السياسي ومستوى التكوين النظامي للمؤسسات والإجراءات السياسية، ومدى قدرة هذا التكوين على التفاعل مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع السياسي، ومدى فعالية هذه القدرة على التعامل مع معطيات هذه البيئة أو الاستجابة لها.[1]

خامسا: أزمة التوزيع

وتشير إلى الزيادة الكبيرة في مطالب المواطنين واعتقادهم بأن الحكومة مسؤولة عن تلبية هذه الاحتياجات والمطالب لرفع مستوى المعيشة في المجتمع، وهي كذلك ترتبط بزيادة المنافع الاقتصادية والسياسية. تتداخل هذه الأزمة مع أزمات أخرى مثل قدرة أداء النظام السياسي الاستخراجية لتوفير الموارد المادية والبشرية القادرة على مواجهة هذه التوقعات. [2]

هذه الأزمة تواجه الدول النامية بسبب مشاكل التخلف وعدم القدرة الإنتاجية، ومن هنا يواجه المجتمع والنظام مشكلة الاعتبارات الفنية و الحسابية في التوزيع، وبين اعتبارات العدالة الاجتماعية، في كثير من بلدان العالم الثالث (الدول النامية) تم تغليب الاعتبارات السياسية في بدايات الاستقلال. فقد قامت النظم السياسية بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي وفرض ضرائب تصاعدية لتحقيق العدالة الاجتماعية، لكنها اكتشفت بعد ذلك الخلل والقصور في هذه السياسات، فقامت بالتراجع عنها إلى سياسات أسوء منها أخلت بعدالة التوزيع وخلقت منها أزمة.

[1] _ ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 66.
[2] _ أمين محمد دبور، مرجع سابق، ص 17.

إن العلاقة بين هذه الأزمات علاقة ترابطية، فكل منها قد تقود إلى الأخـــرى، ويلاحـــظ أن علاقة الشرعية بالمشاركة والهوية أكبر وأقوى من علاقتها بغيرهما.

إن تحقيق التنمية السياسية هو جزء من تحقيق التنمية الشاملة، وتحقيقها متوقف علـــى مـــدى تجاوز هذه الأزمات، من خلال التوزيع العادل للمنافع وتشجيع المشاركة في الحيـــاة السياســـية، بالإضافة إلى نشر الاستقرار داخل الدولة ومحاربة كل أشكال العنف والإرهاب من خلال الاعتزاز بالهوية والدعوة إلى الوحدة والتماسك.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى جملة من الجوانب التي تتعلق بالتنمية السياسية من تعريف لهذا المفهوم إلى بعض المفاهيم المرتبطة به إلى مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية كذلك حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى بعض مداخل دراسة التنمية السياسية ونظريات وأزمات التنمية السياسية.

بعد أن كان ينظر إلى التنمية من جانب واحد أصبحت الآن متعددة الجوانب وتمس جميع القطاعات في المجتمع، إذ كانت بداية محط اهتمام العديد من المفكرين الغربيين أمثال: **كاليمان ألموند، هنتغتون ولوسيان باي** الذين حاولوا صياغة العديد من المفاهيم لها وإبراز غاياتها والتي أخصها **هنتغتون** بالذكر في ترشيد السلطة، تمايز المؤسسات والوظائف السياسية والمشاركة السياسية.

فالتنمية السياسية تعلقت بالنظام السياسي ووظائفه ومدى استجابته لمطالب المجتمع، وغير بعيد عن ذلك هناك من المفكرين العرب الذين اهتموا بهذا المفهوم وحاولوا جاهدين دراسته وفق البيئة العربية ووفق طبيعة الأنظمة السياسية العربية.

كما أن التنمية السياسية مفهوم ارتبط بعدة مفاهيم أخرى لكونه حديث النشأة، فهو جاء كتطور في تحديد المفاهيم بدقة وانفصالها عن بعضها البعض بحيث لا تصبح مترادفات. وخاصة ما تعلق بمفهوم التحديث السياسي، هذا المفهوم الذي ارتبط بداية بالتغييرات التي شهدتها البلدان الأوروبية، وأيضا ما تعلق بمفهوم التحول السياسي وهو ما عرفته الكثير من البلدان خاصة العربية بعد نهاية الحرب الباردة وتوحيد الألمانيتين، إلى غير ذلك من المفاهيم المشابهة كالإصلاح السياسي والتغيير السياسي...

ونظرا لحداثة مفهوم التنمية السياسية قام عليه الكثير من الجدل ومر بمراحل ثلاث في تطوره بداية ارتبط هذا المفهوم بالدول حديثة الاستقلال وتركيزه على سبل إحداث تنمية فيها، ثم بعد ذلك تم تغيير اتجاه دراسات التنمية إلى مدى قدرة الأنظمة السياسية على مواجهة الضغوطات الاجتماعية أما في المرحلة الثالثة فأصبح مفهوم التنمية السياسية يعنى برسم وتنفيذ السياسات العامة.

كما عالجنا في هذا الفصل جملة المداخل التي تناولت التنمية السياسية، حيث أن كل مدخل حسب طبيعته وانطلاقته في تحليل قضية التنمية السياسية وهو الأمر ذاته بالنسبة لنظريات التنمية السياسية من نظرية التحديث إلى نظرية التبعية إلى النظرية الماركسية إلى نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة، إذ كل نظرية تقوم على جدل ونقد النظرية التي سبقتها، وكل نظرية من هذه النظريات حاولت تفسير التنمية السياسية من زاوية معينة.

ونظرا للجدل الكثير حول التنمية السياسية فإن هذه الأخيرة لا تكاد تنجو من مواجهتها للعديد من الأزمات التي قد تشكل حجر عثر أمام مسارها وهذه الأزمات تمثلت في أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل وأيضا أزمة التوزيع، وهي كلها أزمات يتوقف دور السلطة السياسية وقدرتها على مواجهتها من خلال فاعلية النظام ومدى وعي المجتمع بضرورة تحقيق تنمية شاملة.

إذن التنمية السياسية ضرورة متجددة داخل النظام السياسي من أجل إثبات مدى فاعليته وضرورة مؤكدة في المجتمع من أجل السير به نحو الأفضل، فهي عمل مشترك نابع من رغبة ملحة في سبيل تحقيق غاية منشودة.

الفصل الثاني

دراسة للواقع الاجتماعي للوطن العربي

تمهيد:

يقال أن الإنسان هو نموذج مصغر لمجتمعه، لذلك لما كان المجتمع هو الفضاء الثاني الذي يتلقى منه الفرد تكوينه ونشأته بعد الأسرة، ولما كان الفرد الواجهة التي تنعكس فيها صورة المجتمع، كان ولازال هذا الأخير –أي المجتمع- نقطة مهمة علينا ايثارها والتطرق إلى دراستها بمختلف جوانبها والمجتمع العربي كغيره من المجتمعات الأخرى، مجتمع فيه من التجانس والتوافق بقدر ما فيه من الاختلاف والتعقيد، فهو مجتمع وإن كانت تجمع أفراده العلاقات الدينية والعرقية قد تفرق مجموعة هؤلاء الأفراد هذه العلاقات كما قد تفرقهم انتماءاتهم الطائفية والسياسية وحتى اللغوية في كثير من المرات.

من خلال هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى بعض النواحي من المجتمع العربي من خلال تناول مبحثين، في المبحث الأول سنتناول نظرة عامة لكل من الواقع الاجتماعي والوطن العربي من خلال الرؤى المتعددة للواقع الاجتماعي ومدخل تاريخي إلى دول الوطن العربي.

أما المبحث الثاني فسنتناول فيه واقع المجتمع العربي من خلال ثلاث مطالب وعلى النحو التالي لمحة عن المجتمع العربي، المؤشرات الأساسية للمجتمع العربي والسمات المشتركة في التشكيلات الاجتماعية العربية.

المبحث الأول: نظرة عامة لكل من الواقع الاجتماعي والوطن العربي

إن الظروف المختلفة التي أدت إلى نشأة علم الاجتماع هي بحد ذاتها كانت السبب وراء تعدد وتباين التيارات الفكرية في رؤيتها للواقع الاجتماعي. وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث حول هذه الرؤى وما تستند إليه من مبادئ، كما سنحاول التطرق إلى تاريخ دول الوطن العربي وكيفية تشكل هذه الدول.

المطلب الأول: الرؤى المتعددة للواقع الاجتماعي

إن الواقع الاجتماعي لا يرى بمنظار واحد متفق عليه بين العلماء الاجتماعيين وإنما هناك منظورات ورؤى متعددة مرتبطة بالواقع التاريخي والاجتماعي بما ينطوي عليه من تناقضات وصراعات، وعليه تصنف هذه المواقف إلى مواقف تقليدية ومواقف راديكالية.

أولا: المواقف النظرية التقليدية

- **النظرية البنائية الوظيفية**

لقد كان رواد علم الاجتماع في القرن التاسع عشر مثل **"أوغست كونت" "وهربرت سبنسر"** متأثرين بأوجه التشابه التي لاحظوها بين الكائنات البيولوجية الحية وبين الحياة الاجتماعية، وقد اتجه **"هربرت سبنسر"** بصفة خاصة إلى إعلان مبدئه المعروف بمبدأ المماثلة العضوية organic analogy أي إلى تشبيه المجتمع بالكائن الحي. والواقع أن هذه المماثلة العضوية، بالإضافة إلى كثير من مسلمات الفلسفة الرومانسية أو رد الفعل الرومانسي المحافظ لفلسفة التنوير، تشكل الأساس الفكري والفلسفي للاتجاه البنائي الوظيفي. ومما يرتبط بذلك ارتباطا مركزيا فكرة

النسق system بوصفه مركبا من العناصر أو الكائنات التي ترتبط بعضها بالبعض الآخر بشكل مستقر ومستمر عبر الزمان.[1]

لقد فهم علماء الاجتماع الوظيفيون النظم الاجتماعية بوصفها مماثلة للكائنات العضوية على أساس أن تلك البنيات الاجتماعية تشبع وتحقق المتطلبات الضرورية اللازمة لبقاء المجتمع واستمراره، ويصنف هؤلاء العلماء النظم الاجتماعية في ضوء الوظائف الرئيسية التي تؤديها فالنظم الاقتصادية تؤدي وظائف الإنتاج والتوزيع والأسرة تؤدي وظائف الإنتاج البشري والتوالد والتنشئة الاجتماعية ووراثة الوضع الاجتماعي أما النظام السياسي فيقوم بحماية المواطنين من الاعتداءات الأجنبية وتؤدي النظم الدينية وظائف التماسك الاجتماعي والتضامن والإجماع أما النظم التعليمية فإنها تؤدي وظيفة نقل الميراث الثقافي من جيل إلى جيل.[2]

والخلاصة إذن أن النظم الاجتماعية تؤدي دائما وظائف ايجابية ومن ثم لا يمكن الاستغناء عنها ولا يمكن تصور حياة اجتماعية بدون أسرة أو دولة أو نظام ديني أو تعليمي، ولأن هذا الاتجاه يفهم المجتمع في ضوء البنيات التي يتكون منها والوظائف التي تؤديها هذه البنيات فإنه يعرف بالاتجاه البنائي الوظيفي. ونجد هذه النظرية تستند إلى بعض الدعائم الأساسية كالعلاقة بين الفرد والمجتمع حيث أن الأفراد في التصور الوظيفي يستجيبون لمتطلبات مجتمعاتهم ويجدون مكانهم في إطار النظام الاجتماعي العام وهم يتجهون إلى الارتباط بذلك الوضع الذي يحدده المجتمع لهم فالأفراد بالنسبة للاتجاه الوظيفي هم مجرد أدوات للمجتمع وملكيات خاصة له.[3]

كذلك من بين الدعائم التي تستند إليها النظرية الوظيفية مفهوم النسق الاجتماعي، فالنسق بصفة عامة "هو مجموعة من الأجزاء تكون متماسكة ارتباطا ومتكاملة حركيا ومتكافئة وظيفيا

[1] _ محمود عودة، **أسس علم الاجتماع**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون تاريخ) ، ص90 .
[2] _ المرجع نفسه، ص91 .
[3] _ المرجع نفسه، ص 92.

ومتناغمة ايقاعيا فالنسق يتنفس ويحيى وجوديا ووظيفيا من خلال تكامل وظائف أجزائه المترابطة وقد عرف تالكوت بارسونز النسق بأنه: نظام ينطوي على أفراد مفتعلين تتحدد علاقتهم بعواطفهم وأدوارهم التي تتبع من الرموز المشتركة والمقررة ثقافيا في إطار هذا النسق، وعلى نحو يغدو معه مفهوم النسق أوسع من مفهوم البناء الاجتماعي، كما أشار **بارسونز** في كتابه "بنية الفعل الاجتماعي" إلى أن النسق يرتكز على معايير وقيم تشكل مع الفاعلين الآخرين جزءا من بيئة الفاعلين.[1]

إذن يعد مفهوم النسق الاجتماعي واحدا من المفهومات المركزية في الاتجاه الوظيفي حيث يفهم هذا الاتجاه المجتمع بوصفه نسقا يتم بسمات أساسا هي التوازن والتجديد والترابط، فالنسق الاجتماعي هو نسق متوازن (غير متصارع) أو هو يتجه باستمرار نحو التوازن والتعادل، فالفكرة الوظيفية عن النسق الاجتماعي تنهض على أساس ما يعرف بالنموذج العضوي أو المماثلة العضوية، فالمجتمع يماثل الكائن العضوي ومن ثم فهو مكون من أعضاء أو عناصر وأنساق فرعية متفاعلة ومتداخلة ومتعددة بعضها على بعض في توازن وتناغم وانسجام وأداء وظيفي متبادل شأنها شأن الأجهزة التي تكون الكائن العضوي.[2]

كخلاصة عامة حول هذه النظرية يمكن القول أن الطبيعة الإنسانية هي نتاج الضرورات الاجتماعية وصنيعتها، فالنظرية الوظيفية تعتبر أن المجتمع مماثلا للكائن الحي أي كما يمكن أن تكون هناك وظائف ايجابية قد تكون هناك وظائف سلبية تأثر على النسق الاجتماعي.

[1] _ عبد الرحمان عبد الدايم، **النسق الثقافي في الكناية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)** ، جامعة تيزي وزو، 10 جويلية 2011 ، ص ص(13، 14) .

[2] _ محمود عودة، مرجع سابق، ص ص (92، 93) .

- **النظرية التفاعلية الرمزية**

ترتبط التفاعلية الرمزية بعالم الاجتماع الأمريكي **"جورج هربرت ميد"** من جامعة شيكاغو والتي أخذ يطورها في الثلاثينات من هذا القرن، والواقع أنها نظرية محدودة النطاق أي أنها ترتبط بموقف معين من مواقف الحياة الاجتماعية ولا تسعى إلى فهم المجتمع ككل، أو هي ليست نظرية عامة في المجتمع بقدر ما هي نظرية في التنشئة الاجتماعية مع أن البعض يحاول أن يطور منها نظرية شاملة في الواقع الاجتماعي، وعلى أي حال فان هذه النظرية تستند إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية وهي الرموز والمعنى والتوقعات والسلوك والأدوار والتفاعل.[1]

إن المجتمع إذن في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية هو شبكة معقدة من الأفعال الفردية والتفاعلات بين الأفراد، وأن جميع هذه الأفعال والتفاعلات منظمة ومراقبة ومدفوعة بالعضوية الجماعية بما يترتب عليها من أدوار وتوقعات أدوار. ويستمر المجتمع في أداء مهامه وفي البقاء بسبب التنشئة الاجتماعية للناس حتى يصبحوا قادرين على مواجهة التوقعات، هذه العملية التي تبدأ منذ لحظة الميلاد، ذلك لأن الأفراد يعتمدون على بعضهم البعض في المنافع والخدمات الضرورية لبقائهم، ومن ثم فإن الأفراد يستدمجون كافة متطلبات أداء الأدوار، ويتطلع كل منهم إلى إنجاز الأدوار المتوقعة منه، ومن ثم فالمجتمع يعمل في تناسق وتعاون من أجل إنجاز التوقعات ويتخذ من التدابير المتمثلة في أشكال الثواب والعقاب (وهي تشكل أنماطا واقعية إضافية لأداء الأدوار) ما يراه كافيا وملائما لانجاز هذه التوقعات.[2]

إن النظرية التفاعلية الرمزية ترى أن المجتمع يقوم على جملة من العلاقات التي تنشأ فيما بين الأفراد الذين يؤدون أدوار تترجمها رموز ومعاني يمكن القيام بها فقط بين بني البشر وتميزهم عن

[1] _ محمود عودة، مرجع سابق، ص ص (95، 96) .
[2] _ المرجع نفسه، ص98 .

باقي الكائنات الأخرى وهذا في سبيل تبادل منافع يمكن تحقيقها عن طريق التفاعل فيما بين هؤلاء الأفراد.

- **نظرية التبادل**

كون هذه النظرية حديثة ولا تزال في طور التكوين والتطوير، يمكن فقط استعراض ملامحها الأساسية:

_ طبيعة الإنسان حيث يتصرف الإنسان بشكل منطقي وعقلاني، فكل إنسان يضع أمامه مجموعة من الأهداف ويحدد لنفسه أكثر الوسائل كفاءة في إطار المجتمع والحياة الاجتماعية لبلوغ هذه الأهداف ولما كان السعي وراء تحقيق هذه الأهداف يتم في وسط اجتماعي أو من الآخرين فإنه لابد أن يضع هؤلاء الآخرين في اعتباره، لأنهم غالبا ما يؤثرون أو حتى يتحكمون في عملية سعي المرء لتحقيق أهدافه، وهذا الموقف هو الذي ينتج العلاقة الأساسية للتبادل، ويصبح السلوك بهذا المعنى سلوكا اجتماعيا.

_طبيعة المجتمع، فالمجتمع ما هو في نهاية الأمر إلا مجموعة الأفراد ومجموعة التبادلات التي تتم بينهم وهذه التبادلات التي تتخذ بمرور الوقت شكل التنظيمات الاجتماعية المعقدة كالجيوش والجامعات والشركات والمؤسسات.

_ أداء المجتمع لوظائفه، إن عملية التبادل هي عملية مواءمة وتوافق، مشاركة في القيم والمعاني والناس

حتى يستطيعوا أن يحققوا التكيف والملاءمة فإنهم يجدون أنفسهم في مواقف اجتماعية تبادلية، تبادل السلع والخدمات والدعم العاطفي والانفعالي.[1]

[1] _ محمود عودة، مرجع سابق، ص ص (98، 99) .

إن نظرية التبادل قد اهتمت بالفرد والمجتمع، وكيفية أداء هذا الأخير لوظائفه في ظل علاقة التبادل ولا يمكن تحقيق منفعة إلا في إطار الحصول على منفعة متبادلة، فيظهر هنا أنها أغفلت الجانب الإنساني الذي يمكن أن يتدخل ويملي على الفرد المساهمة في تحقيق منفعة دون توقع الحصول على المقابل.

ثانيا: المواقف النظرية الراديكالية

- **الرؤية الماركسية للواقع الاجتماعي**

إن التيار الراديكالي قد اتخذ أشكالا متنوعة نسبيا إلا أنه ينطلق من الرؤية الماركسية للواقع الاجتماعي ولقد عرض **ماركس** رؤيته للواقع الاجتماعي في مجموعة من المؤلفات الأساسية من أشهرها **"البيان الشيوعي"** الذي صدر بالاشتراك مع زميله **انجلز** في عام 1848 **ورأس المال**، إن الافتراضات الثلاث الأساسية التي تشكل الرؤية الماركسية للواقع الاجتماعي تظهر في ثنايا المناقشات الدائمة في هذه المؤلفات المشار إليها، ونعني بتلك الافتراضات الأساسية مايلي:

_ الأفراد والأنساق الاجتماعية

_ النظم الاجتماعية المسيطرة

_ نظام الإنتاج والطبقات الاجتماعية

إن الفكرة الأساسية التي آمن بها ماركس أكثر من أي شخص آخر هي فكرة التغير الجدلي، والتغير الجدلي أساسا هو التغير الذي ينبع من الصراع بين العناصر المتضادة أو المتناقضة. وهذه العملية الجدلية هي القانون العام الذي يحكم كافة أشكال الظواهر أو الأنساق الموجودة في الطبيعة. فإذا ما أخذنا المجتمع مثلا بوصفه نسقا أو نظاما أو ظاهرة فإننا نجد أن وجود عنصر معين يسمى الموضوع يتجه إلى أن يخلق أمر ينتج نقيضه والصراع بين الموضوع ونقيضه ينتج عنصرا

جديدا يحل فيه التناقض القديم ويسمى مركب الموضوع. وخير مثال عملي على ذلك نجده في نظرية ماركس عن الطبقات الاجتماعية ففي المجتمع الرأسمالي نجد التناقض والعداء بين طبقتين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة وإن حل هذا التناقض يأتي بالثورة العمالية وخلق المجتمع الاشتراكي كعنصر جديد يحل التناقض، ومن ثم فإن الصراع هو عملية تاريخية حتمية، فهو الطريق الطبيعي لإحداث التغيرات الاجتماعية والتاريخية.[1]

كخلاصة لهذه النظرية أن المجتمع يقوم على طبقتين طبقة عاملة وطبقة رأسمالية حيث تستمد هذه الأخيرة قوتها من جهد وعمل الطبقة العاملة التي فرضت عليها الظروف الاجتماعية هذا الضعف والقهر وعلى الرغم من أن الطبيعة الإنسانية هي بالأساس طبيعة خيرة إلا أنه لابد لهذه الطبقة العاملة من ايجاد حل للتخلص من هذا الاستغلال وهذا لا يكون إلا عن طريق الثورة.

- **نظرية الصراع الاجتماعي**

تستند نظرية الصراع الاجتماعي على فكرة محورية مؤداها أن الصراع هو عنصر أساسي في كافة التنظيمات الاجتماعية، وعلى طول تاريخ علم الاجتماع كان هناك من العلماء من يدافعون عن هذه النظرية لعل أبرزهم في الولايات المتحدة **"أريت ملز"** في خمسينات هذا القرن أما أبرز الممثلين المعاصرين لهذه النظرية فهما **"رالف دار ندورف"** و"لويس كوزر"، والجدير بالذكر أن المسلمات الأساسية التي تستند إليها نظرية الصراع الاجتماعي في الطبيعة الإنسانية وطبيعة المجتمع وعملياته تتمثل في تصورها للقوة والسلطة ودور الروابط والتنظيمات ودور الصراع في الحياة الاجتماعية.[2]

_ القوة والسلطة، يعد مفهوم القوة من المفهومات الأساسية في نظرية الصراع الاجتماعي، والقوة تعني إمكانية قيام فاعل معين بتنفيذ إرادته بغض النظر عن عناصر المقاومة والمعارضة. كما أن

[1] _ محمود عودة، مرجع سابق، ص ص (100، 101) .
[2] _ المرجع نفسه، ص ص (106، 107) .

مفهوم السلطة يعني إمكانية أن تجد إرادة القادة والحكام آذانا مطيعة صاغية، فالسلطة إذن هي القوة الشرعية وهي مرتبطة دائما بالأدوار الاجتماعية. وانطلاقا من ضرورة السلطة والقوة في الحياة الاجتماعية، تفترض نظرية الصراع بمعنى ما أن الناس إما أن يكونوا في مراكز مسيطرة ومتحكمة أو أن يكونوا خاضعين وتابعين للآخرين، وهذا مصدر الصراع الاجتماعي.

_ دور التنظيمات والروابط، يذهب **"داهرندوف"** إلى أن الصراع والسلطة يشكلان عناصر أساسية في كافة التنظيمات والروابط، ذلك لأن الصراع بين الأفراد غير هام بالنسبة للمنظور الاجتماعي، أما التنظيم أو الرابطة وهو الذي يعني أي تنظيم اجتماعي يتواجد فيه أي شكل من أشكال السلطة، فإنه يتكون من مجموعتين، أولئك الذين يملكون السلطة وأولئك الذين لا يملكونها وحينما تعي كل مجموعة من هاتين المجموعتين مصلحتها الخاصة فإنها تتحول إلى جماعات مصلحة أو طبقات، وتزداد بالتالي احتمالات الصراع الاجتماعي في الحياة الاجتماعية بين هذه الجماعات المتعارضة المصالح.

_ دور الصراع في المجتمع، إن الصراع هو الميكانيزم الرئيسي الذي ينشط به المجتمع، ويعني أصحاب هذه النظرية بالصراع الاجتماعي مجالات واسعة ومتعددة من الحياة الاجتماعية هي دائما موضوع تنازع ونزال، القيم والمصادر الاقتصادية والمكانة الاجتماعية والسلطة والقوة، ويتجه الصراع إلى تحييد المنافسين أو ايذائهم أو حتى القضاء عليهم، إنه عملية اجتماعية شخصية واعية تحدث بين جماعات اجتماعية منظمة.[1]

بالنسبة لنظرية الصراع الاجتماعي وعلى عكس النظرية الماركسية التي قامت بحصر الصراع فيما بين طبقتين، فإنها توسع من مجالات الصراع الاجتماعي الذي يكون مرهون بمدي امتلاك القوة والسلطة ودور هذا الأخير في حصول الجماعات على مصالحها، وبالتالي هذه النظرية تتجاوز

[1] _ محمود عودة، مرجع سابق، ص ص (107، 108) .

الصراع بين الأفراد إلى الصراع بين التنظيمات الاجتماعية في الحياة الاجتماعية وهي بهذا قد أغفلت إمكانية الحصول على المصالح والمنافع من دون اللجوء إلى الصراع.

المطلب الثاني: مدخل تاريخي إلى دول الوطن العربي

عاش الوطن العربي الكثير من الظروف التاريخية التي كان لها تأثير واضح على وحدته واستقراره بالإضافة إلى ظروف أخرى، وبالتالي سنحاول من خلال هذا المطلب أن نعطي مدخلا تاريخيا لدول الوطن العربي.

أولا: مفهوم الوطن العربي

يشكل العالم العربي مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وهي مصر، سوريا لبنان، العراق، الكويت، السعودية، قطر، البحرين، الإمارات العربية، عمان، اليمن، الأردن السودان، الصومال، جيبوتي، موريتانيا، المغرب، الجزائر، ليبيا وفلسطين. والوطن العربي وحدة جغرافية متكاملة ومتنوعة التضاريس كالصحاري، الجبال، الوديان، الهضاب، السهول الداخلية والسواحل البحرية ويطلق على هذه الدول العربية اسم الوطن العربي وهو حلم العرب في تشكيل دولة عربية واحدة تضم هذه الدول التي تختلف في أنظمتها السياسية على الرغم من اشتراكها في مكونات القومية من لغة ودين وعرف وتاريخ مشترك ويأمل العرب في قيام وحدة سياسية واقتصادية لهذا الجزء الجغرافي المترامي الأطراف.[1]

[1] _ أحمد سعيد نوفل، أحمد جمال الظاهر، مرجع سابق، ص ص (157، 158) .

ثانيا: تاريخ دول الوطن العربي

_ العالم العربي في أواخر العهد العثماني (الحقبة العثمانية)

حكم العثمانيون البلاد العربية حوالي الأربعمائة سنة، من مطلع القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين وذلك بعد أن استولوا على الشام (سوريا ولبنان) سنة 1516م، وعلى مصر والحجاز سنة 1517م، وعلى العراق سنة 1534م، وامتدوا جنوبا حتى عدن سنة 1547م وغربا حتى تلمسان (الجزائر) سنة 1556م، و لم يبقى خارج حكمهم إلا المغرب الأقصى وقلب الجزيرة العربية، وعلى رغم المركزية السياسية الشديدة ظاهرا التي أدارت بها الدولة مناطق حكمها، فإن أقاليم الدولة كانت تتألف من خليط واسع غير متجانس من السكان، وقد تمتع هؤلاء لاسيما في المناطق البعيدة عن العاصمة الإمبراطورية، بحد واسع من الاستقلال النسبي في إدارة شؤونهم المحلية وفق عاداتهم التقليدية وعبر فئاتهم الاجتماعية المختلفة وزعمائهم المحليين. كما اعترفت الدولة بوجود الملل أو الجماعات الدينية والطائفية المستقلة، ومنحتها الحق في إدارة أحوالها الشخصية وفق تشريعاتها الخاصة، كما أقرت بامتيازات خاصة للجاليات الأجنبية، وأنشأت لها المحاكم الخاصة الأمر الذي زاد في تعقيد البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للدولة.[1]

بدأت الدولة العثمانية تخسر تدريجيا مواقعها، فقامت في وجهها الانتفاضات القومية في بلاد البلقان كما خسرت مواقعها في بلاد افريقيا الشمالية، ففي العام 1830م استولت فرنسا على الجزائر، وفي العام 1881م قامت فرنسا باحتلال تونس، أما مراكش فكانت محل نزاع دائم بين فرنسا واسبانيا حتى سيطر عليها الفرنسيون نهائيا عام 1911م، أما ليبيا فقد خضعت في العام 1911م للاحتلال الايطالي. أما مصر لم يقم العثمانيون بأحداث تغييرات مهمة على الصعيد السياسي فيها إنما عينوا عليها نائبا للسلطان، واستطاع المماليك في مصر أن يؤلفوا عصبية محلية

[1] _ وسيم حرب وآخرون، **إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون**، (ط1؛ بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص ص (103، 104) .

حاكمة نزعت دائما إلى الاستقلال عن الدولة. أما سوريا فقد تعاقب على حكمها عشرات الولاة العثمانيين وسط منافسة حادة في ما بينهم الأمر الذي لم يمكن من حصول الاستقرار السياسي فيها، فحين نجد أن اللبنانيين الذين كسبوا شيئا من الاستقلال الذاتي بعد حربهم الأهلية عام 1860م، عرفوا تدريجيا نظام الحكم المحلي كالبلديات التي نشأت أول الأمر في المدن الكبرى ثم جرى تعميمها على سائر البلديات.[1]

أما جزيرة العرب، فكانت كتلة مستقلة بذاتها عن منطقة شمالي افريقيا وعن سوريا الكبرى وكذلك عن اقليم مصر والسودان، حيث في جنوبي الجزيرة العربية تمكن اليمن منذ القرن السابع عشر من طرد الوالي التركي وتأسيس نظام امامة وطني (حكم ديني)، وقد قامت بريطانيا عام 1839 باحتلال مرفأ عدن وأخذت تتوسع في الخليج العربي، وبالتالي تعد أطراف الجزيرة مجموعة محميات بريطانية (عدن، مسقط، عمان...) ومشيخات محلية الكويت، قطر، البحرين، وقد خضعت للحكم البريطاني المباشر.[2]

_ نشأة الدول العربية المعاصرة (حقبة الانتداب والاستقلال)

نشأت معظم الدول العربية المعاصرة جراء انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى 1914، وكان العرب إجمالا بالنظر لكثرتهم الإسلامية الساحقة يرتاحون للرابطة الإسلامية التي جمعتهم في عهد الدولة العثمانية، و لم يتطلعوا إلى هويتهم المستقلة سياسيا كأمة إلا بدءا من منتصف القرن التاسع عشر، عصر القوميات التي فككت الكيان العثماني نفسه بدءا من جزئه الأوروبي وبتأثير ما عرف بأفكار عصر التنوير، وما عرف في العالم العربي بيقظة العرب حسب كتاب كلاسيكي ذائع الصيت لجورج انطونيوس. ولقد كان المشروع القومي العربي يرتكز أساسا على تحرير بلاد الشام من الحكم العثماني وإقامة دولة موحدة فيها بزعامة الملك فيصل بن الشريف

[1] _ وسيم حرب وآخرون، مرجع سابق، ص (104_ 106) .
[2] _ المرجع نفسه، ص 107 .

حسين الذي ثار على العثمانيين بتشجيع من الحلفاء عام 1916، ولكن الحلفاء لم ينفذوا وعودهم بدعم العرب لإقامة دولة موحدة و لجأوا إلى تقسيم سوريا إلى عدة دويلات طائفية، ومن بعد ذلك تم إنشاء الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين وإقامة دولة الأردن ولبنان وسوريا، فتركز المشروع القومي العربي على استقلال وتحرير وتوحيد هذه الكيانات.[1]

وقد كانت سوريا على الدوام مركزا رئيسيا لنشوء ونشاط الحركات العروبية الوحدوية، أما في العراق فرغم اجماع طوائفه باستثناء المجموعة القومية الكردية على التوجه العروبي، فقد تباينت سياسات الجماعات العراقية بين العاملين للوحدة وهم السنة وبين الراغبين في المحافظة على كيان العراق وهم الشيعة، وفي لبنان حيث الوجود المسيحي الكثيف والوازن (أكثرية سكان جبل لبنان، وحوالي نصف سكان لبنان الكبير) فقد استطاع منذ منتصف القرن التاسع عشر أن يبلور هوية كيانية مستقلة ذات ملامح مسيحية، بالنسبة لشبه الجزيرة العربية فإنها كانت منذ منتصف القرن الثامن عشر قد شهدت حركة (أصولية) هي الحركة الوهابية التي تدعو للتقيد بأصول الدين (تحت شعار الإتباع لا الابتداع) واستطاعت بالتقاطع مع تحالفات قبلية أن تقيم مملكة إسلامية منذ مطلع العشرينات 1926 بزعامة أسرة آل سعود عرفت بالمملكة العربية السعودية عام 1932 .[2]

بعد نشوء الدول العربية المستقلة أخذت معظم هذه الدول بالنظم السياسية الأوروبية فاستوردت دساتيرها من الغرب بتأثير من المثقفين أبناء الطبقات الميسورة الذين تلقوا علومهم في جامعاته وطلاب الحرية من قوى النضال الشعبي ولكن بدءا من الخمسينات سرعان ما تم الانقلاب على تلك الأنظمة بتأثير من اتجاهات الاشتراكية الدولية وأصبح العسكر والحزب الواحد والقائد الأوحد مصدر السلطات كافة هدما للأساس الذي بنيت عليه فلسفة الحكم الديمقراطي الغربي: الشعب مصدر السلطة، وعليه شهدت سنوات الخمسينات والستينيات انعطافات جذرية في

[1] _ وسيم حرب و آخرون، مرجع سابق، ص (111_ 113) .
[2] _ المرجع نفسه، ص (114_ 116) .

الخطاب السياسي العربي وفي الحركة السياسية العربية حيث برزت الدعوات إلى تحرر الشعوب من الهيمنة الأجنبية وإلى النضال من أجل الاستقلال السياسي وحيث شهدت الساحات العربية أكبر تظاهرات شعبية منددة بالاستعمار الغربي وبالأنظمة العربية الرجعية التابعة له، فحركة التحرر العربي حققت انتصارها في الجزائر وفي اليمن حيث هزمت الاستعمار، ففي الثورة اليمنية ارتفع شعار الوحدة كضرورة قومية كي لا يتم إخضاعها لتناقضات التجزئة, والثورة الفلسطينية انطلقت من وعي الترابط المصيري القومي للشعب الواحد في الأرض الواحدة.[1]

بالنتيجة، يمكن القول أن الدول العربية قد اختلفت من حيث خلفياتها التاريخية، فمنها من تعرضت للانتداب ومنها من كانت تحت الوصاية, ومنها من تعرضت للاستعمار المباشر، لذلك كافحت من أجل وحدتها واستقلالها، كما عرفت حركات تحررية مناهضة للاستعمار بشتى أنواعه، كما أن التفاف الدول العربية حول القضية الفلسطينية ورفضها للاحتلال الإسرائيلي قد عزز من موقفها المطالب بالحرية وأعطاها كل الحق للسعي وراء تحقيق هذا المطلب.

المبحث الثاني: واقع المجتمع العربي

إن المجتمع العربي هو كل مختلف ووحدة مجتمعة تبحث عن من يصهرها ويمزجها في كيان واحد ويوجهها إلى تحقيق مبتغى واحد، فالمجتمع العربي مختلف الفئات، عديد الطوائف، كثير الفرق ومن حيث الأديان نجد الدين الإسلامي بأعلى نسبة، لذلك في هذا المبحث سنسلط الضوء على دراسة الواقع الاجتماعي العربي، فنعطي لمحة عن المجتمع العربي ونظهر أهم المؤشرات الأساسية للمجتمع العربي، بالإضافة إلى السمات المشتركة في التشكيلات الاجتماعية العربية.

[1] _ وسيم حرب و آخرون، مرجع سابق، ص (118_ 120) .

المطلب الأول: لمحة عن المجتمع العربي

بداية وقبل الخوض في عرض تفاصيل المجتمع العربي وقبل إعطاء لمحة على هذا المجتمع، يمكن أن نتطرق إلى مفهوم المجتمع أولا، ومن خلال هذا المطلب ستكون تفاصيل الواقع الاجتماعي العربي.

أولا: مفهوم المجتمع

المجتمع عبارة عن نسق اجتماعي مكثف بذاته، ومستمر في البقاء بفعل قواه الخاصة، ويضم أعضاء من الجنسين (ذكورا وإناثا) ومن جميع الأعمار، فالمجتمع جماعة من الأفراد الأحياء، وليس مجموعة من الأفكار المجردة، وقد وصفه أحد علماء الاجتماع بأنه: "أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد" وهو مكثف بذاته بمعنى أن له رصيدا من الإجراءات والوسائل الخاصة بالتعامل مع البيئة وإطالة وجوده إلى ما لا نهاية.[1]

إن المجتمع نسق مكون من العرف المنوع والإجراءات المرسومة، ومن السلطة والمعونة المتبادلة ومن كثير من التجمعات والأقسام، وشتى وجوه ضبط السلوك الانساني والحريات، هذا النسق المعقد الدائم التغير يسمى المجتمع، انه نسيج العلاقات الاجتماعية، وأخص صفات المجتمع أنه لا يثبت على حال.[2]

ثانيا: الواقع الاجتماعي العربي

الواقع الاجتماعي، الأسرة، العلاقات الاجتماعية، المؤسسات الاجتماعية، يتميز المجتمع العربي بالولاء القبلي العشائري العائلي، وفي مثل هذا الوضع الاجتماعي لا تظهر قيمة الفرد العربي كإنسان مستقل وصاحب قرار مستقل بل تابعا ومملوكا لبقية أفراد القبيلة أو العشيرة أو العائلة، أضف إلى ذلك فإن أكثر ما يميز الحياة القبلية هي شعور الفرد بالفوقية والعنصرية تجاه القبائل

[1] _ محمد الجوهري، **المدخل إلى علم الاجتماع**، (القاهرة، د د ن، 2008)، ص 32 .

[2] _ ماكيفر، شارلز بيج، **المجتمع**، تر. علي أحمد عيسى، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، دون تاريخ)، ص ص (16، 17) .

الأخرى، وتمارس كل هذه المميزات في المجتمع العربي دون ادارك الأفراد لنقل معظمهم لممارساتهم وقد حاولت الآراء الدينية الإسلامية التي تدين بها الغالبية العظمى من العرب على تمييع دور الحياة القبلية في الحياة الاجتماعية وبناء نظام اجتماعي يقوم على وحدة العقيدة الدينية، إلا أن الشعور القبلي كان أقوى من الشعور الديني بل حاول الأول تطويع الثاني لأغراضه الاجتماعية والسياسية.[1]

إذا فالفرد العربي محكوم عليه بالتبعية إلى ما ينتمي سواء الأسرة أو القبيلة أو العشيرة، وهو بهذا يفتقد لاستقلاليته في قراراته وتوجهاته، وقد يغلب عليه الولاء لأسرته أكثر من ولائه لقبيلته، وفي هذه الحالة قد يشعر الفرد بالرضا أو عدمه وهذا متوقف على مدى ما تمنحه له الأسرة أو القبيلة من حرية.

على حد تعبير **حليم بركات**، تشكل العائلة نواة التنظيم الاجتماعي ومركز النشاطات الاقتصادية في المجتمع العربي القديم والحديث، فتتمحور بها وحولها حياة الناس، بصرف النظر عن أنماط معيشتهم (البداوة والفلاحة والحضارة) وانتماءاتهم الطائفية والاثنية والاقليمية والقبلية، وهي أيضا الوسيط بين الفرد والمجتمع، والمؤسسة التي يتوارث فيها الأفراد والجماعات انتماءاتهم الدينية والطبقية، وحتى الثقافية والسياسية إلى حد بعيد، وفي اتصالها الوثيق بالمجتمع والمؤسسات الأخرى كالطبقة الاجتماعية والدين والسياسة والتربية، تتصف علاقة العائلة بكل منها بالتكامل والتناقض ومهما كانت نوعية هذه العلاقات، فإنها تقوم باستمرار وكثافة على التفاعل والتأثير المتبادل، وفي الوقت الذي تنقل العائلة لأفرادها ثقافة المجتمع وتنشئهم للإسهام فيه فتشكل وسيطا بينهم وبينه وقد يتناقض الولاء العائلي مع الولاء المجتمعي أو الولاء القومي.[2]

[1] _ أحمد سعيد نوفل، أحمد جمال الظاهر، مرجع سابق، ص 237.

[2] _ حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي**، (ط1 ؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 171 .

إن الفرد العربي، في تركيبه النفسي وفي السلوك الاجتماعي الذي يصدر عن هذا التركيب يبدو فريسة اتجاهين متناقضين، فهو من جهة مدفوع بنزعة فردية عمياء تجعله يخرج عن المجتمع ويخالفه، وهو من جهة أخرى، مدفوع بنزعة جماعية تجعله عاجزا عن العيش دون الالتصاق بالجماعة والاعتماد الكلي عليها، والواقع أن كلا من هاتين النزعتين المتناقضتين تعبر عن بنيان واحد متماسك من العادات والتقاليد، وهنا نجد أن النزعة الفردية في مجتمعنا تتميز بطابع سلبي محض بحيث أنها تهدف إلى خير الفرد وحده ولا تقيم للكيان الاجتماعي أي اعتبار، فالفرد لا يكاد يخرج من إطار العائلة ويحوز على شيء من الاستقلال حتى ينصرف بكل قواه إلى رفع شأن ذاته والتعويض عن الكبت والاضطهاد اللذين عاناهما ضمن العائلة، فهو يتحرر لإبراز ذاته على حساب الآخرين ولتحقيق أهدافه حتى على حساب مصلحة المجتمع، وبالنسبة إليه فإن مصالح الآخرين ومشاعرهم أمر ثانوي لا يعيره اهتماما إلا إذا ارتبط بمصالحه ومشاعره. إن لسان حاله هو: أنا فوق المجتمع.[1]

أما نزعة الانتماء إلى الجماعة فلا تأخذ شكلا اجتماعيا بالمعنى الواسع بل شكلا عائليا وعشائريا وطائفيا، وهذا ما يضفي عليها تجاه المجتمع طابعا سلبيا كالذي نجده في النزعة الفردية فالعائلية والعشائرية والطائفية تنمي في الفرد الولاء العائلي والطائفي والعشائري وكل منها لا يتوافق مع الولاء الاجتماعي بل يرفضه ويناقضه، إن ولاء الفرد نحو العائلة أو العشيرة أو الطائفة يحد من وعيه الاجتماعي ويقف في طريق الممارسة الاجتماعية السليمة، إنه يستمد قوته من قوة الجذب القائمة في صلب النظام العائلي العشائري الطائفي المسيطر على علاقتنا الاجتماعية، وهو يمنع الفرد من تجاوز هذا النظام ويبقيه في شعوره وسلوكه أسيرا للفردية العشائرية والطائفية والعائلية.[2]

[1] _ هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، (ط3 ؛ بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984)، ص 116 .

[2] _ المرجع نفسه، ص ص (117، 118) .

إذن تعتبر العائلة العربية همزة وصل فيما بين الفرد والمجتمع، وفيها يتلقى تعليمه الأول، إذ تعرفه بالمجتمع الذي سيعيش فيه وتطلعه على ما سيواجهه خارجها، كما تزرع فيه روح المشاركة والمساهمة في بناء هذا المجتمع، ولكن بالرغم من ذلك يبقى مصير الفرد مرهون بعائلته وإن تطلب الأمر سيجد نفسه في مواجهة الباقي من أجل عائلته، وهنا يظهر مدى التعارض بين الولاء للعائلة والولاء للمجتمع، فالفرد العربي بطبيعته يختار الولاء للعائلة مقابل ولائه لمجتمعه، ويختار ولائه لمجتمعه مقابل ولائه لقوميته.

وتلعب الأسرة دورا أساسيا في تمحور المؤسسات الاجتماعية حولها بالإضافة إلى وظائفها الأساسية في الإنجاب والتوالد والتنشئة والتربية والتثقيف والتعليم. فمن خلالها ينشأ الأفراد ويتعلمون قيم الآباء والأجداد وهم بدورهم ينقلون هذه العادات والتقاليد إلى جيل قادم وهكذا وهذا ما يعرف بعملية التنشئة الاجتماعية.[1]

وحول مفهوم التنشئة الاجتماعية، يرى عالم الاجتماع **"انطوني جيدنز"** أن التنشئة الاجتماعية هي العمليات الاجتماعية التي يطور من خلالها الأطفال وعيا بالمعايير والقيم الاجتماعية، ويكونون إحساسا مميزا بالذات، ويرى أيضا أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يطلق على العمليات التي يتعلم بها الأطفال أو الأعضاء المستجدون في المجتمع أساليب الحياة في مجتمعهم، وتعد التنشئة الاجتماعية هي الوسط الأول والقناة الأساسية التي يجري فيها نقل الثقافة وانتقالها على مدى الأجيال، ويتحدث **"جيدنز"** عن التنشئة الاجتماعية الأولية بأنها العملية التي يتعلم بها الأطفال القيم الثقافية للمجتمع الذي ينشأون ويتربون فيه، وتجري التنشئة الاجتماعية الأولية أساسا داخل العائلة.[2]

[1] _ أحمد سعيد نوفل، أحمد جمال الظاهر، مرجع سابق، ص ص (244، 245) .

[2] _ عوض سليم خليفة، **"التنشئة الاجتماعية أساس وهدف التنمية البشرية"**، **مجلة الجامعة المغاربية** العدد الثامن (2009)، ص ص (248، 249)

تتكون الشخصية العربية في الأسرة وتتعلم القيم الاجتماعية والدينية وتستعد للدخول في معترك الحياة الاجتماعية والسياسية فتنخرط في المدرسة والحزب السياسي إن وجد وهما اللذان يكملان دور الأسرة من حيث تعلم القيم والعادات والتقاليد والأعراف واللغة والمهارات، وأما أنماط التنشئة السائدة في العالم العربي فهي متشابهة إلى حد كبير من حيث التشديد على العقاب والترهيب والترغيب والولاء الأسري واحترام الكبير لسنه والامتثال لأوامره والخوف من الأخطار وعدم تجاوز الحدود المرسومة، وفي ذلك تأكيد لنزعة الفردية والأنانية بدلا من التأكيد على الغيرية والمصلحة العامة، ويترع الفرد غالبا في النظام السلطوي العربي الذي يحض على الطاعة العمياء إلى حالة من الرفض عند الأفراد للتأكيد على وجودهم الخاص، ونتيجة للضغط والسلطة في البيت والمدرسة والحزب ومكان العمل يترع الأفراد إلى الإتكالية والانسلاخ عن مواجهة التحديات المستقبلية: وذلك بسبب غياب استقلالية الأفراد.[1]

نستخلص من خلال هذا أن بناء المجتمع العربي متوقف على مدى الدور الذي تلعبه العائلة في تكوين وتنشئة أفرادها على الانتماء لهذا المجتمع ومدى المساهمة في تطويره من خلال التجرد من كل مظاهر التعصب والولاء والنظر إلى مستقبل مشترك فيما بين هؤلاء الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم ومحاولة منها توجيه الكل نحو الوحدة والتضامن والوقوف في وجه جميع التحديات والظروف التي تسعى جاهدة إلى تقسيم وتجزئة الوطن العربي وضرب وحدته وكيانه.

المطلب الثاني: المؤشرات الأساسية للمجتمع العربي

إن دراسة المجتمع العربي تتوقف على دراسة مجموعة من المؤشرات الأساسية لهذا المجتمع والتي من بينها نجد:

[1] _ أحمد سعيد نوفل، أحمد جمال الظاهر، مرجع سابق، ص 245 .

1. خصائص السكان

هناك تباين بين الأقطار العربية في حجم السكان، فالبعض منها لا يزيد عدد سكانه على نصف مليون نسمة (قطر، البحرين، جيبوتي)، وتتوزع باقي الأقطار العربية ما بين هذا الحد الأدنى والحد الأقصى، وفي الوقت نفسه فإن معدلات النمو السكاني تختلف من دولة إلى أخرى، فهي مرتفعة على وجه العموم في منطقة الخليج العربي باعتبارها منطقة جذب للعمالة المهاجرة (العربية والأسيوية بخاصة)، كما أنها لا تنتهج سياسة سكانية معينة لتخفيض معدل المواليد فيها، بل إن بعضها يشجع على زيادة النسل، وفي أقطار عربية أخرى اتجه معدل النمو السكاني نحو التزايد الملحوظ، فارتفع إلى أكثر من 3 بالمائة، مثل الأردن وسوريا، فلسطين، اليمن، الصومال وجيبوتي، وهناك أقطار أخرى يقل معدل النمو السكاني فيها عن 3 بالمائة مثل مصر وتونس، وهما تتبعان سياسات سكانية قوية لتخفيض معدل النمو.[1]

إن الملاحظة التي يمكن أن نطلقها هنا هي أن عدد سكان الوطن العربي نسبي ومتغير ما بين الزيادة والانخفاض، كما لا يمكن التحكم في عملية تحديد النسل, ومعظم هؤلاء السكان تزيد نسبهم في المناطق التي تتوفر على مناصب عمل، ويمكن القول كذلك أن أغلب فئة في المجتمع العربي هم شباب وهذا يدل على فتية المجتمع.

2. العمالة وتوزيعها على قطاعات الاقتصاد القومي

تغلب العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة على قوة العمل العربية، ويرتبط ذلك إلى حد كبير بتزايد خريجي الجامعات الذين لا يحصلون على مواقع عمل مناسبة، فيكونون عرضة للبطالة أو ينخرطون في أعمال لا تناسب مؤهلاتهم، ويستقطب قطاع الصناعة نسبة منخفضة من قوة العمل، وتختلف الأقطار العربية في ما بينها في هذا الصدد، ففي تونس تبلغ نسبة العاملين في الصناعة

[1] _ سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، (ط3؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص (20، 21) .

حوالي 18 بالمائة، وفي سوريا ومصر 15 بالمائة، بينما تنخفض إلى 7 بالمائة في الإمارات، و5 بالمائة في البحرين واليمن، و3 بالمائة في موريتانيا، وترتفع نسبة العاملين في قطاع الزراعة باعتباره القطاع الغالب في الاقتصاد العربي، مع تباين ملحوظ بين الدول العربية، ففي حين تبلغ نسبة العمالة الزراعية في الصومال والسودان 65 بالمائة، وفي اليمن61 بالمائة، وفي موريتانيا 50 بالمائة، وفي مصر 33 بالمائة فإن هذه النسب لا تكاد تصل إلى 5 بالمائة في أقطار الخليج العربي، باستثناء السعودية.[1]

على اعتبار أن معظم الأراضي العربية زراعية، وأن غالبية أفراد المجتمع العربي يتمركزون في هذا القطاع إلا أن هناك جهود من قبل الدول العربية وسياسات جديدة تشجع القطاع الصناعي وفائدة الالتحاق به كونه المساهم الأكبر في الاقتصاد, وعلى الرغم من هذه الجهود إلا أن البطالة لازالت شبحا يهدد خريجي الجامعات وكل من يحوز على شهادات تؤهله للقيام بعمل مناسب له.

3. متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

من المعروف أن الناتج القومي لا يعبر عن مستوى المعيشة السائد للمواطنين، بل يجب الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، باعتباره مؤشرا دقيقا لدراسة المستوى الاقتصادي ومقدار التغير الذي يحدث فيه عبر الزمن، وهناك تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بين أقطار المنطقة، فهو يصل إلى أعلاه في المجموعة المنتجة للبترول بصفة عامة (الكويت ليبيا، البحرين، قطر، السعودية، الإمارات وعمان) تليه أقطار المجموعة الثانية وهي تضم العراق والجزائر، ثم أقطار المجموعة الثالثة التي تمثل الاقتصاد المتنوع وتشمل تونس، الأردن سوريا، لبنان مصر، المغرب وفلسطين، ويتجه نصيب الفرد نحو الانخفاض الشديد في أقطار المجموعة الرابعة الضعيفة اقتصاديا، وهي الصومال، السودان، جيبوتي، اليمن وموريتانيا، حيث تنتشر في البعض منها مشكلات سوء التغذية والمجاعات وانتشار الأوبئة والأمراض. ومن الملاحظ انخفاض معدلات

[1] _ سعد الدين إبراهيم و آخرون، مرجع سابق، ص 21 .

الزيادة السنوية في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، حتى بين دول المجموعة الأولى الغنية المنتجة للبترول، كما أن أقطارا عربية أخرى من دول المجموعات الثانية والثالثة والرابعة تشهد معدلات زيادة متناقصة أيضا مثل العراق، الجزائر، المغرب، تونس، لبنان، الأردن وسوريا.[1]

من هنا نجد أن الفرد العربي متوسط دخله منخفض حتى مع وجود عائدات البترول في الدول البترولية، كما أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات لا يقابله ارتفاع في الدخل الفردي، وهذا ما يفسر تدني المستوى المعيشي وانتشار الكثير من الآفات والأمراض، وخاصة إذا ما تمت مقارنته بالدخل الوطني.

4.التنمية البشرية

إذا نظرنا إلى الأوضاع الاجتماعية في الأقطار العربية بالقياس إلى المستويات العالمية من منظور الترتيب الدولي للتنمية البشرية، نجد أن قطرين عربيين فقط هما اللذان حققا تنمية بشرية عالية وهما الكويت وقطر، بينما تصنف معظم الأقطار العربية ضمن مستوى التنمية البشرية المتوسطة، وهي: البحرين، الإمارات، السعودية، سوريا، ليبيا، عمان، العراق، الأردن، تونس، لبنان والجزائر، وأخيرا توجد خمسة أقطار عربية مصنفة ضمن التنمية البشرية المنخفضة وهي: المغرب، مصر، اليمن، السودان والصومال، ومن المعروف أنه من أهم مؤشرات التنمية البشرية نجد العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل القراءة والكتابة عند الكبار، ومتوسط عدد سنوات الدراسة، ونسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية، ونسبة المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية... إلخ.[2]

إن أساس تحقيق أي تقدم أو تطور هو الفرد، فتنمية الفرد تعني تنمية مجتمعه، وهنا نجد أن التنمية البشرية لا زالت لم تحظى بفرصتها داخل المجتمعات العربية على الرغم من أنها مرتبطة بتحقيق التنمية الشاملة، وقد يكون السبب هنا الخلفية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي تحكم

[1] _ سعد الدين إبراهيم و آخرون، مرجع سابق، ص 22 .

[2] _ المرجع نفسه، ص 23.

المجتمعات العربية والتي لا تزال معالمها بادية في ذلك، ولكن مع هذا لا يمكن نفي ما تم تحقيقه على أرض الواقع وخاصة مع تعالي الأصوات الداعية والساعية إلى ذلك.

5. نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي

يمثل مؤشر نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي دلالة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للنساء اللاتي يشكلن نصف المجتمع، وعلى وجه العموم فهناك انخفاض شديد في هذه النسبة، وإن اختلفت بين الأقطار العربية، فهي تبلغ 55 بالمائة في المتوسط في الكويت، الإمارات، ليبيا السعودية، قطر وعمان عام 1990، ولكن ترتفع نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر 27،8 بالمائة، وفي تونس 20،9 بالمائة، وتنخفض في اليمن 7 بالمائة من إجمالي القوى العاملة، وفي السودان وموريتانيا 14 بالمائة، إلا أنه يلاحظ أن هناك بعض القصور في الإحصاءات الخاصة بنسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، لأن الأقطار العربية وأغلبها دول زراعية لا تعتبر مشاركة المرأة لأفراد أسرتها في الأعمال الزراعية نشاطا اقتصاديا، وبالتالي يرجع جانب من قصور الإحصاءات إلى اختلاف التعريفات المستخدمة للنشاط الاقتصادي، وبخاصة بالنسبة لعمالة الإناث.[1]

في زمن مضى لم يكن للمرأة العربية أي دور إنتاجي خارج عائلتها، ولكن مع مرور الوقت تغيرت هذه النظرة السلبية للمرأة خاصة مع الدعوة إلى تحريرها ومنحها فرصة العمل، أصبح لا يستهان بدورها في المساهمة في النشاط الاقتصادي، كما أنها أصبحت تشغل العديد من المناصب التي كانت في ما مضى حكرا على الرجال، فتحرر المرأة العربية إذن وخروجها إلى العمل لا يعني تجردها من هويتها وتخليها عن عاداتها وتقاليدها وهي الفكرة الخاطئة التي كانت سائدة قديما.

[1] _ سعد الدين إبراهيم و آخرون، مرجع سابق، ص 23 .

6. نسبة السكان تحت خط الفقر

هذا المؤشر له أهمية خاصة لقياس الحالة الاقتصادية والاجتماعية معا، وبهذا الخصوص فإن الدول العربية بصفة عامة تعاني قصورا في توافر هذا البيان الذي يتطلب إجراء المسوح الميدانية ويلزم لتحديد خط الفقر توزيع السكان بحسب فئات الدخول المختلفة، كما يلزم أيضا تحديد مستوى الدخل الذي يمكن أن نعتبره خطا للفقر، وهو ذلك المستوى الذي يوفر الحد الأدنى من الوجبات الغذائية الواجب توافرها للفرد من البروتينات والنشويات والدهون وخلافه من متطلبات الغذاء الكافية، وأيضا بالنسبة لاحتياجات الفرد من السلع والخدمات الأساسية الأخرى، مثل الكساء والسكن والتعليم ...الخ التي تضمن حدا أدنى لمستوى معيشي لائق، ويلاحظ بهذا الخصوص أن دول المجموعة الأولى أي المنتجة للبترول لا يوجد فيها سكان تحت خط الفقر، بينما تتركز أعلى نسبة للسكان تحت خط الفقر بين دول المجموعة الرابعة.[1]

إذن كانت هذه بعض المؤشرات الأساسية للمجتمع العربي، والتي اختلفت من دولة عربية إلى أخرى.

المطلب الثالث: السمات المشتركة في التشكيلات الاجتماعية العربية

يمكن إبراز عدد من السمات المشتركة بين البلدان العربية قاطبة لا يمكن التهوين من شأنها لأنها لا تعري الواقع الاجتماعي_الاقتصادي وتبين حجم الاستغلال واستمراره فحسب، بل في المقابل تشكل هذه السمات أرضية مشتركة قد تخلق نوعا من التضامن بين هذه البلدان في ظل توفر شروط موضوعية وتاريخية محددة من أجل استكمال مسألة التحرر، أي الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، من بين هذه السمات:

[1] _ سعد الدين إبراهيم و آخرون، مرجع سابق، ص ص (23، 24) .

أولا: البلدان العربية جزء من النظام الرأسمالي العالمي وجزء من محيطه

إن جملة البلدان العربية مهما اختلفت وتلونت أنظمة حكمها ومهما تلونت شعاراتها الرسمية المعلنة، تحكم وتدار من قبل فئات وطبقات اجتماعية رأسمالية، وتتبنى حكومتها إيديولوجية رأسمالية إلى حد كبير مهما كان حجم التمويه على صعيد الخطاب السياسي الرسمي، وتستهدف هذه الإيديولوجية في آخر المطاف تنمية على الطراز الرأسمالي، ومع ذلك فهي ليست بلدا بالمعنى الكامل أي ليست رأسماليات مشابهة لرأسمالية الغرب، فهي أقطار رأسمالية محيطية، إنها رأسمالية مشوهة، ناقصة، مبتورة ومسارها التنموي معوج.[1]

فالبلدان العربية إذن تفتقد للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الرأسمالية، من سوق موحدة ومفتوحة وعدم قدرتها على توفير مقومات تجديد القوة العاملة من غذاء، صحة وتعليم، فهي تفتقد للقدرة الإنتاجية التي تسمح لها بدخول الأسواق العالمية ومنافسة المنتجات العالمية، فهي ليست لها القدرة عل الاستثمارات الخارجية.

ثانيا: الرأسماليات الحاكمة في البلدان العربية عاجزة عن السيطرة على الموارد الطبيعية المتاحة

ليس ثمة شك بأن الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة العربية على درجة من التنوع ويكاد يصعب حصرها، غير أن الطبقات العربية الحاكمة لا زالت عاجزة على السيطرة الكلية على تلك الموارد المتاحة وعلى الفائض الاقتصادي وإعادة استخدامه في تنمية المجتمع بشكل ملائم، وثمة عدد لا بأس به من الأقطار العربية يتحصل على قروض ومعونات خارجية، بل إن أراضيها مفتوحة للاستثمارات الخارجية الأجنبية، لكن كل ذلك لا يعتبر إضافة للموارد المحلية بل على العكس تماما

[1] _ فتحي محمد البعجة، **التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي العربي**، (ط1؛ بنغازي: دار الكتب الوطنية, 2006)، ص ص (114، 115) .

تعتبر سبل إضافية لما تحصل عليه الدوائر الرأسمالية العالمية من فوائد وبالذات إذا وضعنا في الاعتبار مسألة دفع الفوائد عند سداد القروض والأرباح التي تجنيها الشركات الاستثمارية الرأسمالية.[1]

إن الملاحظ لثروات الوطن العربي وتنوعها، من الممكن أن يرى أنه في غنى عن الكثير من المشاكل لكن الواقع يحكي عجز هذه البلدان العربية على استغلال هذا الثراء وتسخيره لتحقيق تنمية شاملة فحين هو مصدر ثمين ومهم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تعتبر خير مستزف له.

ثالثا: وجود أنماط إنتاج غير رأسمالية في البلدان العربية إلى جانب النمط الرأسمالي الغالب

ففي هذه البلدان، رغم أن ثمة غلبة لنمط الإنتاج الرأسمالي، إلا أن أنماطا تقليدية أخرى قد استمرت في التعايش مع هذا النمط الغالب، وتتفاوت هذه الأنماط تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر بل حتى من إقليم إلى آخر داخل البلد الواحد، فلا زالت أنماط الإنتاج السلعية الصغيرة موجودة هنا وهناك، ولا زالت ملكيات القبائل وشيوخ القبائل وزعمائها تتعايش مع النمط الرأسمالي الغالب، وفي الوقت الذي بدأت فيه الصناعات الحرفية التقليدية تتجه نحو الاندثار، فإن السمة المميزة لاقتصاديات أغلب الأقطار العربية هو التحول من الإنتاج إلى الاستهلاك المباشر، وهذا لا يعني أنه ليس ثمة إنتاج على الاطلاق، بل ثمة تركيز على محصولات وسلع تصلح للتصدير، وتقوم الطبقات الحاكمة بمساندة هذا الاتجاه رغبة منها في الحصول على عملة أجنبية لشراء سلع الاستهلاك الغربية.[2]

بالرغم من التحول نحو الإنتاج الرأسمالي إلا أن المجتمعات العربية لا زالت تحتفظ بشيئ من مصادر إنتاجها التقليدية وإن كانت هذه لا تحقق ما يكفي من الأرباح، وبهذا التحول أهملت هذه الدول القطاع الرئيسي لها الذي يقوم على الزراعة وأصبحت ممن يعول على تلقي المساعدة من الآخرين، فهي بهذا أصبحت تعتمد ثقافة الاستهلاك لا الإنتاج.

[1] _ فتحي محمد البعجة، مرجع سابق، ص ص (115، 116) .
[2] _ المرجع نفسه، ص ص (118، 119) .

رابعا: الاستيلاء على سلطة الدولة بهدف تجميع الثروات الكبيرة

في البلدان العربية غداة حصولها على الاستقلال السياسي سعت البرجوازيات العربية الحاكمة (تقليدية كانت: شيوخ، ملوك، أمراء، سلاطين، أم ناشئة: عسكريين، برجوازية صغيرة بيروقراطية، ذات أفق قومي...إلخ) إلى استغلال سلطتها في تكوين الثروة الكبيرة، ولا يختلف الأمر هنا في البلدان العربية النفطية أو غير النفطية، والسمة الملازمة لهذا الاتجاه بالنسبة لهذه البرجوازيات الحاكمة هو شراهة استهلاكها وتباهيها بالبذخ والإسراف وتبديد الموارد، عكس البرجوازيات الأوروبية مثلا التي حرصت على الادخار من أجل زيادة التراكم الرأسمالي العيني أي وسائل الإنتاج، الأمر الذي مكنها في النهاية من إقامة نظام عالمي مبني على تقسيم جديد للعمل، ومستند على نمو الاحتكارات وتصدير رأس المال المالي (وصولها إلى مرحلة الامبريالية).[1]

لا زالت السلطة في نظر الكثير ممن يعتريها في البلدان العربية مصدر للثروة، ولا زال أصحاب هذا الفكر ينهشون ثروة المجتمع التي هي ليست ملكا لهم، كما لا زال هؤلاء يدخلون معترك السياسة في سبيل تحقيق وجمع شيئا من المال وإضافته إلى حسابهم الشخصي وصار الأمر شيئا طبيعيا لا القانون ولا المجتمع يمكنهما الوقوف في وجه هؤلاء، وهنا نذكر قول ابن خلدون الذي يتحدث عن السلطة فيقول: أن المال في البلاد الغربية هو طريق للسلطة، في حين أن في البلاد العربية نجد أن السلطة هي طريق لجمع المال.

خامسا: العجز عن الانفراد بالسلطة السياسية دون قمع مباشر

إن ضعف الرأسمالية المحلية وقصورها عن تحقيق تنمية شاملة يجعلها عاجزة عن الانفراد بالسلطة دون استعمال أدوات القمع المباشر، ولا شك أن إحدى أدوات القمع التي تمكنها من احتكار السلطة والانفراد بها هي المؤسسة العسكرية لما تتميز به من تنظيم وانضباط وقدرة على الانتشار في

[1] _ فتحي محمد البعجة، مرجع سابق، ص ص (121، 122) .

أرجاء البلاد، ضف إلى ذلك امتلاكها للسلاح وحتى لو وصلت تلك البرجوازيات إلى السلطة عن طريق حزب سياسي يمثل مصالحها، فهو لا يستطيع الاستمرار بها بدون الاعتماد على هذه المؤسسة وهذا ما نجده في تجربة البعث في كل من سوريا والعراق، كذلك اعتماد جبهة التحرير الجزائرية على الجيش، ضف إلى ذلك تجارب السودان واليمن.[1]

يقال: أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، فحين في البلدان العربية نجد عكس هذا القول حيث نجد أن السياسة والجيش هما وجهان لعملة واحدة، فالعمل السياسي العربي لا يكاد يخلوا من التدخلات المستمرة للمؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية التي تصل إلى السلطة أول ما تقوم به هو توطيد العلاقة مع هذه المؤسسة التي لا يمكن لها الاستمرار من دونها، فهذه المؤسسة هي التي تضمن شرعيتها وبقائها في السلطة على عكس الدول الغربية التي تسعى جاهدة إلى إخضاع الجيوش للسلطة المدنية وإبعادها عن العمل السياسي.

سادسا: الضعف النسبي للطبقة العاملة العربية

إن الطبقة العاملة في المجتمعات العربية لا يستطيع المرء تسميتها بالبروليتاريا على غرار التسمية الأوروبية، فعلى الصعيد العددي مثلا فإن نسبة المشتغلين بالصناعة في مجمل بلدان العالم الثالث بما في ذلك الدول العربية وفي أحسن الأحوال تمثل أقل من 30 بالمائة، وفي معظم هذه الأقطار تتراوح بين 15 إلى 20 بالمائة، وفي أسوئها أقل من 5 بالمائة، أما الأعداد النازحة من الأرياف والتاركة للزراعة المهملة، وأبناء القرى والدواخل، فأغلبهم ينضم إلى العمل في قطاع الخدمات المنتفخ نسبيا، بينما يكون جزء آخر منهم أعداد البطالة الكاملة أو الجزئية أو المقنعة، ويمثلون جزءا من فقراء المدن والأرياف، بينما يعمل عدد آخر في أعمال غير مستقرة وبأجور غير ثابتة مثل عمال البناء والتشييد وخدم المنازل، وببساطة وفقا لضعف البنية الصناعية العربية، فإن الصناعة لا تستوعب مثل هذه الأعداد، وببساطة أخرى، فإن الطبقة العاملة العربية صغيرة العدد والمبعثرة،

[1] _ فتحي محمد البعجة، مرجع سابق، ، ص 122 .

وغير المستقرة ، والفقيرة يصعب تنظيمها وعوزها الشديد يحول دون بلورة وعي طبقي محدد ويصرفها بشكل شبه كامل عن الاشتغال بالعمل السياسي، فالمهم لها هو كيف تتحصل على قوتها اليومي، زد على ذلك أن الطبقة العاملة العربية تتسم بضعف الحركة النقابية إما لاحتواء السلطات العربية لها، وإما لقمعها من قبل تلك السلطات.[1]

لا زالت الطبقة العاملة العربية تفتقد للوعي وتعجز عن تحديد مصالحها الخاصة، تقوم بأعمال غير مستقرة وبأجور غير ثابتة تبحث عن تحسين مستواها المعيشي، باحثة عن سبل حصولها للسلع والخدمات، وهي بهذا بعيدة كل البعد عن السياسة التي كان يمكن لها أن تنخرط فيها إن وجدت لها حركات نقابية تدافع عن حقوقها.

سابعا: سمة عدم الاستقرار

المجتمعات العربية باعتبارها جزءا من المجتمعات الطرفية التابعة تتسم في الغالب بعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، إن التقلبات العنيفة والانتفاضات، والمعارضة المسلحة، والحروب الأهلية الطاحنة، والاغتيالات، والانقلابات العسكرية والتأرجح المستمر في الحكم بين دكتاتوريات دموية وديمقراطيات برلمانية هشة، كلها تمثل مؤشرا هاما لسمة عدم الاستقرار هذه، وبالطبع لعدم الاستقرار هذا أسبابه الداخلية والخارجية.[2]

إن غالبية الدول العربية عبر تاريخها لم تحظى بالاستقرار، خاصة ما تشهده في هذه السنوات الأخيرة من إطاحة بالحكام مثل ما حدث في كل من اليمن وليبيا وتونس ومصر عام 2011 وانقلابات عسكرية كما حدث في مصر التي ما لبث الشعب أن يعلن فرحته بانتصاره على نظام حسني مبارك والإطاحة به وبكل من كان سندا له واختياره لمحمد مرسي رئيسا شرعيا للبلاد حتى سرقت منه هذه الفرحة بالانقلاب العسكري الذي قام به السيسي لتدخل البلاد بعد ذلك في

[1] _ فتحي محمد البعجة، مرجع سابق، ص ص (124، 125) .
[2] _ المرجع نفسه، ص 126 .

دوامة من المظاهرات والاحتجاجات على الرغم من إجراء انتخابات جديدة والإعلان عن فـــوز السيسي فيها، ولا يفوتنا الحديث على ما يحدث في سوريا التي لا تنعم بالاستقرار في ظل الصراع القائم ما بين السلطة والمعارضة المسلحة، كل هذه الأحداث التي توالت على البلدان العربية قـــد عرقلت مسار التنمية الوطنية، كما أنها كانت في صالح الغرب الذي يشجع الحركات الانفصـــالية والاثنية ويعمل على تعميق الخلافات في ما بين البلدان والطوائف والحركات.

خلاصة الفصل الثاني:

إن هذا الفصل اشتمل على مجموعة من العناصر كانت حول الرؤى المتعددة للواقع الاجتماعي، تاريخ دول الوطن العربي وأهم عنصر فيه هو الواقع الاجتماعي للوطن العربي حيث كانت فيه دراسة للمجتمع العربي من خلال إعطاء لمحة عن هذا المجتمع مع إبراز أهم المؤشرات الأساسية له، بالإضافة إلى أهم السمات المشتركة في التشكيلات الاجتماعية العربية.

فالواقع الاجتماعي قد تعددت التيارات والمواقف الفكرية التي اهتمت به فهناك مواقف نظرية تقليدية تمثلت في النظرية البنائية الوظيفية، النظرية التفاعلية الرمزية ونظرية التبادل، هذه النظريات التي اهتمت بالفرد والمجتمع وأن العلاقات التي تنشأ فيما بين الأفراد تقوم على أساس التفاعل والتبادل المتبادلان فيما بينهم، واعتبرت أن النظم الاجتماعية مماثلة تماما للكائنات العضوية ولها وظائف تقوم بها تماما كما الكائنات العضوية.

وهناك مواقف نظرية راديكالية تمثلت في الرؤية الماركسية للواقع الاجتماعي والتي تقوم على أساس أن المجتمع تسيطر عليه طبقتين انحصر الصراع فيما بينهما وأن الخروج من هذا الصراع يكون عن طريق ثورة، أما الرؤية الراديكالية الثانية للواقع الاجتماعي فهي نظرية الصراع الاجتماعي التي تقوم على مسلمات ثلاث هي القوة والسلطة، دور الروابط والتنظيمات وأخيرا دور الصراع في الحياة الاجتماعية فهي نظرية قد وسعت من دائرة الصراع داخل المجتمع واعتبرته المحرك والمنشط للحياة داخل المجتمع.

أما بالنسبة للوطن العربي فقد توالت الصراعات عليه وعلى ثرواته، فكان محط أنظار الجميع منذ الأزل إلى أن أصبح تحت راية الدولة العثمانية وجزء من أراضيها وأملاكها، وبعد ضعف وانهيار هذه الأخيرة كان المجال مفتوحا أمام الاستعمار الغربي الذي كان في انتظار هذه الفرصة، فاستولوا تقريبا على جميع الدول العربية ونهبوا ثرواتها وحاولوا طمس معالم الحضارة العربية

والإسلامية ومحو آثارها، واستمر هذا الحال حتى ظهور الحركات التحررية المنادية بحق تقرير المصير وحرية الشعوب داخل أوطانها.

فالمجتمع العربي بالرغم مما تعرض له من محاولة لتشويه هويته إلا أنه بقي محافظا على تنظيمه الاجتماعي، مرتكزا على النواة الأولى فيه وهي الأسرة ودورها في نشأة الأفراد وغرس روح الولاء فيهم، على الرغم من أن هذا الولاء هو في كثير من المرات ولاء لها لا غير بعيدا عن الولاء للمجتمع والدولة أي أنه بعيد عن الولاء للمصلحة العامة، ومع ذلك فهي تلعب دورا على درجة من الأهمية في بناء المجتمع والمساهمة فيه، فتوجهات الأفراد وانتماءاتهم واعتقاداتهم هي مرتبطة بما تمنحه لهم الأسرة من حرية ومشاركة واعتراض وقبول.

كما أن المجتمع العربي له من المؤشرات الأساسية التي تعكس صورته وبطبيعة الحال هذه المؤشرات تختلف من دولة إلى أخرى، حتى أنها تختلف من إقليم إلى آخر داخل الدولة نفسها، كما أن هناك سمات مشتركة لتشكيلاته الاجتماعية كأنظمة الحكم وطريقة الاستلاء على السلطة، بالإضافة إلى طريقة تحصيل الثروة ولا تفوتنا سمة عدم الاستقرار التي استوطنت في هذا الوطن.

الفصل الثالث

التنمية السياسية كفاعل مؤثر في تطوير الواقع الاجتماعي في الوطن العربي

تمهيد:

جاءت التنمية السياسية نتيجة الجهود التي بذلت من طرف المفكـــرين والبـــاحثين في مجـــال السياسة، فكانت قضية محل الاهتمام في الوقت الحالي نظرا لدورها المهم في إحداث تطوير يمـــس بناء الإنسان الفرد، الإنسان المستقبلي الذي يلعب دورا مهما في الحياة السياسية.

ومن هنا جاء اهتمام موضوعنا الذي ينصب حول تأثير التنمية السياسية من خلال دور أدواتها في المجتمع وبالتالي انعكاس هذا الدور على تطوير الواقع الاجتماعي في الوطن العربي، حيث سيتم التركيز هنا على الأدوار التي تلعبها أدوات التنمية السياسية في تطوير هذا الواقع.

وعلى اعتبار أن الواقع الاجتماعي العربي مرتبط بالفرد العربي وبأسلوبه في الحياة، بالإضافة إلى التنشئة التي تلقاها يتوقف دور هذه الأدوات وقدرتها على إحداث تغيير في نمط عـــيش الإنســـان العربي ومنحه المزيد من الوعي حول القيام بواجباته وتحصيله لحقوقه. أي أن دور أدوات التنميـــة السياسية يتوقف على توطيد العلاقة فيما بين النظام السياسي الحاكم وقدرته على تلبية حاجـــات المجتمع وضبط الأمن والاستقرار فيه هذا من جهة، والمجتمع الذي يتلقى هذه الخـــدمات بقبـــول حسن وبكل وعي بعيدا عن كل أشكال العنف والتعصب من أجل الحصول على ما يريد من جهة ثانية، وبهذا تتضح العلاقة فيما بينهما نظام عادل في حكمه ومجتمع راض بمن يحكمه.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل ومن خلال احتوائه على مبحثين التطرق إلى أدوات التنمية السياسية من خلال التطرق إلى مفاهيم وخصائص هذه الأدوات، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى الأدوار التي تؤديها هذه الأدوات والتي يمكن من خلالها إحداث تطوير للواقع الاجتماعي العربي.

المبحث الأول: أدوات التنمية السياسية

إن عملية التنمية السياسية تتطلب مجموعة من الأدوات التي تعددت وتنوعت بحسب طبيعة المجتمعات ومدى تعقد بنياتها، فمن خلال هذا المبحث تمثلت أدوات التنمية السياسية في الأحزاب السياسية، الجيش والسياسة، الثقافة والتنشئة السياسية والاتصال السياسي.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية

هناك مجموعة من التعاريف للحزب السياسي اختلفت بحسب تطور المجتمعات والظروف التي مرت بها، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف الحزب السياسي ونشأته في الوطن العربي.

أولا: تعريف الحزب السياسي

من مجموعة المفكرين الذين قدموا تعريفات للحزب نجد **"بنجامين كونستان"** الذي يعرف الحزب بأنه: "تجمع أفراد يؤمنون بنفس الفكر السياسي."

ويقدم **كلسن** إضافة عندما يعرف الأحزاب بأنها: "تجمعات لأفراد يعتنقون نفس الأفكار تهدف إلى تمكينهم من ممارسة تأثير حقيقي على إدارة الشؤون العامة."

وفي رأي **ماركس** يعتبر الحزب تعبيرا عن مصالح طبقة اجتماعية، ومن ثم فإن المجتمع المقسم إلى طبقات يسمح بتكوين الأحزاب، أما إذا ألغيت الطبقات وأصبح المجتمع بلا طبقات فلا محل لتعدد الأحزاب، ويكون نظام الحزب هو الحل الحتمي للمجتمع الشيوعي.[1]

بالنسبة للتعريف الحديث للحزب السياسي انتهج الكاتبان الأمريكيان **"لابالومبارا وفاينر"** منهجا جديدا في تعريف الحزب يرتكز على تحديد عناصر واضحة يتعين توافرها في المؤسسة التي تعتبر حزبا سياسيا.

[1] _ سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة: دون دار نشر، 2008)، ص 198.

تعريف الحزب: الحزب السياسي هو تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي، يسعى للحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة. ومن خلال هذا التعريف يتعين اجتماع أربعة شروط في المؤسسة التي تعتبر حزبا: استمرارية التنظيم إقامة علاقة مستقرة على المستوى المحلي وعلى المستوى القومي، الرغبة في الوصول إلى السلطة وممارستها وأخيرا الاهتمام بالحصول على سند شعبي من خلال الانتخابات.[1]

ثانيا: نشأة الأحزاب السياسية في الوطن العربي

في الوطن العربي بدأ ظهور الأحزاب السياسية في أواخر القرن التاسع عشر، و لم تكن نشأة هذه الأحزاب في ظل دولة مستقلة وأوضاع دستورية – برلمانية راسخة، وهكذا لم يكن الباعث على قيامها انتخابا أو برلمانيا، كما كان في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وعلى سبيل المثال: أنشئ في مصر أول حزب عام 1881 هو الحزب الوطني بقيادة أحمد عرابي، وكان في مقدمة أهدافه التخلص من الهيمنة الأجنبية التركية ثم البريطانية وإقامة حكم دستوري، وفي تونس نشأ حزب تونس الفتاة عام 1907، مناديا بالاستقلال عن فرنسا وإجراء اصلاحات دستورية وفي العراق لم تنشأ التنظيمات الحزبية قبل عام 1908، إذ كان محظورا قيامها في أي جزء من الدولة العثمانية.

وفي الوقت نفسه أنشئت جمعيات عملت على مستوى الوطن العربي وكانت في حقيقتها أحزابا سياسية، ويبدو أن هذه الأحزاب تسترت وراء أسماء جمعيات لتفادي الخطر المفروض على الحزبية والأحزاب، وكانت جمعية الإخاء العربي العثماني أول جمعية عربية تنشأ بعد إعادة الدستور العثماني عام 1908، وكان هدفها المعلن حماية هذا الدستور وتوحيد رعايا الدولة العثمانية بلا تمييز عنصري، مركزة اهتمامها بالأمة العربية على أمل تحسين أحوالها.[2]

[1] _ سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 200.

[2] _ صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص ص (96، 97).

بعد بضعت أشهر حلت السلطة العثمانية هذه الجمعية وخلفها في أهـــدافها المنتـــدى الأدبي 1909 الذي بقي حتى عام 1915، وفي عام 1911 أنشئت جمعية الفتاة العربية التي دعت أولا إلى الأخذ باللامركزية ومن ثم طالبت بالاستقلال عن الدولة العثمانية، وكان أول حزب سياسي عربي علني يؤسس في تلك الفترة هو حزب اللامركزية العثماني، ويكفي اسمه دليلا على هدفه الرئيسي إلا أن الحفاظ على وحدة الأقاليم العربية ضمن الدولة العثمانية غدا هدفا رئيسا آخر للحزب بعد استلاء ايطاليا على ليبيا عام 1911.[1]

أيضا يمكن التمييز بين نوعين من الأحزاب من حيث أصل النشأة في الدول حديثـــة العهـــد بالاستقلال: أحزاب نشأت لمقاومة الاستعمار وتحرير البلاد، وأحزاب أنشأتها السلطة القائمة بعد الاستقلال لتقوم بدور السند. ومن الأمثلة على الأحزاب الأولى حزب الوفد المصـــري، وحـــزب الاستقلال المغربي، حزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الجزائرية. ومن الأمثلة على الأحـــزاب الثانية الاتحاد الاشتراكي في السودان والاتحاد الاشتراكي في مصر.[2]

من هذا المنطلق يمكن القول أن الحزب السياسي هو مجموعة من الأفراد الـــذين اشـــتركوا في مجموعة من الأفكار، هدفهم الوصول إلى السلطة عن طريق تأييد شعبي.

كما أن الأحزاب السياسية في الوطن العربي لم تكن حديثة النشأة فهي قديمة قدم الاســـتعمار فيها إذ كانت عبارة عن جمعيات وأحزاب شكلية لا يسمح لها بممارسة الدور المنوط بها، وكانت تقوم بعملها التحرري سرا بعيدا عن أعين المحتل، أما بعد الاستقلال فقد سيطر حزب واحد على مقاليد الحكم دعت إليه الضرورة في اعتقاد البعض للقيام بتنمية وترميم مـــا خلفـــه الاســـتعمار واستمر الوضع على ما هو عليه حتى سقوط المعسكر الشيوعي أين تم التحول نحو تعددية حزبيـــة والإعلان عن حق إنشاء الأحزاب السياسية.

[1] _ صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، مرجع سابق، ص 98.

[2] _ سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص (206، 207) .

المطلب الثاني: الجيش والسياسة

عندما يزداد اهتمام مجتمع معين بقوته أو بدفاعه العسكري، يزداد بالمقابل البحث عن مصادر اقتصادية للتنمية حيث تضاعفت الجهود الاقتصادية للدفاع 30 مرة منذ بداية القرن العشرين، وفي الوقت نفسه سجلت الإحصائيات نموا واسعا في قدرات آلة الموت والدمار، وزيادة المصاريف على إنتاجية الموت، وعلى الرغم من الجهود الدولية التي بذلت لتخفيض مصاريف الإنتاج العسكري في العالم مازالت الإستراتيجية العسكرية على صعيد الصناعة مثار انتقادات واسعة، وقد تؤدي الأزمة الاقتصادية الدولية إلى بذل جهود أكبر في مجال خفض الإنفاق العسكري وإيقاف سباق التسلح.[1]

يمكن التمييز ضمن التصنيف الذي تناول المؤسسة العسكرية من حيث الوظيفة التي تؤديها داخل المجتمع بين أربع وظائف أساسية:

_ الجيش كحكم بين المؤسسات، وتنحصر وظيفته وفق هذا النموذج في الحفاظ على النظام السياسي وصيانته وضمان الاستقرار السياسي، ومن أهم خصائص هذا النموذج اقتصار دور العسكريين على الحفاظ على النظام وقبول النظام الاجتماعي القائم، ومن الخصائص الأخرى أيضا الرغبة في العودة إلى الثكنات بعد استتباب الأمن وعودة الاستقرار.

_ نمط الحارس لا الممارس، في هذه الحالة يتدخل العسكريون لتفادي بعض الأزمات الاقتصادية أو الطبيعية وقد يضطر لممارسة بعض الوظائف الدستورية، ومن أهم أسباب تحول العسكريين إلى النمط الحارس تعقد المجتمع إلى الدرجة التي لا تسمح لهم بممارسة القوة بفاعلية، وقد لاحظ العلماء بأنه كلما اتسع نطاق المشاركة السياسية وزاد تشابك أجهزة ومؤسسات النظام السياسي كلما قلت احتمالات الانقلابات العسكرية.[2]

[1] _ فيصل غازي، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، (بغداد: دون دار نشر، 1993)، ص 95.

[2] _ نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 228 .

_ نمط الرقيب صاحب قوة الاعتراض، وينتشر هذا النمط حيث تكثر الانقلابات العسكرية ويشيع عدم الاستقرار السياسي حيث يتحول دورهم إلى دور محافظ لحماية النظام القائم، ويحدث ذلك خاصة في حالة اتساع المشاركة السياسية في مجتمع يفتقر إلى المؤسسات الكفيلة باستيعاب الأعداد المتزايدة من الجماهير الراغبة في الانخراط في العمل السياسي، وهنا يصبح دورهم مثل دور الحاجب الذي يفتح أبواب المشاركة السياسية أمام الطبقات الوسطى ويوصدها أمام الطبقات الدنيا.

_ النمط الحاكم، وهو يمثل الموقف الذي يرفض تحييد العسكريين، ومن أهم القائلين بهذا الموقف لينين الذي يرفض اعتبار القوات المسلحة محايدة، لأن عدم جذبها إلى السياسة هو شعار خدم البرجوازية والقيصرية والمنافقين الذين يجذبون القوات المسلحة دائما إلى السياسة الرجعية.[1]

يعترف علم السياسة المعاصر بالمؤسسات العسكرية جماعة للمصالح وقيادة بديلة عن القيادة المدنية، وتناول العديد من الدراسات مختلف أنماط العلاقات المدنية العسكرية، فاتفق على وجود ثلاث مستويات الأولى هي العلاقة القائمة بين القوات المسلحة مؤسسة والمجتمع بمؤسساته ومنظماته المختلفة، الثانية: التنسيق في العلاقة بين القيادة العسكرية والقيادة المدنية، الثالثة: تنظيم العلاقة بين القيادتين العسكرية والمدنية، وعلى التخصص فيقوم الجيش بقسط خاص لضمان الأمن العسكري للنظام السياسي، وتقديم المشورة في القضايا الدفاعية للسلطة، ثم العمل على تنفيذ القرارات الصادرة من القيادة السياسية لحماية الأمن القومي، وفي حالة غياب العلاقة المتوازنة وضعف شرعية النظام السياسي، تبرز ظاهرة الصراع بين المدنيين والعسكريين على السلطة، حيث يفوق تأثير الجيش في بعض الأحيان، قدرة السياسيين في تعبئة المجتمع.[2]

[1] _ نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 229 .

[2] _ فيصل غازي، مرجع سابق، ص ص (96، 97) .

أما عن أسباب التدخل في الحياة الاقتصادية ورغم اختلاف العلماء حول نقاط عدة فيما يتعلق بأهمية وآفاق الدور غير العسكري للمؤسسة العسكرية إلا أنه يوجد اتفاق كبير بينهم حول كون الجيش وليس أية فئة اجتماعية أخرى هو الذي يهرع إلى الاستيلاء على السلطة لأسباب عديدة لم يتفق العلماء حول أهمية إحداها على الأخرى، ومن جهته حدد "روبرت كلارك" في هذا السياق عدة أسباب لتفسير تدخل العسكريين في الحياة السياسية:[1]

_ تدهور حاد في حكومة الحزب الحاكم، مما يدفعها إلى استخدام القمع لفرض النظام، فيكون ذلك مبررا لتدخل الجيش.

_ الشقاق بين القادة العسكريين وعجز الحكومة عن إدارة البلاد.

_ غياب أي احتمال لتدخل أية قوة خارجية حال وقوع انقلاب عسكري.

_ التأثر بانقلاب في دولة مجاورة.

_ انتشار صور من العداء الداخلي بسبب وجود الأقليات.

_ وجود أزمة اقتصادية تقود إلى إتباع سياسات تقشف تستثير القطاعات الحضرية ضد النظام السياسي.

_ انتشار ظاهرة الفساد، وعدم فاعلية الحكومة والحزب معا، وشيوع الانطباع أن المدنيين لا ينوون الحفاظ على الدولة بل يتجهون إلى التخلي عنها.

_ جمود الأوضاع الطبقية بصورة تجعل الخدمة داخل المؤسسة العسكرية الأسلوب الوحيد للارتقاء إلى أعلى السلم الاجتماعي.

_ نمو الاعتقاد لدى العسكريين بأهليتهم للقيام بالإصلاح والاضطلاع بمسؤولية التحديث.

[1] _ نور الدين زمام، مرجع سابق، ص (229- 231) .

_ ازدياد قوة النفوذ الخارجي.

_ حدوث هزيمة عسكرية وإحساسهم بخيانة الحكومة المدنية لهم أو تخليها عنهم.

بالنسبة للوطن العربي إن الجيش هو الراعي لمصالح النظام السياسي، إذ لا يكاد يخلو عمل السلطة السياسية من تأثير المؤسسة العسكرية عليها، فالعلاقة وطيدة فيما بين هاتين المؤسستين نتيجة ضمان كل واحدة لبقائها ببقاء المؤسسة الأخرى.

المطلب الثالث: الثقافة السياسية والتنشئة السياسية

نظرا لارتباط الثقافة السياسية بالتنشئة السياسية، وكون هذه الأخيرة هي التي تساهم في بلورت ثقافة المرء السياسية فإن هذا المطلب سيتناول كلاهما بالتطرق إلى مفهومهما وإعطاء لمحة عن كلاهما، فالفرد بكل ما يتلقاه من معارف وقيم ومعتقدات وكما تساهم في تنشئته فهي بدورها تساهم في تكوين ثقافته حول الحياة السياسية وما يدور داخل النظام السياسي بما يساعده على بناء ذاته السياسية الفاعلة داخل المجتمع والمساهمة في تطويره.

أولا: الثقافة السياسية

يتميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات بثقافته، باعتبارها تشكل قواما اجتماعيا قوامه السلوك الجماعي ومجمل أوجه النشاط الإنساني، وعليه فإن الثقافة تحتل موقعا أساسيا في حياة المجتمع، فهي تمثل طرق وأساليب الحياة ومرجعيتها منظومة القيم والمعايير السائدة، وبالمعنى الواسع فإن الثقافة هي حال البشر الذين يتكون منهم المجتمع، كيف يعيشون؟ وكيف يأكلون؟ وماذا يعتقدون؟ وحيث أن المجتمعات تتمايز من حيث البيئة والتجربة واللغة والتاريخ فإن الثقافات تختلف كذلك تبعا لاختلاف أساليب وأنماط الحياة، وفي سياق تعريف الثقافة يعتبر تعريف تايلور من أشهر التعريفات التي حذت حذوها مئات التعريفات، حيث يرى أن الثقافة هي ذلك المركب

الكلي الذي يشتمل على المعرفة، والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع.[1]

ترجع الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الأنثربولوجيين أمثال "**روث بندكت**" "**ومارغريت ميد**" حول الطابع القومي والتي عنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما، حينما بدأ يتبلور اتجاه أساسي في علم السياسة خصوصا في السياسة المقارنة أصبح ينظر إلى الثقافة في إطار سياسي يعبر عن المزيد من عدم الرضا بدراسات الطابع القومي الأمر الذي كان من شأنه ذلك الانقطاع وإعادة صياغة المفاهيم، ولقد كان الباحث الأمريكي **ألموند** أول من أدخل مفهوم الثقافة السياسية في عام 1956 في محاولته المبكرة لتصنيف النظم السياسية ويعرفها بأنها " مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي ".[2]

ويعرف **سيدني فيربا** " الثقافة السياسية بأنها المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الموقف الذي تحدث من خلاله الحركة السياسية ".

أما **لوسيان باي** يعرف الثقافة السياسية بأنها مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي.

[1] _ عمر مصطفى محمد سمحة، **العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي**، (**أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية**)، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2005، ص ص (30، 31) .

[2] _ نبيل حليلو، "**التنمية والثقافة السياسية: أي علاقة ؟**"، **مجلة العلوم الإنسانية والمغاربية** العدد الثامن (جوان 2012)، ص 26 .

وينظر **صمويل بيير** للثقافة السياسية بأنها " تلك القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية التي توضح ما يتوقع عمله من الحكومة وما ينبغي عليها أن تعمله لكي تستمر.[1]

يقصد بالثقافة السياسية مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن للسلطة، والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها،كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة.[2]

وقد قسم **غابريال ألموند** الثقافة السياسية إلى ثلاثة أقسام:

_ النمط الضيق: يقوم على الولاءات الضيقة ومستوى توقعات الأفراد من الحكم متدنية، وكذلك الرغبة العامة في المشاركة.

_ النمط التابع: الأفراد واعون لنتائج عملية الحكم ولا يشاركون في الحياة العامة، ويسود هذا النمط في ظل أنظمة مركزية، كالأنظمة الشيوعية.

_ النمط المشارك: الأفراد فاعلون ومشاركون ومؤثرون في النظام السياسي، ويسود هذا النمط في المجتمعات ذات البنية الديمقراطية.[3]

وبالعودة للحياة السياسية نجد أنها عبارة عن مستويين، مستوى جزئي ومستوى كلي، المستوى الجزئي وهو مستوى الفرد حيث تصبح الثقافة السياسية ذات بؤرة سيكولوجية وهي تتضمن كل الطرق المهمة التي يتوجه بها الفرد ذاتيا نحو العناصر الأساسية في نظامه السياسي. أما المستوى الكلي فهو مستوى النظام والوجهات الجماعية للناس حول العناصر الأساسية لنظامهم

[1] _ المرجع نفسه، ص 26 .

[2] _ علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، (د ب ن، د د ن، دون تاريخ)، ص 97 .

[3] _ فايد العليوي، **الثقافة السياسية في السعودية**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 16 .

السياسي (مستوى الجماعة). وعلى المستوى الجزئي ننظر إلى الثقافة السياسية من منظور علم النفس وليس السياسية فنفكر في العناصر التي توجه الفرد أما المستوى الكلي فنحن نتكلم عن الثقافة بالمعنى الحقيقي التي لا تخص الفرد ولكنها تصبح ثقافة عندما تخص الجماعة حتى لو صغرت هذه الجماعة، فالمستوى الجزئي يؤثر في سلوكنا وتصرفاتنا ويؤثر في الثقافة الفردية التي ربما تظهر في طريقة الملبس لشخص ما ولكن هذه الطريقة قد تعكس في النهاية مجموعة من الأفكار والعواطف والمعتقدات والقيم التي يتصرف بها الفرد كلا حسب اتجاهاته.[1]

كخلاصة، يمكن القول أن الثقافة السياسية هي مجموعة القيم والمعتقدات والاتجاهات التي تتكون لدى الفرد حول النظام السياسي، وهي بهذا تحدد مدى فاعلية الفرد وتجاوبه مع النظام السياسي وفي الوقت نفسه مدى مشاركته في العملية السياسية.

ثانيا: التنشئة السياسية

تعتبر التنشئة من الموضوعات الأساسية في العلوم الإنسانية بصفة عامة، وعلمي الاجتماع والسياسة بصفة خاصة، وعلى الرغم من أن تسمية التنشئة ليست وليدة الفكر الحديث إلا أن استخدام مصطلح التنشئة بالمعنى المتداول به في علم الاجتماع الآن يرجع إلى نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن السابق، ففي عام 1940 استخدم كل من **اوجبرن ونيمكوف** مصطلح التنشئة في كتابهما علم الاجتماع، وزاد بعد ذلك تداول الكلمة في مختلف البحوث والمؤلفات في علم النفس وعلم الاجتماع والسياسة.[2]

ويؤكد صاحب **قاموس لسان العرب** النشأة عنده بمعنى: ربا وشب، والناشئ هو الحدث الذي جاوز حد الصغر، والشاب الذي بلغ قامة الرجل، وارتفع عن حد الصبا إلى الإدراك أو

[1] _ سيد عبد المطلب، **خصائص الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية**، 10 ماي2005[http://www.epistemeg.com]، تاريخ الاطلاع (18 أوت 2014)، ص2 .

[2] _ أمين بلعيفة، **التنشئة السياسية عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1956**، (**رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري**)، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 29 .

قريب منه، ويضيف إلى ذلك المعنى مجموعة محددات هامة، فنشئ وأنشأ أي ربيا ويقال نشـــأه أي رباه، ومن هنا جاء الفعل نشئ ينشئ تنشئة بمعنى ربى يربي تربية.

ويتبين من التحديد اللغوي أن لفظ التنشئة يؤدي مدلول فعل التربية والابتداء والارتفـــاع وهـــي كلها أفعال تدل على الزيادة في الشيئ والتأثير فيه.

أما اصطلاحا: فإن التنشئة حسب معجم علم الاجتماع يقصد بها تهيئة الفرد بأن يتكلف ويعـــيش ويتفاعل مع المجتمع.

كما عرفها **قاموس العلوم الإنسانية** على أنها:عملية تعلم ونضج حـــول التكيـــف والانـــدماج الاجتماعي للفرد.[1]

أما التنشئة السياسية فهي تعرف في عرف علماء السياسة بأنها: عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي بهدف اكساب الفرد من طفولته إلى شيخوخته لمعايير واتجاهات مناســـبة للأدوار الاجتماعية بما ييسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية، وهي بمعنى آخر عمليـــة كســـب واكتساب الفرد للثقافة السياسية للمجتمع ونقلها من جيل إلى جيل، ولقد عرف **فريد جينشـــتين** التنشئة السياسية على أنها: تلقين رسمي وغير رسمي مخطط وغير مخطط للمعلومات والمعارف والقيم والسلوكات السياسية وخصائص ذات الدلالات السياسية وذلك في كل مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع.[2]

أما في الأدبيات العربية، فقد انقسمت المحاولات العربية لتعريف هذا المفهـــوم إلى محـــاولات تعريب لما ورد في الأدبيات الغربية وأخرى محاولات شخصية محدودة، فقد عرفها كمال المنـــوفي

[1] _ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص 30 .
[2] _ المرجع نفسه، ص 36 .

بأنها: عملية تلقين واكتساب الفرد لثقافة سياسية معينة، فهي عملية تربية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته بدرجات متفاوتة، وتقوم بها جملة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية.

أما **نسرين البغدادي** فتعرفها بأنها: عملية اكتساب لاتجاهات وقيم قد تتفق أو لا تتفق مع قيم النظام السياسي، وفي حالة الاتفاق فهي مدعمة للنظام السياسي ومؤكدة لوجوده واستمراريته وهذه القيم والاتجاهات يتعلمها الفرد من خلال مؤسسات رسمية وغير رسمية.

في حين يعرفها **فيصل السالم** بأنها: تلك العملية التي يكتسب بها الفرد الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تتعلق به كعضو في نظام سياسي أو اجتماعي معين وتتعلق به كمواطن داخل هذا النظام.

أما **أحمد جمال الظاهر** فيرى أن التنشئة السياسية تعني تعلم قيم سياسية بواسطة أدوات ووسائل التنشئة المختلفة كالأسرة والتنظيمات السياسية المختلفة بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار وديمومة المجتمع السياسي.[1]

ويمكن التمييز بين نوعين على الأقل من التنشئة السياسية:

_ **التنشئة السياسية المباشرة أو الظاهرة**، وهي التي تنتقل عن طريق الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية، جماعة الأقران...إلخ.

_ **التنشئة السياسية الكامنة**، وتشمل التوجهات غير الرسمية التي تؤثر بدورها في الموضوعات السياسية مثل الارتباط بين الثقافة العامة والثقافة السياسية.

ويترتب على التنشئة السياسية نوعان من الأفراد:

[1] _ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص ص (39، 40) .

الأول: يتمتع بالوعي السياسي أي ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلي والدولي، كذلك وعيه بالمناخ السياسي الذي يعيش فيه ويستفيد من وجوده به.

الثاني: يتمتع بما يسمى المشاركة السياسية، ويقصد به حرص الفرد على أن يقوم بدور ايجابي في الحياة السياسية من خلال الممارسة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للانتخابات أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المؤسسات الوسيطة.[1]

كما يمكن تحديد مجموعة من الخصائص المتعلقة بالتنشئة السياسية تمثلت في:

_ هي عملية تساعد الفرد على التكيف مع المجتمع والمحيط والنظام السياسي المتواجد به.

_ هي عملية تقوم بها مؤسسات وأنساق اجتماعية مختلفة.

_ هي عملية ضرورية لتحقيق الوعي السياسي ورفع مستوى المشاركة السياسية.

_ هي عملية تساهم في الحفاظ على قيم المجتمع واستمراره.

_ هي عملية محددة لسلوك الفرد السياسي سواء بالقبول أو رفض النظام السياسي.[2]

انطلاقا من هذا يمكن القول أن التنشئة السياسية هي كل ما يتلقاه الفرد من معارف وقيم سياسية سواء من الأسرة أو من المجتمع فيما يخص قبول أو رفض النظام السياسي، وتعبيره عن هذا القبول أو الرفض يكون عن طريق مدى وعيه بالمشاركة السياسية وكذلك مدى تحصيله لثقافة سياسية فعالة وبناءة تساهم في بلورت قراره وبناء مواقفه السياسية اتجاه مختلف القضايا التي تحدث في مجتمعه والتي يمكن له أن يكون طرفا في ايجاد الحلول لها أو دعما لتجسيدها على أرض الواقع.

[1] _ طه مطر هلال فراج، **التنشئة السياسية والخصائص الشخصية كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير)**، جامعة الزقازيق، 2009 ، ص ص (7، 8) .

[2] _ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص 41 .

المطلب الرابع: الاتصال السياسي

إن أي مجتمع هو عبارة عن مجموعة من العلاقات والتنظيمات التي تنشأ بين الأفـــراد، هـــذه العلاقات والتنظيمات يعكسها الاتصال الذي لا يمكن لأي مجتمع أن يخلو منه مهما كان شـــكل هذا الاتصال فهو ينساب داخل الحياة الاجتماعية، فتطور واستمرار المجتمعات يتوقف على عملية الاتصال فيها وقدرة وسائل الاتصال على إحداث تغيير ايجابي للمجتمع.

انطلاقا من هذا يمكن التطرق أولا إلى مفهوم الاتصال ثم الاتصال السياسي، وعليه فالاتصال بالمفهوم العام للعلم هو انتقال المعلومات والحقائق والأفكار والآراء والمشاعر أيضا، والاتصال هو نشاط إنساني حيوي وأن الحاجة إليه في ازدياد مستمر.

كما يشير مفهوم الاتصال إلى العملية أو الطريقة التي تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين يختلف من حيث الحجم ومن حيث محتوى العلاقات المتضمنة فيه، بمعنى أن هذا النسق الاجتماعي قد يكون مجرد علاقة ثنائية نمطية بين شخصين أو جماعة صغيرة أو مجتمع محلي أو مجتمع قومي أو حتى المجتمع الإنساني ككل.[1]

ولما كانت العملية السياسية إنما تمثل أحد أبعاد العملية الاجتماعية وتشكل في الوقت ذاته أحد مجالات التفاعل ومظاهره وبما أن الأمر كذلك فمن الطبيعي إذن أن يكون للاتصـــال دور بـــارز ومؤثر في العملية، ولكن نظرا لأن العملية السياسية لها طبيعتها الخاصة والمتميزة فقد بـــات مـــن المتعين أن يكون ثمة نمط خاص من الاتصال يمكن الاعتماد عليه في نقـــل المعلومـــات والمعـــارف والتوجيهات السياسية ويمكن عن طريقه أيضا تحقيق التفاعل السياسي وإتمام عملية الاتصال في هذا المجال، ومن هنا كان الاتصال هو النمط النوعي المناسب لهذه العملية والميكانيزم الأساسي الـــذي

[1] _ منال طلعت محمود، **مدخل إلى علم الاتصال**، (الإسكندرية: دون دار نشر، 2002)، ص ص (18، 19) .

يمكن التعويل عليه في مختلف مجالات العمل السياسي ومستوياته، والعنصر الدينامي الرئيسي في العملية السياسية بأسرها.[1]

والاتصال السياسي على هذا الأساس وفي مفهومه العام عبارة عن مضمون سياسي مباشر أو غير مباشر ينساب من خلال الرسائل الاتصالية الشخصية أو الجماهيرية، ويعبر عن أهداف يسعى القائم بالاتصال الحكومي أو غير الحكومي إلى تحقيقها من خلال خلق نوع من الإقناع والاقتناع مع جمهور معين داخلي (محلي أو وطني) أو خارجي (إقليمي أو عالمي)، يرى القائم بالاتصال السياسي أن الاتصال به يعتبر أحد المسالك التي تمكنه من تحقيق أهدافه التي يعبر عنها ذلك المضمون السياسي وذلك دون أن يغفل المحددات الذاتية والموضوعية التي قد تكون لها انعكاساتها الايجابية أو السلبية على جهده الاتصالي الذي يمارسه من خلال الأدوار الاتصالية المختلفة.

فالنظم السياسية كلها تكرس مساحات وأوقات في وسائل الاتصال لمشاكل الحكومة، وقد وجد القائمون بالاتصال في الاهتمام المشترك من أفراد الشعب كلهم الذي تحظى به أنشطة الحكومة سبيلا للوصول إلى المزيد من القراء والمستمعين والمشاهدين.

ويرى السياسيون الذين يعدون من وجه من القائمين بالاتصال السياسي أنهم يحتاجون إلى قنوات اتصال جماهيري تحظى بمصداقية الجماهير، وبالمثل، فإن الإعلاميين يرون أنه لا يمكنهم تأدية مهمتهم في الاتصال السياسي دون أن يكونوا على صلة بالسياسيين للحصول على الأخبار والتعليقات...إلخ، فهم مشاركون في العملية السياسية.. ولعل من أهم الوسائل التي يشاركون من خلالها في العملية السياسية تركيز الانتباه على قضايا معينة ومن ناحية أخرى، تضطلع وسائل الاتصال بدور إضفاء الشرعية على النظام السياسي لأن بقائها مرهون ببقاء النظام نفسه.[2]

[1] _ منال طلعت محمود مرجع سابق، ص 24 .

[2] _ كمال الدين جعفر عباس، **الاتصال السياسي**، (بيروت: المكتب الإسلامي، 2004)، ص 42 .

وبالتالي فيما يخص ارتباط الاتصال بالسياسة فإن الاتصال السياسي يشير إلى معنى الاتصال الذي يتخذ من الحدث السياسي فعلا أو قولا ورموزه سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو الحزبي محورا لنشاطه ومعالجاته، كما أن تأثير الاتصال على السياسة أو العكس لا يتحقق إلا إذا توفرت شروطه، ومن أهم هذه الشروط توفر ما يجب أن يكون من بعد فكري في كلتا العمليتين الاتصال والسياسة، فكل نشاط إنساني وبخاصة إذا كان اتصاليا أو سياسيا يدير ظهره للفكرة يصاب بالشلل كما يعبر الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله، أما إذا افتقد البعد الفكري فإنه يصاب إضافة إلى ذلك بالاضطراب والعمى والضلال عن الوجهة القاصدة.[1]

أما فيما يتعلق ببنية عملية الاتصال بصفة عامة، يمكن القول أن بناء عملية الاتصال تقتضي بطبيعة الحال توافر مكونات بنائية محددة، ترتبط ببعضها وفق ترتيب معين يحدد مسار تيار الاتصال ووجهته، وتستلزم في الوقت ذاته تكامل هذه المكونات فيما بينها داخل السياق الاجتماعي-الثقافي بأسره كي يتسنى تحقيق التفاعل المنشود، وإحداث التغييرات أو التعديلات المرجوة من هذا التفاعل، حيث أفاض الباحثون في دراسة وتحليل وتحديد مكونات عملية الاتصال وأركانها الأساسية من منظورات عديدة ومتنوعة، ومن مستويات تحليلية شتى ومتباينة يتراوح اهتمامها بين التركيز على أبعادها الهندسية والتقنية من ناحية، وبين التشديد على محدداتها الاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى.[2]

وفي محاولة للتعرف على بنية عملية الاتصال يمكن الاسترشاد بتلك التساؤلات التي طرحها " **هارولد لازويل** " وضمنها مقولته الجامعة المانعة الشهيرة (من؟ وماذا يقول؟ وبأي وسيلة؟ ولمن؟ وبأي تأثير؟ who says what in which channel to whome with effect? حيث قدمت تلك المقولة الموجزة المركبة – وبكل المقاييس- أدق وصف تفصيلي لعملية الاتصال

[1] _ كمال الدين جعفر عباس، مرجع سابق، ص 46 .

[2] _ السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 69 .

وأوضح تصوير لدورة هذه العملية ومسارها، كما تضمنت في الوقت ذاته أهم وحداتها التكوينية وأركانها الأساسية، فهي إذ توجه السؤال (من؟) إنما تقصد بذلك الوقوف على مصدر الاتصال (المرسل)، وحين تسأل (ماذا يقول؟) فهي تبغي بذلك التعرف على مضمون الاتصال (الرسالة) وعندما تتساءل (بأي وسيلة؟) فإنها تنشد بذلك تحديد كيفية الاتصال (الوسيلة)، وحالما تطرح السؤال (لمن؟) فهي ترمي بذلك إلى معرفة وجهة الاتصال (المستقبل)، أما السؤال (بأي تأثير؟) فتقصد به الإحاطة بنتيجة الاتصال (الأثر) وردود أفعاله (التغذية المرتدة)، وتلكم جميعا في واقع الأمر هي المكونات الأساسية لعملية الاتصال وأركانها المحورية، وهي بهذا الترتيب توضح سياق هذه العملية وتحدد مسارها العام وتشكل في مجملها قوامها الرئيسي وبنيتها الكلية.[1]

ومن هنا يتضح أن الاتصال عملية ضرورية لأي مجتمع لنقل المعلومات والحقائق، وهي العملية التي تمكن الحكومة من طرح برامجها ومشاريعها على مواطنيها، وهي في الوقت ذاته تبقي العامة على اطلاع بما يدور في الساحة السياسية وبالتالي إبداء الرأي اتجاه ذلك، فالاتصال أو الاتصال السياسي على وجه الخصوص عملية تعكس مدى القوة التي يتمتع بها النظام السياسي ومدى الشرعية التي يتمتع بها من خلال مدى سماحه لمواطنيه من تلقي المعلومة الصحيحة التي تعكس مدى فاعليته وقدرته على تسيير شؤون البلاد، بالإضافة إلى مدى استغلاله الأمثل للموارد دون الاستحواذ عليها وبالتالي سيمكنه هذا من كسب تأييد ورضا الجماهير، طالما كانت خدمة الشعب غايته وتحقيق التطور والتقدم لمجتمعه هدف يسعى لأجله.

[1] _ السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص ص (70، 71) .

المبحث الثاني: أدوار أدوات التنمية السياسية في تطوير الواقع الاجتماعي في الوطن العربي

إن الواقع الاجتماعي للوطن العربي تحكمه جملة من الأبعاد الجغرافية والتاريخية والدينية، فهو يشكل كل متكامل ومترابط له تأثير على حياة الفرد العربي وتوجهاته، ما دام هذا الأخير مرتبط بمجتمعه وبخاصة أسرته كان لابد من البحث عن سبل تحريره من هذا الواقع وضغوطاته أو بالأحرى التحري عن الأدوات التي تمكنه من تطوير ذاته وبالتالي تطوير هذا الواقع الذي يحيى فيه لذلك كان لابد من اللجوء إلى التنمية السياسية وأدواتها، فالتنمية السياسية هي العملية التي يمكن من خلالها استغلال جميع الأدوات والآليات للنهوض بالواقع الاجتماعي العربي من خلال الأدوار التي تقوم بها، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث بذكر الأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه الأدوات للنهوض بالواقع الاجتماعي في الوطن العربي.

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في تطوير الواقع الاجتماعي العربي

سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية التي تم تناولها فيما سبق من هذه الدراسة، حيث سنتطرق إلى أهم الوظائف التي تؤديها في المجتمع.

إن الأحزاب السياسية في الوطن العربي لا تختلف على نظيراتها في العالم الثالث من حيث أدائها لمهامها ووظائفها، حيث في البلدان المتخلفة في العالم الثالث التي تسعى إلى التحديث والتنمية السياسية، ففي سياق ظروف تلك البلاد أناط بالأحزاب السياسية وظائف ومهام تتعلق بالتحديث والتنمية السياسية، وتفوق في أهميتها الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية، حيث أضحى الأحزاب من ذلك المنظور متغيرات مستقلة أي قوى مؤسسية مستقلة تؤثر على التحديث والتنمية السياسية وليست مجرد نتاج لهما، بل إن قدرة المجتمع على مواجهة أعباء التحديث وأزمات التنمية تتأثر إلى حد بعيد بأنواع الأحزاب القائمة فيه ومدى فاعليتها، ولذلك لم يكن غريبا أن أصبح

الحديث عن الأحزاب في الغالبية الساحقة من أدبيات التحديث والتنمية يتم من خلال تحديد دورها في التحديث والتنمية أو كواحدة من أبرز أدوات أو وسائط التحديث والتنمية.[1]

وفي النظم السياسية النامية لا تتحدد الأحزاب السياسية بتأدية مهمة الناقل للحاجات الاجتماعية لا يصلها المسؤولين في الدولة كما لا تقوم هذه الأحزاب بمجرد جمع الأشكال المختلفة لاحتياجات الطبقات أو آراء ومعتقدات الأفراد. فعلى العكس، للأحزاب السياسية في البلدان النامية قسط نشيط في المبادرة والتأثير على صعيد تكوين الأفكار الجديدة وفتح قنوات جديدة من الاتصال لتوضيح هذه الأفكار، والعمل على تعزيز العلاقة بين الرأي العام والحكومات.[2]

وعليه يمكن القول، باعتبار أن الوطن العربي هو جزء من العالم الثالث ومن خلال الأحداث التي تعرض إليها الوطن العربي كان لها تأثير على وظائف الأحزاب السياسية والتي هي بدورها أصبح لها تأثير على أفراد المجتمع العربي من خلال تعبئة الجماهير والتشجيع على المشاركة السياسية، وأيضا من خلال نشر الوعي بين أفراد المجتمع ودفعهم نحو التغيير الايجابي لواقعهم المعاش، وهذا في إطار ما تعقده هذه الأحزاب من ندوات واجتماعات وملتقيات، أو من خلال طرح ذلك في برامجها السياسية.

المطلب الثاني: دور الجيش في تطوير الواقع الاجتماعي العربي

على الرغم من الأهمية البالغة لمكانة الجيوش وللأدوار المتعددة التي قامت بها في النواحي المختلفة للحياة العربية خارج وظيفتها الأصلية المتعلقة بحماية الوطن والدفاع عنه، ورغم تأثيرها الكبير في مجمل التطورات التي مرت وتمر بها الأقطار العربية، فإن الدراسات العربية المخصصة

[1] _ أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص 162 .

[2] _ فيصل غازي، مرجع سابق، ص 95 .

للجيوش لا تبدو كافية إن لم نقل محدودة، كما هي الحال أيضا في الدراسات المخصصة للقوى الأخرى التي أدت أدوارا مميزة وإن متفاوتة في الحياة العربية كالمثقفين والقبائل...[1]

في الآونة الأخيرة جرى النظر إلى الجيوش -خصوصا من قبل النخب- من زاوية موقفها ودورها تجاه المطالبات المتزايدة بتعظيم دور المجتمع المدني، وتوسيع نطاق الحريات وتفعيل وظائف مؤسسات الدولة السيادية، واعتماد الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان، وفي ضوء بقاء فلسطين والأراضي العربية محتلة واستمرار التعديات والعنف الإسرائيلي، واحتلال العراق والصومال، والعدوان على لبنان وتهديد السودان، جرى النظر من جانب القطاعات الشعبية العربية العريضة إلى الجيوش من زاوية موقفها من هذه التعديات على الأمة والوطن، والتساؤل عن جدارتها بالنهوض بما يجب، ومع التركيز على هاتين النظرتين توارت –وإن لم تختف كليا- النظرات القديمة للجيوش العربية كمعبرة عن الهوية والإرادة الشعبية، وكبانية للدولة والأمة وقائدة لعمليتي التحديث والتنمية...[2]

لكن مع هذه السنوات الأخيرة عادت الجيوش العربية لممارسة مهامها بمساندتها للشعوب في الإطاحة بحكامها ووقوفها إلى جانبه وهذا ما تجلى من خلال الثورة المصرية والثورة التونسية من عام 2011.

حيث من الواضح أن الجيش المصري قد لعب دورا رئيسيا وحيويا في تثبيت ثورة 25 يناير 2011 فكان هذا الجيش هو السند وهو الداعم لهذه الثورة، ولولا دعمه الكامل لهذه الثورة لما استطاعت الثورة أن تقف في وجه الأجهزة البوليسية والأمنية التي كانت قادرة على قمعها، كما سبق أن قمعت في السنوات الستين الماضية منذ 1952 عدة انتفاضات مصرية شعبية، في مختلف العهود والأمكنة المصرية، وكانت قوة الجيش المصري الداخلية سندا لثورة 25 يناير ودعمها

[1] _ بسام الهلسه، **الجيش والدولة والسلطة والسياسة في الوطن العربي**، 26 نوفمبر 2008، [http://anssar.al-taleaa.net]، تاريخ الاطلاع (18 أوت 2014)، ص6 .

[2] _ المرجع نفسه، ص7 .

وتعاظمت هذه القوة في حرب 1973، وكذلك تعاظمت هذه القوة منذ 1979، حين بدأت أمريكا بمنح الجيش مبالغ مالية سنوية، جنى منها جنرالاته فوائد اقتصادية ومالية كثيرة، فبنى بعضهم مراكز تجارية ضخمة وقام البعض الآخر باستثمار أموال في المنتجعات البحرية.[1]

من خلال الدور الذي قام به الجيش في هذه الثورات التي عرفتها بعض البلدان العربية يمكن القول أن هذا الدور قد أحدث تغييرا ايجابيا في الذهنية الفردية العربية وبالتالي تغيير الواقع الاجتماعي، من خلال تجاوز فكرة أن الجيش قوة لا يمكن الوقوف في طريقها أو اعتراضها في أعمالها، من خلال قدرة الشعب على النزول إلى الشارع والمطالبة بالتغيير، ومن خلال تجاوز فكرة الطائفية والجهوية والتوحد من أجل مصير واحد.

المطلب الثالث: الثقافة السياسية والتنشئة السياسية ودورهما في تطوير الواقع الاجتماعي العربي

إن أي محاولة للنهوض بالمجتمع والرقي به إلى مستوى المجتمعات المتحضرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالثقافة السياسية للمجتمع، فالمشاريع النهضوية الفكرية والتنموية عادة ما تتكسر على تكتلات الثقافة السياسية الضعيفة للمجتمع، فقابلية النهوض تقل حظوظها في المجتمعات ذات الثقافة السياسية الضعيفة لاسيما في ظل النظام السياسي القائم الراعي لتلك الثقافة، كما أن في ظل الأمية السياسية يصبح سلب المال العام حقا مشروعا ويصبح الاستبداد والفساد المالي والإداري والرشوة أسباب قبضتها الأمنية والحامي لشرعيتها.[2]

وفي إطار نشر الثقافة السياسية عن بعد كان هناك بزوغ لوسائل الكترونية ذات طابع اجتماعي كالفايسبوك وتويتر، آليتان كان لهما أثر كبير في قلب بعض المعطيات السياسية والفكرية، فهما وسيلتان تساعدان حقا على التواصل الفكري لكن إذا لم تكونا في أيد أمينة فقد تكون لهما

[1] _ شاكر النابلسي، **الجيش والسلطة والثورة**، [http:// www.alwatan.com]، تاريخ الاطلاع (18 أوت 2014)، ص ص (2، 3)

[2] _ فايد العليوي، مرجع سابق، ص18 .

عواقب وخيمة، لذلك لابد للمفكرين العرب من ولوج هذا العالم بقوة عبر القيام بتسجيل بعض المحاضرات ونشرها على هذه الشبكات لتوعية المواطن العربي بما يجري حوله من مؤامرات لتزييف وتشويه الوعي العام، كشن حملات منظمة ومدعومة بعشرات ملايين الدولارات للتفرقة بين السنة والشيعة والمثال واضح في العراق، التفرقة بين اللبنانيين على أساس طائفي ومذهبي مع التركيز الغربي على القوى السياسية اللبنانية التي كانت في زمن مضى على علاقة وطيدة مع إسرائيل وعادت بحلة سياسية جديدة لتخدم نفس الحليف بأساليب أخرى تصل للأسف إلى التجسس ويوجد اليوم لوبي نشط في أوربة يعمل على فكرة التفكيك والتشكيك بالعلاقات بين سورية ولبنان بعد أن تحسنت هذه العلاقات كثيرا بشكل يعزز قوة البلدين الشقيقين.[1]

كما أن الثقافة السياسية العالية تشكل صمام أمان للمجتمع بحيث يدرك المجتمع مدى التحديات المحيطة به والمآلات التي من الممكن أن تؤدي بها ممارسات معينة، وما حدث في تونس ومصر دليل على العمق التاريخي في الثقافة السياسية وكان أحد سلمية الأحداث في البلدين العربيين، ومن هنا يمكن القول بأن تشخيص الثقافة السياسية لدى المجتمعات يشكل أولوية قصوى لدى مجتمعات العوالم المختلفة بما فيها العالم الأول، وتحديد ملامح تلك الثقافة تنعكس أهميته في تسليط الضوء على تلك المعوقات الفكرية والاجتماعية التي من شأنها المساهمة في تعثر المشاريع النهضوية، بل إنه ليس من المبالغة القول بأن الثقافة السياسية تساهم بشكل كبير في تحديد شكل نظام الحكم.[2]

بالنسبة للتنشئة السياسية، فقد أصبحت هي أيضا ذات اهتمام واسع من قبل مختلف مؤسسات ومنظمات المجتمع والنظام السياسي، بحيث أصبحت كل دولة تعمل وفق نظام وتخطيط محكم على تكوين مواطنيها منذ نعومة أظافرهم تكوينا سياسيا يتفق وفلسفتها في الحياة وايديولوجيتها

[1] _ خديجة البشيخي، " **الثقافة السياسية عن بعد** "، **مجلة مقاربات** العدد 14-15 (دون تاريخ)، ص ص (132، 133) .

[2] _ فايد العليوي، مرجع سابق، ص19 .

السياسية وعقيدتها الدينية ونظامها السياسي والاجتماعي، وبذلك أصبحت التنشئة السياسية ليست مجرد عملية عفوية وعشوائية، بل أصبحت عملية مخطط لها من أجل تأدية وظائف وأهداف معينة في المجتمع، من بين هذه الوظائف تشكيل الثقافة السياسية، ترتبط الثقافة بالتنشئة ارتباطا عضويا ويعتبر تشكيل الثقافة السياسية إحدى أهم وظائف التنشئة السياسية، فالثقافة السياسية هي المحيط العام الذي تتفاعل فيه التنشئة السياسية وتستمد منها مضمونها الاجتماعي والسياسي، كما تعتبر في نفس الوقت إحدى أهم مخرجاتها.[1]

بالإضافة كذلك إلى وظيفة المشاركة السياسية ومنح فرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع، أيضا وظيفة التجنيد السياسي ووظيفة الاستقرار السياسي، فبواسطة التنشئة السياسية يتم غرس القيم والمبادئ التي من شأنها المحافظة على استقرار وأمن المجتمع.

وتتحقق أهداف التنشئة السياسية باستبطان الفرد للقيم السياسية السائدة في المجتمع والعالم الذي أصبح قرية اتصاليا ومن هنا إدراكه لمعاني الحق والعدالة والخير والشر والحوار والصراع، إن من مستلزمات تكييف منظوماتنا الوطنية المعنية مباشرة أو بشكل غير مباشر بالتنشئة السياسية أن تؤكد أي عملية تنمية على مجموعة من البدائل والخيارات الجديدة ضمن أولوية تعزيز منظومة القيم الثقافية والأخلاقية التالية وهي قيام التنشئة السياسية والتنمية الشاملة عامة على: الحرية بدل من السلطوية، المعرفة بدلا من الامتلاك المادي، العمل عوضا عن الحظوة من السلطة والمال، العمل الجماعي عوضا من الانفرادية، حرية المرأة بدلا من تسلط الرجل، المؤسسات بديلا للفردية الإبداع عوضا من الإتباع، والخروج من أزمة التنمية والتنشئة السياسية التي تشهدها مجتمعاتنا يتوقف على كفاءة عملية إصلاح النظام الوطني والعربي والإسلامي التي تتوقف على مستوى

[1] _ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص43 .

النسق الكلي على حل حقيقي وجذري لأزمات ثلاث كبرى هي أزمة الهوية والتعايش والقيم أزمة الشرعية وبناء المؤسسات ودولة القانون وأزمة التنمية والتحديث.[1]

المطلب الرابع: دور الاتصال السياسي في تطوير الواقع الاجتماعي العربي

إن الاتصال يرتبط بالمجتمع بكل نظمه ومؤسساته وتعقيداته، حيث يعكس بناؤه في هذا الإطار بناء وتطور المجتمع وحجم النشاط الاتصالي أي تطور وسائل الإعلام وجماهيرها، وانتقال أدوار الاتصال الفردية الموجودة في المجتمع التقليدي إلى مؤسسات، واتساع وتعدد سلاسل الاتصال، يعكس التطور الاقتصادي في المجتمع، وملكية إمكانيات الاتصال والاستخدام الهادف للاتصال والسيطرة على الاتصال، كل هذا يعكس التطور السياسي وفلسفة المجتمع، ومضمون الاتصال في أي وقت معين يعكس نمط القيم في المجتمع، كما تعتبر عملية الاتصال نفسها جزءا من الوظيفة الحية للمجتمع، ذلك أن الاتصال ينمو ويتغير مع المجتمع لأنه شيئ يفعله المجتمع، والطريقة التي يعيش بها المجتمع. فهو جزء من الثقافة التي تسود المجتمع يتأثر ويؤثر فيها.[2]

هناك تفاعل مستمر بين وسائل الاتصال وبين المجتمع، بحيث لا يمكن فهم المجتمع إلا بفحص أفكاره ومعتقداته ومبادئه وتاريخه وفلسفته، مما يعني أن أنظمة الاتصال تتكامل تكاملا تاما مع إطار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي العام، ويضطلع الاتصال من خلال وسائله الإعلامية بشكل خاص بأدوار مهمة في المجتمع الحديث بدونها لا يمكن أن يتحقق التفاعل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يخلق المجتمع الذي يقوم على أسس حديثة، وتستطيع المجتمعات البدائية أن تقيم العلاقات المتشابكة الضرورية بين أفراد المجتمع من خلال الاتصال الشخصي المتبادل، ولكن مع نمو المجتمع فإن تدخل وسائل الاتصال يصبح أمرا أساسيا.[3]

---

[1] _ قاسم حجاج، " **التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج** "، **مجلة الباحث** العدد الثاني (2003)، ص88 .

[2] _ كمال الدين جعفر عباس، مرجع سابق، ص ص (34، 35) .

[3] _ المرجع نفسه، ص36 .

وأخذ المجال الإعلامي العربي الجديد يتشكل ببطء، حتى أصبح فضاء تتصارع في داخله قوى جديدة عديدة ومتباينة، فضلا عن تلك القوى السابقة التي كانت تسيطر على النموذج التواصلي التقليدي، الذي كان قد امتاز بسمات ثلاثية الأبعاد، حيث تميز الإعلام العربي بطابعه القطـــري.. فالقطرية هي أهم حقيقة في الإعلام العربي، وتتضح سمة القطرية في استخدام وسائل الإعلام العربية في مجالات الدعاية بشكل كبير لإبراز محاسن النظم السياسية ومنجزاتها، فضلا عن مهاجمة الـــنظم الأخرى التي لا تتفق معها في الرأي، وكان من نتائج ذلك أن يكون الإعلام العربي أحـــد أدوات تأجيج الصراع السياسي العربي- العربي.[1]

ولقد عدت النظم الحاكمة وسائل الاتصال الجماهيري بحد ذاتها إحدى الأدوات السلطوية في ممارسة الضبط الاجتماعي، وفي ترسيخ ايديولوجية وقيم السلطة الحاكمة المسيطرة علـــى هـــذه الأدوات، في وقت تكون فيه العلاقة المفترضة ما بين وسائل الاتصال الجماهيري وبين جماهيرهـــا هي أشبه بشبكة تتفاعل فيما بينها. كما أن الإعلام العربي لا يقدم في معظمه صورة موضوعية عن الواقع وهو ما يجعله يفتقر إلى المصداقية والفعالية، كما أنه لا يقيم وزنا كبيرا للجمهور الأمر الذي يزيد من عزلته ولا يشكل ذلك مشكلة كبيرة له، لأنه معني أساسا بإرضاء السلطة وليس الجمهور ولأن النظم السياسية كانت مشغولة أساسا في ترسيخ وجودها وضمان الاستمرار، فقد تحـــددت مهام ووظائف الإعلام العربي على هذا الأساس.[2]

من خلال هذا نستخلص أن الاتصال السياسي كان فيما سبق يسير في وجهة واحدة، أي وفـــق توجهات ورغبات النظام السياسي ووفق ما يريده هو من حيث المعطيات والمعلومات التي يمكـــن للجمهور التوصل إليها، فوسائل الإعلام العربية كانت موالية للنظام السياسي تبرز محاسنه وتجمل مساوئه، ولكن مع هذه السنوات الأخيرة وخاصة منذ 2011 تغيرت هذه النظرة من خلال بروز

[1] _ انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، **الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، إشراف: موسى جواد الموسوي، (بغداد: جامعة بغداد، 2011)، ص37 .

[2] _ المرجع نفسه، ص38 .

وسائل إعلامية مضادة تبحث على المصلحة العامة وتحكي واقع الشعوب العربية ومعاناتها، هـــذه الوسائل أخذت على عاتقها مهمة التقرب إلى المواطن العربي ونقل انشغالاته، فأصبح الاتصال إذن بوسائله وكأداة للتنمية ضرورة يقتضيها التطور والتقدم المنشود.

خلاصة الفصل الثالث:

من أجل الوصول إلى سبل تأثير التنمية السياسية على تطوير الواقع الاجتماعي العربي، تطرقنا في هذا الفصل إلى أدوات التنمية السياسية التي من الممكن أن يكون لها تأثير على تطوير هذا الواقع، حيث ومن خلال المبحث الأول تناولنا هذه الأدوات من حيث مفهومها والبعض من خصائصها، أما في المبحث الثاني فكان فيه دراسة لأدوار أدوات التنمية السياسية في تطوير الواقع الاجتماعي في الوطن العربي من خلال التطرق إلى وظائف هذه الأدوات.

إن الواقع الاجتماعي للوطن العربي يقوم على جملة العلاقات والتنظيمات التي تحدث في المجتمع، وهو معروف عليها أنها علاقات أسرية طائفية مذهبية تقوم على الولاء لأحدها، وهذا انعكاس لممارسات بعض الأنظمة العربية-إن لم نقل جلها- في محاولة تفريق وإضعاف قوة التلاحم والاتحاد داخل المجتمع بغية الانفراد بالحكم وضمان استمرارها فيه.

وفي هذه السنوات الأخيرة ومع بداية الانفتاح على العالم خاصة من خلال التواصل التكنولوجي والإعلان عن حرية التعبير وحقوق الإنسان في المنظمات العالمية، ومع انتشار الوعي داخل المجتمعات العربية، كان لأدوات التنمية السياسية الدور المهم في ذلك، من خلال الانضمام للأحزاب السياسية والاطلاع على برامجها، ومن خلال اعتبار هذه الأخيرة أداة للتنمية ووسيلة يتم عن طريقها نشر الوعي السياسي بين المواطنين وتحفيزهم على المشاركة السياسية، وأيضا من خلال المواقف التي تتخذها المؤسسة العسكرية أو الجيش والتي تتطلب تدخلها فيها على اعتبار أنها الحامي لشرعية النظام السياسي وعلى اعتبار أنها المحافظ على الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى دور الثقافة السياسية والتنشئة السياسية كأداتين من أدوات التنمية السياسية في تطوير الواقع الاجتماعي العربي، فالثقافة السياسية هي مجموعة القيم والمعتقدات

والاتجاهات التي تدور حول الحياة السياسية بما فيها النظام السياسي ومؤسساته، وعن طريقها يتم تحديد وعي المواطن بما يدور حوله، وأيضا من خلالها يتم استيعاب وترجمة القرارات الحكومية.

أما التنشئة السياسية فهي الوسيلة التي يتم من خلالها تلقي وتعلم مجموعة القيم والمبادئ وهي الوسيلة التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر، وهي لها دور مهم في تطوير الواقع الاجتماعي كونها أحد أدوات التنمية السياسية وذلك من خلال الحرص على تلقين الفرد العربي ومنذ صغره للقيم السياسية والتوجهات التي يمكن له من خلالها بناء شخصيته السياسية المساهمة في تطوير مجتمعه.

ومن أجل الوصول إلى رضا المواطنين وتحقيق مطالبهم، ومن أجل السير بالمجتمع نحو التقدم والتطور لابد من علاقات تواصل ولابد من وسيلة اتصال فيما بين النظام السياسي والمجتمع يتم من خلالها نقل المعلومات والحقائق ونشر الوعي.

فالاتصال السياسي يعتبر الوسيلة التي يتم من خلالها تجاوز الاختلاف والتمايز وهي الوسيلة التي يستخدمها النظام السياسي للدعوة إلى الوحدة والتضامن والالتفاف حوله من أجل تحقيق التطور غير أن الملاحظ لما يحدث في الوطن العربي يجده على العكس من ذلك تماما.

خاتمة

خاتمة:

كخلاصة لهذه الدراسة يمكن القول أن التنمية السياسية مفهوم حظي بالاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية وكانت جل الدراسات حولها موجهة نحو العالم الثالث بما في ذلك الوطن العربي، كما أن هذا المفهوم قد تطرق إليه العديد من الباحثين والمفكرين أمثال **هنتغتون** وما قدمه من مقومات للتنمية السياسية وهي ترشيد السلطة، تمايز المؤسسات والوظائف السياسية والمشاركة السياسية، أيضا من المهتمين بموضوع التنمية السياسية نجد **لوسيان باي** والذي قدم بهذا الصدد عشر تعريفات للتنمية السياسية، تناولناها نحن في هذه الدراسة من خلال توجهات خمسة تتفق واهتمامات النظم السياسية.

أما **ألموند وكولمان** فقد ربطا التنمية السياسية بالنظام السياسي والمجتمع باعتبارهما مجموعة عناصر متبادلة أو مترابطة، كما أن هناك مجموعة من المفكرين العرب الذين تناولوا هذا المفهوم.

في بدايات الاستعمال لمفهوم التنمية السياسية كانت هناك العديد من المفاهيم التي اعتبرت مرادفة لها، حيث من خلال هذه الدراسة قمنا بالتطرق إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار وضع الوطن العربي وكل ما مر به، حيث كان هناك خلط بين ما هو مطلوب من إحداث تنمية سياسية وبين المطالبة بالتحديث السياسي أو التغيير السياسي أو الإصلاح السياسي وغير ذلك من المفاهيم المشابهة.

وحول مفهوم التنمية السياسية كانت هناك العديد من الدراسات التي مرت بمراحل ثلاث هي: المرحلة الأولى كانت دراسات التنمية السياسية تنصب حول دول العالم الثالث وعن الآفاق الجديدة التي تواجهها، وهنا لعبت لجنة السياسات المقارنة دورا مهما من خلال ما قدمته من دراسات وكتابات حاولت من خلالها الربط بين الدراسات النظرية وبين البحث الميداني.

أما في المرحلة الثانية كانت الدراسات مبنية على فكرة نقد نظرية التحديث، حيث برز في هذا المجال هنتغتون الذي رأى أن التنمية السياسية ترتبط بتطور النظام السياسي وقدرته على مواجهة ضغوط التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية. أما في المرحلة الثالثة كانت دراسات التنمية السياسية تنصب حول صنع السياسة العامة وأصبحت ترتبط بشكل كبير بدراسة عمليات التغير السياسي.

وكون التنمية السياسية ترتبط بمجموعة من العلوم فقد تعددت مداخل دراستها حيث نجد من المداخل التي عالجت التنمية السياسية والتي تمت الإشارة إليها في هذه الدراسة: المدخل القانوني، المدخل البنائي الوظيفي، مدخل التاريخ المقارن، مدخل تغير الأزمة والمدخل الجدلي المادي.

كما نجد أن هناك العديد من النظريات التي ركزت دراساتها على التنمية السياسية والتي كانت منطلق دراسة وتحليل هذه العملية، من بين هذه النظريات نجد: نظرية التحديث، نظرية التبعية، النظرية الماركسية ونظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة.

وكون عملية التنمية السياسية تهدف نحو التغيير الايجابي نحو التقدم والحداثة فهي تواجهها العديد من الأزمات بحسب دارسوها وتمثلت هذه الأزمات في أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل وأيضا أزمة التوزيع.

بحكم أن الوطن العربي هو جزء لا يتجزء من العالم الثالث، وبحكم موقعه الجغرافي، وانطلاقا من تشكيلته السكانية وتوجهات مواطنيه وانتماءاتهم، فإن كل هذا يشكل واقعا اجتماعيا متعدد الأبعاد، فالوطن العربي ينطوي على مجتمع تحكمه العلاقات الأسرية والطائفية والفرد تابعا لأحدها.

ومن خلال هذه الدراسة تطرقنا بصفة عامة إلى الرؤى المتعددة للواقع الاجتماعي، حيث اختلفت هذه الرؤى باختلاف نظرة العلماء الاجتماعيين لهذا الواقع، وهي بهذا صنفت إلى الرؤى النظرية

التقليدية وتمثلت في: النظرية البنائية الوظيفية، النظرية التفاعلية الرمزية ونظرية التبادل، والرؤى النظرية الراديكالية والتي تمثلت في: الرؤية الماركسية للواقع الاجتماعي ونظرية الصراع الاجتماعي.

وبإسقاط هذا على الواقع الاجتماعي العربي نجد أن هذه الرؤى تأخذ من كل جانب منه جزءا لدراسته، فهو يقوم على التنظيمات الاجتماعية التي تقوم على الولاء للأسرة أو الطائفية أو الجهوية، والكل منها يسعى لحكم الباقي وجعله تحت سلطته، فالشخصية العربية تتبلور داخل هذه التنظيمات التي تربطها بالمجتمع وعلى دور هذه التنظيمات يتوقف دور الفرد العربي في مدى مساهمته في تقدم وتطور مجتمعه ومدى ولائه لدولته.

ومن خلال هذه الدراسة إذن تم التطرق إلى دراسة بعض مؤشرات المجتمع العربي كخصائص السكان، العمالة وتوزيعها على قطاعات الاقتصاد القومي، متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، التنمية البشرية، نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، نسبة السكان تحت خط الفقر وهي كلها مؤشرات تتفاوت وتختلف من بلد عربي إلى آخر.

بالإضافة إلى مجموعة من السمات المشتركة في التشكيلات الاجتماعية العربية التي يمكن أن تكون همزة وصل فيما بين البلدان العربية ونقطة مشتركة لتضامنها فيما بينها وهي: أن البلدان العربية جزء من النظام الرأسمالي العالمي وجزء من محيطه، الرأسماليات الحاكمة في البلدان العربية عاجزة عن السيطرة على الموارد الطبيعية المتاحة، وجود أنماط إنتاج غير رأسمالية في البلدان العربية إلى جانب النمط الرأسمالي الغالب، الاستيلاء على سلطة الدولة بهدف تجميع الثروات الكبيرة، العجز عن الانفراد بالسلطة السياسية دون قمع مباشر، الضعف النسبي للطبقة العاملة العربية وأخيرا سمة عدم الاستقرار.

وبالرجوع إلى غاية هذه الدراسة وفي محاولة لاستخلاص أهم نتائج تأثير التنمية السياسية على تطوير الواقع الاجتماعي في الوطن العربي نجد أن هذا التأثير كان بشكل نسبي مقارنة بالأدوار التي

أدتها أدوات التنمية السياسية والتي تم التطرق إليها في هذه الدراسة والتي هي الأحزاب السياسية، الجيش، الثقافة السياسية والتنشئة السياسية وأخيرا الاتصال السياسي.

إذن من خلال هذا يمكن طرح بعض التوصيات التي يمكن من خلالها إحداث تطوير للواقع الاجتماعي في الوطن العربي وهي:

_ محاولة إسقاط عملية التنمية السياسية وآلياتها على الأنظمة السياسية العربية من خلال الأخذ بالمشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة.

_ اعطاء الحرية الكاملة للممارسة الحزبية والانخراط في الأحزاب من دون فرض قيود أو ممارسة تمييز بين الجهات والأقاليم داخل الدولة الواحدة.

_ فتح قنوات تحاور وتواصل ما بين النظام السياسي ومؤسساته ومابين المواطنين.

_ نشر الوعي السياسي والدعوة إلى المشاركة السياسية عن طريق الدعوة إلى حرية الرأي والتعبير من طرف المواطن العربي.

_ تجاوز فكرة الاستمرارية في الحكم من طرف الأنظمة السياسية العربي قد يؤدي بذلك إلى تجاوز فكرة الولاء إلى الطائفية والمذهبية وبالتالي محاولة المساهمة في تطوير المجتمع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1 _ إبراهيم سعد الدين وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، ط3؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 .

2 _ الأقداحي هشام محمود، **الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية**، الإسكندرية: الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2009 .

3 _ بوحوش عمار، الذنيبات محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط3؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001 .

4 _ بن عيسى بن العجمي محسن، **الأمن والتنمية**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011.

5 _ البعجة فتحي محمد، **التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي العربي**، ط1؛ بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2006 .

6 _ بركات حليم، **المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984 .

7 _ الجوهري محمد، **المدخل إلى علم الاجتماع**، القاهرة: د د ن، 2008 .

8 _ دبور أمين محمد، **دراسات في التنمية السياسية**، غزة: الجامعة الإسلامية، 2011-2012 .

9 _ هايدي فيريل، **الإدارة العامة: منظور مقارن**، تر. محمد قاسم القريوتي، ط2؛ عمان: الجامعة الأردنية، 1983 .

10 _ هيجوت ريتشارد، **نظرية التنمية السياسية**، تر. عبد الرحمان حمدي ومحمد عبد الحميد، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2001 .

11 _ هلال علي الدين، مسعد نيفين، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، د ب ن، د د ن، دون تاريخ.

12 _ هنتغتون صامويل، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، تر. طلعت الشايب وتقديم صلاح قنصوه، ط2؛ د ب ن، د د ن، 1999 .

13 _ وهبان أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2002- 2003 .

14 _ زويلف مهدي حسن، اللوزي أحمد سليمان، **التنمية الإدارية والدول النامية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993 .

15 _ الزيات عبد الحليم السيد، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي الأدوات .. والآليات**، الجزء الثالث، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002 .

16 _ زمام نور الدين، **القوى السياسية والتنمية دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 .

17 _ حرب الغزالي أسامة، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987 .

18 _ حرب وسيم وآخرون، **إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون**، ط1؛ بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010 .

19 _ طاشمة بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011 .

20 _ الطيب مولود زايد، **علم الاجتماع السياسي**، بنغازي: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007 .

21 _ الكاظم جواد صالح، العافي علي غالب، **الأنظمة السياسية**، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991 .

22 _ محمود طلعت منال، **مدخل إلى علم الاتصال**، الإسكندرية: دون دار نشر، 2002 .

23 _ مراد عباس علي، **المجتمع المدني والديمقراطية**، ط1؛ بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009 .

24 _ مغيربي محمد زاهي بشير، **قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، ط2؛ ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، 1998 .

25 _ نوفل أحمد سعيد، الظاهر أحمد جمال، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة**، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2007 .

26 _ عارف نصر محمد، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993 .

27 _ عباس جعفر كمال الدين، **الاتصال السياسي**، بيروت: المكتب الإسلامي، 2004 .

28 _ العويني محمد علي، **الراديو والتنمية السياسية**، القاهرة: دار البخاري للطباعة، 1981 .

29 _ العليوي فايد، **الثقافة السياسية في السعودية**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.

30 _ عودة محمود، **أسس علم الاجتماع**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون تاريخ.

31 _ عبد الرزاق انتصار إبراهيم، الساموك صفد حسام، **الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، إشراف:موسى جواد الموسوي، بغداد: جامعة بغداد، 2011 .

32 _ عبد الغني محمد، الخضيري أحمد محسن، **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1992 .

33 _ علام طه سعد، **التنمية والدولة**، القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2003 .

34 _ قنديلجي إبراهيم عامر، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1999 .

35 _ شارلزبيج، ماكيفر، **المجتمع**، تر. علي أحمد عيسى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، دون تاريخ.

36 _ شرابي هشام، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط3؛ بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984.

37 _ الشرقاوي سعاد، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة: دون دار نشر، 2008 .

38 _ الخزرجي كامل ثامر، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004 .

39 _ خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، ط1؛ بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984 .

40 _ غازي فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، بغداد: دون دار نشر، 1993 .

ثانيا: المقالات

1 _ البشيخي خديجة، " **الثقافة السياسية عن بعد** "، **مجلة مقاربات** العدد 14- 15 ، دون تاريخ.

2 _ حجاج قاسم، " **التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج** "، **مجلة الباحث** العدد الثاني، 2003 .

3 _ حليلو نبيل، " **التنمية والثقافة السياسية: أي علاقة؟** "، **مجلة العلوم الإنسانية والمغاربية** العدد الثامن، جوان 2012 .

4 _ خليفة عوض سليم، **" التنشئة الاجتماعية أساس وهدف التنمية البشرية "، مجلة الجامعة المغاربية** العدد الثامن، 2009 .

ثالثا: الرسائل الجامعية

1 _ بلعيفة أمين، **التنشئة السياسية عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931- 1956، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري**، جامعة الجزائر، 2007-2008 .

2 _ بختي زكرياء، **دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 2008- 2009 .

3 _ طاشمة بومدين، **إستراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري**، جامعة الجزائر، 2006- 2007 .

4 _ سمحة عمر مصطفى محمد، **العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية**، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2005 .

5 _ سعيد غسان، **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية**، جامعة فلسطين، 2009 .

6 _ عبد الدايم عبد الرحمان، **النسق الثقافي في الكناية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة تيزي وزو، 10 جويلية 2011 .

7 _ عبد الكريم هشام، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بـالجزائر 1989- 1999، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدوليـة فـرع التنظـيم السياسي والإداري**، جامعة الجزائر، مارس 2006 .

8 _ عبد القادر حسين، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: الدراسات الأورومتوسطية**، جامعـة تلمسـان، 2011- 2012 .

9 _ فراج طه مطر هلال، **التنشئة السياسية والخصائص الشخصية كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير**، جامعة الزقازيق، 2009 .

10 _ ربوح ياسين، **الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر 1996- 2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسـات العامة غير منشورة**، جامعة الجزائر، جوان 2009 .

رابعا: القواميس والمعاجم

_ عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول، بيروت المؤسسة العربيـة للدراسـات والنشر، دون تاريخ.

خامسا: الملتقيات

_ عياد محمد سمير، **ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر واقع وتحديات**، جامعة شلف، دون تاريخ.

سادسا: المراجع الالكترونية

1 _ أبو وندي عناد، **التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية** ، الحـوار المتمـدن، العـدد 2755، 31 أوت 2009، [http://www.alhewar.org/debat]، تاريخ الاطلاع 14 ماي 2014 .

2 _ الهلسه بسام، **الجيش والدولة والسلطة والسياسة في الوطن العربي**، 26 نـــوفمبر 2008، [http://anssar.Al-taleaa.Net]، تاريخ الاطلاع 18 أوت 2014 .

3 _ النابلسي شاكر، **الجيش والســـلطة والثـــورة**، [http://www.Alwatan.com]، تاريخ الاطلاع 18 أوت 2014 .

4 _ بن عيسى ريم وآخرون، **التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة**، 17 أكتوبر 2012 [http://www.alnoore.se/article.asp]، تاريخ الاطـــلاع 15 ماي 2014 .

5 _ عبد المطلب سيد، **خصائص الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية**، 10 مـــاي 2005 [http://www.episteemeg.com]، تاريخ الاطلاع 18 أوت 2014 .

Abstract:

The aim of this study to detect the impact of development on the political development of the social reality in the Arab world, through the study of the development of the conceptual and political analysis and to highlight the most important features of the Arab community. And began the study of the hypothesis: Although the role of the political development in the development of the Arab social reality, however, there is a shortfall in the role played by tools for the development of this fact.

The study tried to answer on the problem of major importance: to what extent can the development of political influence in the development of the social reality in the Arab world? What are the mechanisms used and the methods used to develop this fact?

For the purpose of this study was to use descriptive analytical method and the historical method and the case study method. The study confirmed the validity of the hypothesis of the study, and led us to several conclusions, the most important development is the political purpose of the development and change the relationship between the political system and society, and that the deficit Tools political development on the performance of its functions due to the large number of loyalties in the Arab community, and also the inability of tools of political development to change the mentality of the Arab individual thinking about the right to bypass the traditional beliefs and orientations.

And necessitated the study made several recommendations including: open channels of dialogue and communication between the political system and its institutions and among citizens, also political awareness and advocacy to political participation by invitation to freedom of opinion and expression by the Arab citizen.

فهرس المحتويات

ثم بحمد الله